סיכוי Sikkuy سيكوي

تقرير سيكوي 2006

مؤشّر المساواة
بين اليهود والعرب في إسرائيل

تحرير: المحامي علي حيدر

القدس، حيفا، آذار 2007

المشاركون في بناء المؤشّر وتحضيره

اللجنة التوجيهيّة لبناء المؤشّر

بروفيسور محمد حاجّ يحيى، بروفيسور في مدرسة العمل الاجتماعيّ والرفاه الاجتماعيّ، الجامعة العبريّة في القدس

د. راسم خمايسي، خبير في الجغرافيا ومخطّط مدن، محاضر كبير في قسم الجغرافيا والدراسات البيئيّة، جامعة حيفا

بروفيسور يوسي ياهاف، بروفيسور متقاعد في علم الإحصاء، الجامعة العبريّة، الإحصائيّ الحكوميّ (سابقًا)

بروفيسور دافيد نحمياس، بروفيسور للسياسات العامّة ونُظُم الحكم، المركز المتعدّد المجالات، هرتسليا

خبراء في مجال المضامين

د. خالد أبو عصبة، مدير معهد مسار للأبحاث والتخطيط والاستشارة، وباحث في معهد فان لير في القدس

د. عنات بن سيمون، المركز القطريّ للامتحانات والتقييم

د. جوني غال، مدرسة العمل الاجتماعيّ، الجامعة العبريّة في القدس

د. نهاية داود، مدرسة الصحّة الجماهيريّة، هداسا، الجامعة العبريّة في القدس، قسم الأمراض المُعدية، جامعة بن غوريون

د. رافيت حنانئيل، قسم السياسات العامّة، ورئيسة برنامج القانون والبيئة، كلّيّة القانون ومدرسة الدراسات البيئيّة على اسم فورتير، جامعة تل أبيب

السيّد محمّد خطيب، مدير البرنامج العامّ، جمعيّة الجليل، قسم التمريض، جامعة حيفا

د. راسم خمايسي، قسم الجغرافيا، جامعة حيفا

السيّد سامي ميعاري، مرشّح لنيل الدكتوراه في الاقتصاد، الجامعة العبريّة

د. شلومو سفيرسكي، المدير الأكاديميّ، مركز أدفاه

بروفيسور يوسي كاتان، مدرسة العمل الاجتماعيّ، جامعة تل أبيب

طاقم موظّفي سيكوي

الخبير المركزي في بناء المؤشر

السيّد ياسر عوّاد، مدير مشروع التفضيل المصحّح والتمثيل المناسب والمساواة في العمل في جمعيّة سيكوي، يُعِدّ للدكتوراه في قسم الإحصائيّات في جامعة حيفا، ومدير مجال البحث في مؤسّسة التأمين الوطني (سابقًا)

بحث وكتابة

ميخال بليكوف، د. جبران جبران، أوري جوفر، راحيلا يناي، منار محمّود، ندى متّى

الفهرســــــــت

مقدّمة	**7**
موجز المديرين	**10**
القسم الأول: خلفيّة نظريّة ومنهج	
أ. خلفيّة نظريّة	**17**
ب. مؤشّر المساواة بين المواطنين العرب واليهود	**24**
القسم الثاني: الدلائل التجميعيّة في المجالات المختلفة	
أ. مؤشّر الإسكان واستخدامات الأرض	**29**
ب. مؤشّر الصحّة	**39**
ج. مؤشّر التربية والتعليم	**43**
د. مؤشّر التشغيل	**51**
ه. مؤشّر الرفاه الاجتماعيّ	**59**
القسم الثالث: مؤشّر المساواة الموزون ٢٠٠٦	**63**
القسم الرابع: ملحق إحصائيّ	**65**
مَراجع	**77**

الجداول والرسومات

رسومات

الرسم رقم 1	قيم الدلائل التجميعيّة	13
الرسم رقم 2	نسبة القاطنين في شقّة مملوكة حسب المجموعة السكّانيّة	31
الرسم رقم 3	معدّل عدد الغرف في شقة سكنيّة حسب المجموعة السكّانيّة	31
الرسم رقم 4	معدّل الأنفس في الغرفة حسب المجموعة السكّانيّة	32
الرسم رقم 5	معدّل المصروفات الشهريّة للعائلة على الإسكان حسب المجموعة السكّانيّة	33
الرسم رقم 6	معدّل مدفوعات الأرنونا الشهريّة حسب المجموعة السكّانيّة	33
الرسم رقم 7	معدّل الأنفس في الكيلومتر المربّع الواحد في المساحة المُعَدّة للإسكان في المدن والقرى العربيّة واليهوديّة، 2002	35
الرسم رقم 8	معدّل عدد الوحدات السكنيّة للدونم الواحد في المدن والقرى العربيّة واليهوديّة	35
الرسم رقم 9	معدّل المساحات المُعَدّة للتشغيل (دونم لكلّ ألف نسمة)، 2002	36
الرسم رقم 10	معدّل المساحة المستخدمة للبنايات العامّة (دونم لكلّ ألف نسمة)، 2002	37
الرسم رقم 11	معدّل المساحات المفتوحة في المدن والقرى العربيّة واليهوديّة (دونم لكلّ ألف نسمة)	38
الرسم رقم 12	متوسّط العمر عند الولادة حسب الجنس والمجموعة السكّانيّة	40
الرسم رقم 13	نسبة وفاة الرضّع لكلّ ألف ولادة حسب المجموعة السكّانيّة	41
الرسم رقم 14	نسبة المدخّنين حسب الجنس والمجموعة السكّانيّة	41
الرسم رقم 15	نسبة الوفيات لكلّ ألف نسمة حسب فئات عمريّة منتقاة ومجموعات سكّانيّة	42
الرسم رقم 16	معدّل عدد التلاميذ في غرفة التدريس حسب المجموعة السكّانيّة	45
الرسم رقم 17	معدّل ملاكات التعليم الكاملة للصفّ الواحد حسب المجموعة السكّانيّة	45

الرسم رقم 18	توزيع السكّان حسب سنوات التعليم والمجموعة السكّانيّة	46
الرسم رقم 19	متوسّط عدد سنوات التعليم حسب المجموعة السكّانيّة	47
الرسم رقم 20	نسبة المتسرّبين في صفوف طلاب الصفوف التاسعة- الثانية عشرة حسب المجموعة	47
الرسم رقم 21	نسبة مستحقّي شهادة البجروت حسب المجموعة السكّانيّة	48
الرسم رقم 22	نسبة الطلاب الجامعيّين من مجموع الفئة العمريّة 34-20 حسب المجموعة السكّانيّة	49
الرسم رقم 23	نسبة المشاركة في القوّة العاملة المدنيّة في صفوف سنّ 15 فما فوق حسب الجنس والمجموعة السكّانيّة	53
الرسم رقم 24	نسبة المشاركة في القوّة العاملة المدنيّة حسب العمر والمجموعة	53
الرسم رقم 25	نسبة المشاركة في القوّة العاملة المدنيّة حسب سنوات الدراسة والمجموعة السكّانيّة	54
الرسم رقم 26	نسبة غير العاملين حسب الجنس والمجموعة السكّانيّة	54
الرسم رقم 27	نسبة المشغَّلين حسب المهنة والمجموعة السكّانيّة	55
الرسم رقم 28	نسبة المشغَّلين حسب الفرع والمجموعة السكّانيّة	56
الرسم رقم 29	سَرَيان الفقر في صفوف العائلات والأنفس والأولاد قبل مدفوعات التحويل والضرائب المباشرة، بعد مدفوعات التحويل وبعد مدفوعات التحويل والضرائب المباشرة حسب الفئة العمريّة	57
الرسم رقم 30	تأثير مدفوعات التحويل فقط، ومدفوعات التحويل والضرائب المباشرة على سَرَيان الفقر في صفوف العائلات والأنفس والأولاد حسب الفئة العمريّة	58
الرسم رقم 31	مجموع المصروفات العامّة (الحكومة والسلطات المحلّيّة) ومجموع الصرف الحكوميّ في مجال الرفاه (بالشيكل –للفرد الواحد)	61

جـــــداول

الجدول رقم 1	حساب المؤشّر الموزون، مؤشّر المساواة، 2006	14
الجدول رقم 2	لائحة المدن والقرى التي استُخدمت كعيّنة لبعض من حسابات المؤشّر	27
الجدول رقم 3	دلائل ومتغيّرات لمتابعة وضبط المساواة في الإسكان	30
الجدول رقم 4	دلائل ومتغيّرات لمتابعة وضبط المساواة في الصحّة	39
الجدول رقم 5	دلائل ومتغيّرات لمتابعة وضبط المساواة في التربية والتعليم	44
الجدول رقم 6	دلائل ومتغيّرات لمتابعة وضبط المساواة في التشغيل	52
الجدول رقم 7	دلائل ومتغيّرات لمتابعة وضبط المساواة في الرفاه الاجتماعيّ	60
الجدول رقم 8	حساب المؤشّر الموزون، مؤشّر المساواة 2006	64

مقدّمـــــــة

بعد العمل الدؤوب والمستفيض، نضع بين أيديكم -وللمرّة الأولى- «مؤشّر المساواة» لجمعيّة سيكوي.

يختلف هذا التقرير عمّا سبقه من تقارير في السنين الفائتة. فما نقدّمه لكم هذه المرّة هو أداةٌ حادّة ودقيقة لتحليل واقع التمييز السلطويّ تجاه المواطنين العرب، وهو كذلك قاعدةٌ راسخة لبناء مخطّطات لإغلاق الفجوات. لكنّنا لن نكتفي بهذه المساهمة، إذ سنقوم في السنة القريبة بإعداد أوراق سياسات عامّة في المجالات التي يعالجها التقرير، وسنقدّمها إلى الأطراف الحكوميّة بغية تغيير توزيع الموارد التمييزيّة.

كان العام الفائت عاصفًا بكلّ ما يتعلّق بعلاقة الدولة والأقلّيّة العربيّة الفلسطينيّة في إسرائيل؛ إذ تمخّضت الانتخابات العامّة في مطلع العام عن بروز تيّار عنصريّ ومعكِّر للأجواء في وعي الجمهور اليهوديّ، متمثّلاً بترشيح قائمة «يسرائيل بيتينو» («إسرائيل بيتنا») في الكنيست. فشلت هذه القائمة في محاولتها الأولى للانضمام للائتلاف الحكوميّ في نيسان 2006. ونجحنا نحن من خلال حملة إعلاميّة مكثّفة في استبدال مصطلح «تبادل المناطق»، الذي استخدمه حزب «يسرائيل بيتينو» في دعايته، بمصطلح «سلب المواطنة» من المواطنين العرب في المثلّث. لكن مع نهاية العام، نجح رئيس الحزب أفيغدور ليبرمان في الانضمام إلى الحكومة، الأمر الذي يهدّد قدرة الحكومة على القيام بوظيفتها في توفير الخدمات ورصد الميزانيّات المتساوية لليهود والعرب.

سلّطت حرب لبنان الثانية، في صيف 2006، الأضواءَ على منطقتَي الجليل وحيفا، حيث تضمّ التركيبة السكّانيّة 60% من اليهود وَ 40% من العرب[1]. وقد فرضت هذه الحرب تحدّيًا جسيمًا على العلاقات بين الأقلّيّة العربيّة والدولة واليهود، ببُعدين اثنين:

توزيع الموارد

كشفت الحرب ما كان معروفًا مسبقًا، وهو أنّ البلدات اليهوديّة تحظى بوسائل الحماية والعتاد والترتيبات لحالات الطوارئ، مقابل البلدات العربيّة التي تتعرّض للمخاطر بدون وسائل الحماية المختلفة، بدءًا باللاجئ، وصولاً إلى التعليمات بلغة الأمّ (ألا وهي اللغة العربيّة). المساعدات التي قدّمها مكتب رئيس الحكومة إلى مدن وقرى الجليل عكست حالة القطيعة بين السلطة المركزيّة والسلطات المحلّيّة العربيّة. فعلى سبيل المثال، قام مركز إدارة الحكومة في الجليل («منال») بتجنيد عشرة من الموظّفين السابقين الكبار في القطاع العامّ، كي يتبنّى كلّ منهم المسؤوليّة عن عدد من البلدات. وتجسّدت مَهمّة هؤلاء الموظّفين، خلال المحنة العصيبة، في

1 نصف سكّان الجليل هم من العرب، ونصفهم الآخر من اليهود.

الربط بين البلدات وبين الأطراف الحكوميّة المختلفة، وشكّلوا فعليًا قناةً لتقديم المساعدات الحكوميّة للبلدات. ومن بين الموظّفين العشرة الكبار جرى تخصيص واحد فقط لجميع البلدات العربيّة، مع العلم أنّ العرب يشكّلون نصف السكّان في الجليل. يشكّل هذا المثال جانبًا واحدًا من الصورة المعقّدة لعلاقات السلطة المركزيّة مع البلدات العربيّة خلال الحرب، لكنّه يعبّر عن جزء من الإشكاليّات القائمة.

لاحقًا، أخذ مكتب رئيس الحكومة على عاتقه بذل الكثير من المجهود لتغيير هذا الوضع. التحدّي المطروح في هذا السياق هو الربط الناجع بين الوزارات الحكوميّة والسلطات المحلّيّة العربيّة، بغية القيام بتوزيع موارد الدولة دون تمييز المواطنين العرب في أوقات الحرب وفي الأيام العاديّة.

الخطاب الجماهيريّ العامّ

ارتبط التحدّي الثاني بمجال الخطاب الجماهيريّ العامّ. على وجه العموم، أبدى الجمهور العربيّ مناهضته للحرب، بينما أيّدتها غالبيّة الجمهور اليهوديّ. سلّطت معارضة الجمهور العربيّ لهذه الحرب الضوءَ على انتمائه إلى الشعب الفلسطينيّ وللأمّة العربيّة. استمدّ الجمهور هذه المعارَضة من أكثر من منبع، منها اطّلاعه على القنوات الفضائيّة العربيّة، وهي التي عرضت الصور الحقيقيّة للدمار الذي حلّ بلبنان. وضع هذا الموقفُ حيال الحربِ العربَ في إسرائيل في موقع المعبّر عن مواقف العالَم العربيّ في إسرائيل، وجرَّ هجمة إعلاميّة ضدّ المتحدّثين باسم الجمهور العربيّ في إسرائيل وعرضهم كمؤيّدين للعدوّ. وممّا لا شكّ فيه أنّ الخطاب الصداميّ والعراكيّ يضرّ كبيرَ ضرر بإمكانيّة اتّباع الحكومةِ سياسةَ المساواة. وقد أظهر استطلاع أجراه المعهد الإسرائيليّ للديمقراطيّة، في أيّار من العام 2006، أنّ 62% من اليهود في إسرائيل يعتقدون أنّ على الحكومة تشجيعَ هجرة المواطنين العرب من الدولة. يحمل هذا الوضع في طيّاته الكثيرَ من الخطر والأضرار للعرب واليهود على حدّ سواء، وينبغي على الحكومة -بالتعاون مع منظّمات المجتمع المدنيّ- القضاءُ على العنصريّة، وتنمية ثقافة مدنيّة تؤمن بالحياة المشتركة بين اليهود والعرب.

على الرغم من ذلك، يبدو أنّ الصيف الماضي قد شهد مسارَين متوازيين، وفي الأمد القريب لم يلاحَظ تأثير الخطاب الجماهيريّ على استعداد الموظّفين الذين اتّصلنا بهم أن يفحصوا سلوكيّاتهم من جديد. خلال الحرب، واصلنا -نحن في جمعيّة سيكوي- التفاوض مع الأطراف الحكوميّة، وصببنا جلّ اهتمامنا على ضمان الحصّة المتساوية للبلدات العربيّة في التطوير المتوقّع للجليل في فترة ما بعد الحرب. لاحظنا وجود آذان مصغية في مكتب رئيس الوزراء وفي الوزارات الأخرى، وفي شهر أيلول بادرنا إلى عقد لقاء يجمع المدير العامّ لمكتب رئيس الوزراء مع لجنة رؤساء السلطات المحلّيّة في مدينة الناصرة. شارك في هذا اللقاء كذلك المديرُ العامّ لوزارة التربية والتعليم، والمدير العامّ لوزارة الرفاه الاجتماعيّ، وممثّلون كبار عن وزارة الصناعة والتجارة والتشغيل، ووزارة الإسكان، ووزارة الداخليّة. عرض ممثّلو السلطة في هذا اللقاء خططهم المتعلّقة بتطوير الجليل، وشدّدوا على مسألة توزيع الموارد بين البلدات اليهوديّة والعربيّة بالتساوي. ووعد المدير العامّ لمكتب رئيس الحكومة بعقد لقاء مجدّد بعد ستّة أشهر، لتقديم تقرير حول الخطوات العمليّة والتقدّم الميدانيّ. وحُدِّد شهر حزيران من العام الحاليّ موعدًا للقاء القادم.

لكن، حتّى لو وُزِّعت ميزانيّة تطوير الشمال للعام 2007 بالتساوي والعدل، فلن يُعتبر هذا الأمر كافيًا، إذ ينبغي تحويل شيفرة المساواة إلى أمر يُلزِم جميعَ الأجهزة الحكوميّة بكلّ ما يتعلّق بتوزيع موارد الدولة بين مواطنيها العرب واليهود، وذلك أنّ في الأمر مصلحة مشتركة لجميع المواطنين -عربًا ويهودَ-، والوزارات الحكوميّة ملزَمة تجاهنا نحن المواطنين باتّباع سياسة مساوية وعادلة.

في الختام، نودّ التعبير عن شكرنا وتحيّاتنا لطاقم موظّفي جمعيّة سيكوي الذين عملوا بكدّ واجتهاد على إنتاج المؤشّر الذي نعرضه عليكم. كذلك نشكر أعضاء اللجنةالتوجيهية لبناء المؤشّر: البروفيسور يوسي ياهاف؛ البروفيسور محمّد حاجّ يحيى؛ د. راسم خمايسي؛ البروفيسور دافيد نحمياس. ونشكر طاقم سيكوي الذي بذل جهدًا بالغًا في بناء المؤشّر، والذي يضمّ: ياسر عوّاد؛ ميخال بليكوف؛ د. حبران حبران؛ أوري غوڤر؛ راحيلا يناي؛ منار محمود.
كذلك نشكر اللجنة الجماهيريّة التي تُرافقنا منذ ثلاثة أعوام في متابعة لجنة أور، وتضمّ كلاً من: يوسي كوتشيك؛ البروفيسور يتسحاق چال- نور؛ د. خالد أبو عصبة؛ د. ألون ليئيل؛ د. عادل منّاع؛ الشيخ كامل ريّان؛ المحامي شلومو چور؛ عايدة توما-سليمان؛ د. ثابت أبو راس. هذه اللجنة هي التي بادرت لبناء مؤشّر المساواة، وشجّعتنا على تجنيد الأموال الضروريّة والخبراء، ودعمتنا لتحقيق هذا المشروع الريادي.

يبتغي مؤشّر المساواة الذي نعرضه عليكم مساعدتَنا في الإجراءات التي نتّخذها مقابل السلطة المركزيّة بغية تحقيق المساواة التامّة بين اليهود والعرب في الدولة. بالإضافة إلى ذلك، سيساعد المؤشّر أطرافَ السلطة المعنيّين، باستخدامه أداة قياس ديناميّة وعمليّة لتحديد معيار سلطويّ لائق في كلّ ما يتعلّق بالرصد المنصف لصالح جميع المواطنين. سيساعد هذا المؤشّر كذلك الصحفيّين، وأصحاب التأثير على الرأي العامّ في عرض صورة واقعيّة دقيقة، تشكّل قاعدة لرسم واقع المساواة الذي نستحقّه جميعًا. في العام المقبل، سنقُوم بتوسيع المجالات التي يقيسها هذا المؤشّر، ويحدونا الأمل في أن يشمل تقريرنا تقدّمًا ملحوظًا، لا نكوصًا.

شالوم (شولي) ديختير والمحامي علي حيدر
مديران عامّان- مشاركان

موجـــز المديريـــن

خلفيّة

حدّدت لجنة أور في استنتاجاتها أنّ الدولة قد فشلت في تطبيق المساواة بين المواطنين اليهود والعرب، وأنّ من واجبها وضع مسألة تصحيح هذا الوضع في رأس سلّم أفضليّاتها. صادقت حكومة إسرائيل على توصيات لجنة التحقيق والتزمت بتطبيقها. يقترن تطبيق التوصيات بتغيير جوهريّ في التعامل مع الجمهور العربيّ وحقوقه واحتياجاته، وتبقى المحصّلةُ النهائيّة أو النتيجةُ، البرهانَ الحقيقيَّ على هذا التغيير، كما أشار القاضي المتقاعد ثيودور أور، في محاضرة ألقاها في جامعة تل أبيب، بمناسبة مرور عام على نشر التقرير:" ... التصريحات لا تكفي، ولا تكفي قرارات بعض أوساط السلطة التنفيذيّة، بما فيها الحكومة، حول ضرورة العمل على منح عرب إسرائيل الحقوق المتساوية والعادلة. ***فالمحكّ الحقيقيّ لتحقيق المساواة هو محصّلة الأعمال والنتائج.***"[2] (ريخس، 2004. 15)

بُعَيْدَ نشر استنتاجات لجنة أور، بادرت جمعيّة سيكوي، التي تعمل على تدعيم المساواة المدنيّة بين اليهود والعرب في إسرائيل، بادرت إلى وضع خطّة لمتابعة تطبيق هذه الاستنتاجات، ومن خلالها تتابع الجمعيّة متابعةً فعّالةً درجةَ تطبيق التوصيات الهيكليّة للجنة، وتمارس الضغوطات على الحكومة كي تقوم بتطبيقها. من خلال هذا العمل، تولّدت الحاجة إلى تطوير مؤشّر كمّيّ موثوق به، يُمكّن من عرض صورة شاملة للفجوات بين المواطنين اليهود والعرب في المرافق الحياتيّة المركزيّة.

كيف تقاس المساواة؟

دأبت جمعيّة سيكوي، خلال العام الفائت، على تطوير مؤشّر المساواة الذي يُنشر هنا لأوّل مرّة. وبغية بنائه، أقيمت لجنة قياديّة ضمّت كلاً من: البروفيسور محمد حاجّ يحيى؛ د. راسم خمايسي؛ البروفيسور يوسي ياهاف؛ البروفيسور دافيد نحمياس. عملت هذه اللجنة بتعاون وثيق مع خبير رفيع المستوى في بناء المؤشّر من قبل طاقم سيكوي -هو السيّد ياسر عوّاد-، بالإضافة إلى باحثي الجمعيّة ومرافعيها. كما استشارت الطواقم مجموعةً كبيرة من الخبراء في هذا المجال، من خلال المقابلات الشخصيّة، أو كتابة أوراق عمل حول مجالات عينيّة، إلى أن وصلنا في نهاية المطاف إلى بلورة مؤشّر المساواة.[3]

يتميّز مؤشّر المساواة الذي نعرضه هنا بأنّه المؤشّر الشامل الأوّل الذي يحلّل تحليلاً منهجيًّا الفجواتِ القائمةَ بين مواطني الدولة اليهود والعرب في عدد من المجالات الاقتصاديّة والاجتماعيّة، وذلك بالاعتماد على معطيات كمّيّة تنشرها سلطات الدولة بشكل رسميّ. وعلى الرغم من فرادة مؤشّر المساواة في دولة إسرائيل، فإنّه يرتكز إلى منهجيّات قائمة وإلى نماذج دوليّة لقياس المساواة، كمؤشرات قياس الفجوات بين البيض والأقلّيّات ذات الأصول الأفريقيّة والإسبانيّة في الولايات المتّحدة الأمريكيّة (Total Equality Index)، ومؤشّر جيني (Ginni) لقياس الفجوات الاجتماعيّة

2 التشديدات التي تظهر في النصّ من الاقتباسات لم ترد في الأصل - إلاّ إذا ذُكر خلافُ ذلك.
3 ترد القائمة الكاملة للخبراء في ص 2

الاقتصاديّة، ومؤشرات لقياس الفجوات بين الجنسين في المَرافق الاجتماعيّة المختلفة (HDI, GEM, GDI) والتي تُستخدَم في دول السوق الأوروبيّة الموسّعة (OECD) ومن قبل منظّمة الأمم المتّحدة (UNDP – United National Development Program).

يُمكن فحص درجة المساواة بين اليهود والعرب في إسرائيل حسب أبعاد مختلفة تنبع من استحقاقات المواطَنة، وقد اخترنا في مؤشّر المساواة الحاليّ التعاملَ مع البعد الاجتماعيّ الاقتصاديّ، لكنّنا سنقوم لاحقًا بفحص السُبل التي ستمكّننا من توسيع مجال معالجة المؤشّر، ليشمل أبعادًا إضافيّة، كالمساواة أمام القانون، والمساواة السياسيّة.

سيتمحور المؤشّر هذا العام في المجالات الحياتيّة المركزيّة: التعليم؛ الصحّة؛ التشغيل؛ الرفاه الاجتماعيّ؛ الإسكان. يعتمد المؤشّر عمليًا المتوسّط الحسابيّ الموزون للمؤشرات التجميعيّة (aggregative) التي جرى احتسابها لكلّ واحد من المجالات الخمسة المذكورة، بالاعتماد على المعطيات التي جُمعت حول كلّ من هذه المجالات على حِدة.

مصادر المعلومات، تجميع المعطيات والمنهج

كما ذُكر آنفًا، اعتمد مؤشّر المساواة على المعطيات القائمة التي جمعتها الوزارات الحكوميّة المختلفة، ومؤسّسة التأمين الوطنيّ، ودائرة الإحصاء المركزيّة. ثمّة أفضليّة في استخدام هذا المخزون المعلوماتيّ بسبب الوفرة النسبيّة للمعطيات، ولأنّها شديدة المصداقيّة في صفوف المؤسّسات الحكوميّة التي جمعتها بنفسها.[4] وما نرجوه هو أن يسهّل هذا الأمر عملنا مقابل مؤسّسات الحكم المختلفة، وأن يكون في مقدورنا استغلال طاقاتنا البشريّة استغلالاً ناجعًا كي نعيد قياس المتغيّرات في فترات محدّدة.

في الحالات التي توافرت فيها لنا معطيات حسب البلدة المعيّنة، لا حسب معدّل البلدات، استُعملت عيّنة مكوّنة من 22 بلدة مقسَّمة إلى أزواج، يضمّ كلّ زوجين منها بلدةً عربيّة وأخرى يهوديّة تُوازيها من حيث عدد السكّان، وتقع في اللواء نفسه.[5] اختيرت المعطيات بالتشاور مع الخبراء الذين أشاروا إلى الدلائل (Indicators) التي يُمكن بواسطتها تجسيد الفجوات بين اليهود والعرب، ومتابعة النشاطات الحكوميّة في جميع المجالات، وتشخيص النـزعات والتحوّلات على محور زمنيّ ثابت.[6]

وبغية تعزيز سَرَيان وموثوقيّة مؤشّر المساواة، اقتصر التحليل الحاليّ على تلك الدلائل التي دُعمت بخمس مشاهَدات (Observations) على الأقلّ، في الفترة الواقعة بين العامين 2000-2005. في مرحلة احتساب المؤشرات ذات المتوسّط الحسابيّ الموزون، مُنح كلّ من الدلائل وزنًا مساويًا لوزن الآخر، إذ لم يكن في الإمكان القيام بتحديد مطلق للأهمّيّة النسبيّة التي يحملها كلّ منها.

---

4 استخدام المعطيات التي تجمعها السلطات لا يعكس موافقة مطلقة من قبلنا، ولا يعني موافقتنا على سبل جمعها وعلى الفرضيّات التي توجّهها، ولا على تعاملها مع الجمهور العربيّ في إسرائيل.

5 قائمة البلدات التي شملتها العيّنة واردة في ص 27

6 للعثور على قائمة الدلائل والمؤشرات الكاملة، انظروا الملحق «2» ص 65

جرى اتّباع المنهج النسبيّ لقياس المساواة بغية تجسيد الفجوات في مؤشّر المساواة. وحسب هذا المنهج، يجب قياس الفجوات في المساواة من خلال فحص الحصّة من كعكة الموارد، التي تحصل عليها كلّ مجموعة من مجموع السكان العامّ مقارَنة بنسبتها السكّانيّة. على هذا النحو يفحص مؤشّر المساواة الفجوة النسبيّة بين نسبة السكّان العرب من المجموع السكّانيّ العام (19.6%)[7] وحصّتهم في الدلائل التي شملها التشريح. وعلى نحوٍ مماثلٍ، فُحِصت الفجوة النسبيّة بين نسبة السكّان اليهود في المجموع العامّ، وحصّتهم الفعليّة في الدلائل التي شملها التشريح. ومن خلال مقارنة القيمتين، يمكن فحصُ وجود فجوة لصالح إحدى المجموعتين السكّانيّتين. وجرت معالجةُ هذه الفجوة لكلّ دليل معالَجةً إحصائيّةً من خلال عمليّة مُعايرةٍ (التوحيد القياسيّ) (Standardization) تُمكّن من المقارنة بين معطيات ذات وحدات قياس مختلفة.

من الناحية العدديّة، تتاخم الدالّة الإحصائيّة قيمَ المؤشّر للأعداد ما بين "1-" إلى "1"، كما هو متعارف عليه في الدلائل العالميّة المختلفة. المغزى العدديّ لقيم المؤشّر يكون على النحو التالي: تمثّل قيمة الصفر ("0") نقطة المساواة المطلقة التي تتوافر فيها مساواة تامّة بين اليهود والعرب. وكلّما مالت قيمة المؤشّر باتّجاه القيمة واحد ("1")، أشار الأمر إلى انعدامِ مساواة آخذٍ بالاتّساع لصالح السكّان اليهود؛ وكلّما مالت قيمة المؤشّر نحو القيمة ناقص واحد ("1-")، اُستُدِلّ من الأمر أنّ هنالك انعدامَ مساواة آخذًا بالاتّساع لصالح السكّان العرب.

من المهمّ أن نشدّد على حقيقة تتلخّص في أنّ قيم المؤشّر لا تقاس بوحدات قياس الفجوات بالنّسب المئويّة، بل بوحدات تخضع لعمليّة معايرة (توحيد قياسيّ) للفجوة في الحصّة النسبيّة بين المجموعتين السكّانيّتين. وما يعنيه هذا الأمر -على سبيل المثال- هو أنّه قد تُجسّد درجة المؤشّر 0.111 من الفجوات بنسبة عشرات بالمئة في دوالّ معيّنة، وفي دوالّ أخرى بنسبة مئويّة ضئيلة. لذا، بينما يوفّر المؤشّر معلومات واضحة حول وجود الفجوة واتّجاهها، فالمغزى الكامل لدرجات المؤشّر يجري الحصول عليه عند المقارنة بدرجات المؤشّر الأخرى، وعند المقارنة بفترات سابقة، وبالارتكاز إلى تفسير يعتمد على الدراية بالمعطيات التي جرى استخدامها، وبالمجالات التي استُطلعت.

7 يشمل هذا المعطى الفلسطينيّين من سكّان القدس الشرقيّة، وقمنا بضمّهم للمؤشّر على الرغم من عدم حصولهم على الجنسية الإسرائيليّة وتمتّعهم بمكانة السكان فقط (لا يحملون جواز السفر الإسرائيليّ)، لأنّ معظم معطيات دائرة الإحصاء المركزيّة تشملهم ولا يمكن فصلهم في حساب المعطيات.

نتائج احتسابات الدلائل التجميعيّة

يعرض الرسم "1" في ما يلي المؤشرات التجميعيّة الخمسة التي جرى الحصول عليها بعد فحص مجالات التربية والصحّة والرفاه الاجتماعيّ والتشغيل والإسكان:

الرســم 1

قيم المؤشرات التجميعيّة المتعلّقة بالتربية، والصحّة، والرفاه الاجتماعيّ، والتشغيل، والإسكان -للعام 2005

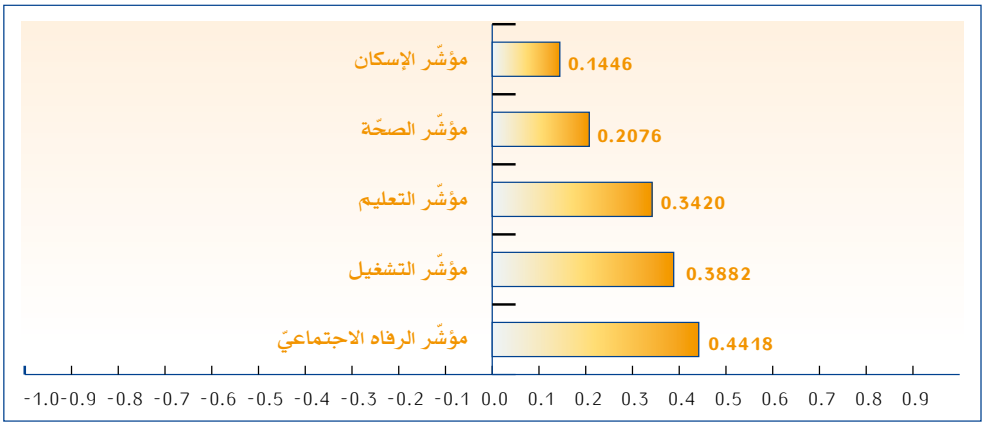

كما يتبيّن من الرسم "1"، جميع المؤشرات التجميعيّة تُشير إلى عدم المساواة لصالح السكّان اليهود. ويتّضح أنّ الفجوات الأوسع هي في مجالات الرفاه والتشغيل والتربية، وأقلّها في مجالات الصحّة والإسكان. على الرغم من ذلك، من المهمّ أن نشدّد على أنّ جميع درجات المؤشرات التجميعيّة تمثّل فجوات جوهريّة في المساواة. يجدر بنا أن نتطرّق، في هذا السياق، إلى درجة المؤشّر التجميعيّ في مجال الإسكان (وهو الأصغر نسبيًا). ويعود السبب في ذلك إلى نقص في المعطيات المتواصلة (كمساحة البيت بالأمتار المربّعة، ومستوى التطوير في المنطقة المحيطة بالمسكن، واستخدامات الأرض في السنوات ذات الصلة وغيرها). ولكن أيضًا، وبسبب عوامل داخليّة وخارجيّة، يمكن العثور على انعدام المساواة لصالح العرب في عدد من الدلائل، على الرغم من أنّ هذا الأمر لا يعبّر عن مستوى حياتيّ أعلى في مجال الإسكان. لهذه الأسباب، ولكي يُمنح تفسير شامل لنتائج المؤشّر، يتضمّن الفصل الثالث من التقرير (وهو الذي يعالج موضوع الإسكان) استعراضًا معمّقًا لصورة الوضع، في هذا المجال، التي تشمل تطرّقًا إلى استعمالات الأرض.

مؤشّر المساواة الموزون (Weighted)

جرى احتساب مؤشّر المساواة الشامل بواسطة موازنة المؤشرات التجميعيّة الخمسة في مجالات التعليم والصحّة والرفاه الاجتماعيّ والتشغيل والإسكان. وتحدّد وزن كلّ واحد من المؤشرات التجميعيّة في المؤشّر الموزون حسب مجمل المصروف القوميّ (مجموع المصروفات العامّة والخاصّة) في كلّ واحد من المجالات؛ وذلك أنّ المصاريف العامّة والمصاريف الخاصّة -على حدّ سواء- تعكس سياسة الرصد بالتلاؤم مع قيود الموازنة وسلّم الأفضليّات، ومن هنا فهي تعكس الوزن المنسوب لكلّ مجال في الممارسة اليوميّة لمجموع السكّان. يعرض الجدول «1» طريقة احتساب المؤشّر الموزون، بينما يعرض الرسم الذي يليه بصورة إيضاحيّة مؤشّر المساواة للعام 2006.

الجدول «1»: احتساب المؤشّر الموزون، مؤشّر المساواة 2006×

المجال	درجة المؤشّر	مصروفات قوميّة (بملايين الشواقل)	نسبة المصروفات القوميّة	نسبة المساهمة في المؤشّر الموزون	حصّته الموزونة
التعليم	0.3420	45,293	20.6%	24.7%	0.0704
الصحّة	0.2076	44,090	20.0%	14.6%	0.0416
الإسكان	0.1445	64,583	29.3%	14.9%	0.0424
التشغيل	0.3882	10,901	5.0%	6.8%	0.0192
الرفاه الاجتماعيّ	0.4418	55,290	25.1%	39.0%	0.1110
المجموع		**220,157**	**100.0%**	**100.0%**	**0.2845**

× يتطرّق مؤشّر المساواة إلى المعطيات التي جُمعت بين العامين 2000-2005.

يتبيّن من الرسم "1". ومن الرسم التوضيحيّ، أنّ مؤشّر المساواة يكشف عن فجوة واضحة وبارزة لصالح الجمهور اليهوديّ. يَبعد الجمهور العربيّ مسافة 0.2845 عن موقعه النسبيّ حسب وزنه في المجموع السكّانيّ العامّ، لو كانت هناك مساواة بين اليهود والعرب. لا يمكننا في هذه المرحلة مقارنة هذا المعطى مع الوضع في الفترات السابقة، وذلك أنّ مؤشّر المساواة يُنشر لأوّل مرّة هذا العام. وعلى الرغم من ذلك، سيُتيح الفحص المتكرّر، في فترات زمنيّة محدّدة، متابعةَ التغيّرات والنـزعات في المجالات المختلفة وفي صورة الوضع العامّة.

كيف سيجري استعمال مؤشّر المساواة؟

قبل نشره علنيًا، قمنا بعرض المؤشّر على الأطراف الحكوميّة ذات الصلة بمجالات فحص المؤشّر. وحسب ردود فعل الوزارات، والدراسة المعمّقة لكلّ واحد من المجالات، ستقدّم جمعيّة سيكوي للوزارات الحكوميّة المختلفة مخطّطاتٍ عامّةً ترمي إلى إغلاق الفجوات، معزَّزةً بنتائج مؤشّر المساواة. بالإضافة إلى ذلك، نقدّم مؤشّر المساواة كخدمة للجمهور العامّ، ولوسائل الإعلام، ولمنظّمات المجتمع المدنيّ، من باب المساهمة من طرفنا في رفع مستوى الوعي بخصوص الفجوات القائمة، وابتغاءَ تعزيز الخطاب الجماهيريّ حول هذا الموضوع.

خُصّص تقرير سيكوي للعام 2006-2007 بأكمله لعرض مؤشّر المساواة، ومنطلقاته الأساسيّة وضروراته، وطريقة بنائه، ونتائجه المختلفة. يُقسم هذا التقرير إلى قسمين:

يعالج **القسم الأوّل** جوهرَ المساواة وعلى وجه التحديد: مؤشّر المساواة بين المواطنين اليهود والعرب في إسرائيل.

أمّا **القسم الثاني**، فيتمحور في النتائج المختلفة ويتضمّن ستّة فصول. تستعرض الأجزاء الخمسة الأولى من الجزء الثاني بناءَ المؤشرات التجميعيّة، والمعطياتِ التي استُخدمت في مجالات الإسكان والصحّة والتعليم والتشغيل والرفاه الاجتماعيّ بالتتالي. حُدّد عرض الفصول بشكل تصاعديّ لقيم المؤشرات التجميعيّة التي تمّ الحصول عليها، بدءًا من القيم المنخفضة، ووصولاً إلى القيم المرتفعة.

يعرض **القسم الثالث** والأخير مؤشّر المساواة الموزون. لا يشمل التقرير -في هذه المرحلة- توصيات لمخطّطات من شأنها إلغاء الوضع القائم. ستقدَّم هذه المخطّطات بصورة مفصَّلة ومنفصلة حول كلّ من المجالات كتحصيل لنشر مؤشّر المساواة.

القسم الأوّل: خلفيّة نظريّة ومتودولجية

الفصل الأوّل: خلفيّة نظريّة

« أحد الأهداف الرئيسيّة لنشاط الدولة ينبغي أن يتمثّل في ضرورة تحقيق المساواة الحقيقيّة لمواطني الدولة العرب» (تقرير لجنة أور، ص 767)

1. المساواة

1. ما هي المساواة؟

تُشتقّ قيمة المساواة من الفرضيّة الأساسيّة التي يحمل بحسبها جميعُ بني البشر عاملاً مشتركًا يحظون بناء عليه بالحياة الكريمة.

الحقّ بالحياة الكريمة متماثل أو متساوٍ لجميع أبناء الجنس البشريّ، دون علاقة بالفروق في الثراء، والخلفيّة الإثنيّة والقوميّة، والمعتقد الدينيّ والنوع الاجتماعيّ، والميول الجنسيّة، والموروث الجينيّ، والصحّة، والثقافة، وما إلى ذلك. لكن، انطلاقًا من هذا الحقّ الأساسيّ الإنسانيّ في الحياة الكريمة بالذات، تتولّد ضرورةُ أن تُؤخذ بعين الاعتبار الاختلافاتُ بمركّباتها المتعدّدة. يولد بنو البشر ضمن ظروف حياتيّة مختلفة، وإلى درجات مختلفة من السيطرة على حياتهم، من هنا فإنّ تطبيق الحقوق الأساسيّة يستلزم التعامل مع مجمل الموارد التي تتوافر للمجتمع ومع طريقة توزيعها بين أعضائه (Zalta، 1988).

يتجسّد مبدأ المساواة من خلال بعدين مركزيّين: المساواة الشكليّة، التي تعني معاملة متساوية للمتساوين، أي أن يحظى أصحاب صفات مماثلة وذات صلة بمعاملة متساوية أو بتخصيص متساوٍ لموارد اقتصاديّة- اجتماعيّة، والمساواة الجوهريّة التي تشتقّ منها معاملة مختلفة للمختلفين. تشدّد المساواة الجوهريّة على الحصيلة: فكي يكون في الإمكان منح فرص متساوية للأفراد- على الرغم من مميّزاتهم المختلفة- على المجتمع أن يوفّر لهم أدوات ووسائل ضروريّة لتطوير وتحقيق قدراتهم، ويجري ذلك أحيانًا من خلال تطبيق مبدأ التفضيل المصحِّح الذي يعزّز في المحصّلة النهائيّة مبدأ المساواة.

2. المساواة- لماذا؟

تنبع ضرورة تطبيق المساواة كقيمة إنسانيّة من دوافع أخلاقيّة- قِيَميّة، ومن دوافع نفعيّة على حدّ سواء. من المنظور الأخلاقيّ- القيميّ، يجري التعامل مع المساواة كحقّ طبيعيّ لجميع أفراد المجتمع، وتُعتبر بدورها شرطًا ضروريًا للمحافظة على قيمة كرامة الإنسان، وعلى هُويّة الأفراد والجماعات داخل المجتمع. بالإضافة إلى ذلك، المساواة ضروريّة لوجود الديمقراطيّة كمنظومة للحكم. في القرارات القضائيّة الإسرائيليّة، تُعتبر المساواة قيمة أساسيّة في المجتمع الديمقراطيّ، وأحد أعمدة الأساس لنظام الحكم الديمقراطيّ. وبكونها كذلك، تشكّل المساواة منهجًا معاكسًا للاعتباطيّة السلطويّة (تقرير لجنة أور، ص 53-43؛ HDR، 2005).

من المنظور النفعيّ، يُسلّط الضوء على المساواة في الأدبيّات المهنيّة كوسيلة ضروريّة لتعزيز مستوى القدرة والتنفيذ البشريّين في مجالات الحياة المختلفة -كالاقتصاد والتعليم والصحّة-. وأشارت دراسات كثيرة أنّ التمييز والفجوات الاقتصاديّة العميقة تمسّ بالإنجازات في جميع المرافق الحياتيّة (HDR، 2005).

المساواة هي ضرورة ملحّة لبلورة اتّفاق اجتماعيّ والمحافظة عليه. في المقابل، ينهش الشعور بالتمييز الاستقرارَ والتماسكَ الاجتماعيّين (تقرير لجنة أور، ص 43؛ HDR، 2005).

ج. التزام دولة إسرائيل بالمساواة بين مواطنيها اليهود والعرب

«وفق مبدأ المساواة، تُحظر على أيّ سلطة جماهيريّة في دولة إسرائيل ممارسةُ التمييز، أي تُحظر عليها ممارسةُ معاملة مغايرة للمتساوين بدون تسويغ موضوعيّ لهذا الأمر. يسري هذا الحظر على جميع نشاطات السلطة، بما في ذلك توزيع الميزانيّات أو رصد الموارد، أو التعيين في الوظائف المختلفة، أو أيّ نشاط آخر. ويُنظر إلى السلطة العامّة كوصيّ لمجمل الجمهور» (تقرير لجنة أور، ص 35).

تميل الشروخ الإثنيّة- الثقافيّة- القويّة بطبيعتها إلى فرض تحدّيات أمام أنظمة الحكم الديمقراطيّة- الليبراليّة، وقد يؤدّي تجاهل هذه الشروخ إلى فرض تهديدات على تماسكها واستقرارها، وحتّى على وجود النظام الديمقراطيّ (Dahl، 1998). وممّا لا لبس فيه أنّ هذا الأمر ينسحب على إسرائيل التي تعرّف نفسها كدولة يهوديّة- ديمقراطيّة.

هنالك من يعتقد بوجود تناقض جوهريّ بين مركّبات هذا التعريف (يهوديّة- ديمقراطيّة)، ويطرح ادّعاء آخر أنّ اعتبارات الإثنو-مركزيّة تُوظَّف في الكثير من الأحيان للمساس بمستوى المساواة بين مواطني الدولة، وبِدرجة ديمقراطيّتها (سموحا، 2004؛ يفتاحئيل، 2005). وعلى الرغم من هذه الاختلافات، وبما أنّ المساواة تشكّل قيمة تأسيسيّة في جميع النظم الديمقراطيّة، يمكن القول إنّ دولة إسرائيل بتعريفها لنفسها كدولة ديمقراطيّة، تلتزم بتحقيق المساواة بين جميع مواطنيها، عربًا ويهودَ على حدّ سواء.

يستمدّ مبدأ المساواة قوّته من وثائق تأسيسيّة ودستوريّة، ومن قوانين الكنيست وقرارات المحكمة العليا. خلال سنوات وجود الدولة، تجذّرت المساواة كمبدأ قِيَميّ ذي قوّة بالغة، حيث تُطبّق المحاكم بالرجوع إليه رقابة على مؤسّسات الحكم، وفي الكثير من الحالات أُلغيت نشاطات حكوميّة اعتُبرت تمييزيّة (تقرير لجنة أور، 2003).

بالإضافة إلى هذا، جرى ترسيخ مبدأ المساواة في الكثير من المعاهدات والمواثيق الدوليّة التي وقّعت إسرائيل عليها، منها -على سبيل المثال-: الإعلان العالميّ لحقوق الإنسان؛ العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنيّة والسياسيّة؛ العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصاديّة والاجتماعيّة والثقافيّة؛ الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري؛ معاهدة منظّمة العمل الدوليّة.

فعلى سبيل المثال، كُتب في مقدّمة الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري، والموقّعة من قِبل دولة إسرائيل:

«إنّ الدول الأطراف في هذه الاتّفاقيّة

إذ ترى أنّ ميثاق الأمم المتّحدة يقوم على مبادئِ الكرامة والتساوي المتأصّلَيْن لدى جميع البشر، وأنّ جميع

الدول الأعضاء قد تعهّدت باتّخاذ إجراءات جماعيّة وفرديّة، بالتعاون مع المنظّمة، بغية إدراك أحد مقاصد الأمم المتّحدة المتمثّل في تعزيز وتشجيع الاحترام والمراعاة العالميّين لحقوق الإنسان والحرّيّات الأساسيّة للناس جميعًا، دون تمييز بسبب العرق أو الجنس أو اللغة أو الدين، وإذ ترى أنّ الإعلان العالميّ لحقوق الإنسان يعلن أنّ البشر يولدون جميعًا أحرارًا ومتساوين في الكرامة والحقوق، وأنّ لكلّ إنسان حقّ التمتّع بجميع الحقوق والحرّيّات المقرّرة فيه، دون أيّ تمييز، وبخاصّة على خلفيّة العرق أو اللون أو الأصل القوميّ، وإذ ترى أنّ جميع البشر متساوون أمام القانون ولهم حقّ متساوٍ في حمايته لهم من أيّ تمييز ومن أيّ تحريض على التمييز».

2. مسألة غياب المساواة بين اليهود والعرب في إسرائيل

«يعيش مواطنو الدولة العرب في واقع يجري فيه التمييز ضدّهم كعرب. وجرى توثيق غياب المساواة في العديد من الاستطلاعات والأبحاث المهنيّة، وصودق على وجوده في قرارات قضائيّة وحكوميّة، وتجسّد كذلك في تقارير مراقب الدولة، وفي وثائق رسميّة أخرى» (تقرير لجنة أور، ص 33).

يدّعي البعض أنّ وضع المواطنين العرب قد تحسّن كثيرًا مقارنة بوضعهم في السابق، ومقارنة بوضع العرب في البلدان المجاورة. من جهتنا، نرفض هذا الادّعاء جملة وتفصيلاً، إذ يجب توزيع الموارد التي ترصدها الدولة على نحو مساوٍ بين جميع المواطنين، بصرف النظر عن المستوى المعيشيّ في الدول العربيّة المجاورة؛ وينبغي سدّ الفجوات بين المواطنين اليهود والعرب، بالاعتماد على الحقوق وليس كضرب من الإحسان (راجعوا تقرير لجنة أور، ص 95).

وعلى الرغم من المبادرات الجماهيريّة المختلفة التي أدّت إلى تقليص الفجوات في بعض المجالات، وبخاصّة في الفترة الواقعة بين العامين 1992 وَ 1996. ما زالت الفجوة بين المجموعتين السكّانيّتين واسعة. ويتجسّد التمييز بين اليهود والعرب في مستوى الدخل، والتعليم، وفي إمكانيّة الوصول إلى خدمات السلطات المحلّيّة، وفي التمثيل في القطاعين العامّ والخاصّ، وفي غياب التمثيل اللائق في المؤسّسات المنتخَبة، وفي مَحاور القوّة داخل الدولة (سموحا، 2004).

في استعراض غياب المساواة بين اليهود والعرب في إسرائيل، سنتمحور في ثلاثة أبعاد مركزيّة للمواطنة: المساواة أمام القانون؛ المساواة في الحلبة السياسيّة؛ المساواة الاجتماعيّة- الاقتصاديّة. الكثير من الباحثين قاموا بتسليط الضوء على العلاقة المتبادلة بين هذه الأبعاد الثلاثة (Dahl، 1998؛ بن دافيد، 2003؛ شاي، داهان، دفير وميرونجيف، 2000؛ HDR 2005). هذه المنظومة من الارتباط المتبادل تخلق سلسلة من الدوائر السحريّة التي يمكن اختراقها فقط من خلال سياسات عامّة تقوم بتعزيز المساواة. يعزّز عدم المساواة أمام القانون غيابَ المساواة الاقتصاديّة الاجتماعيّة وتلك السياسيّة، وهنالك تأثيرات مباشرة وغير مباشرة لدرجة المساواة على المستوى الاجتماعيّ- الاقتصاديّ، وعلى درجة المساواة في المنظومة السياسيّة، وإلى ما ذلك.

أ. التمييز أمام القانون

تشمل المساواة أمام القانون بُعدين اثنين: المساواة في النصّ القانونيّ، والمساواة في فرض وتطبيق القانون (غابيزون، 1999). ويعاني العرب في إسرائيل من التمييز في هذين البعدين، كما سيوضَّح في ما يلي:

التمييز بالاستناد إلى القانون: قد ينعكس التشريع المُميّز بشكل مكشوف أو خفيّ. التمييز الصريح يلقي ضوءًا على منح الأفضليّة الواضحة والقاطعة لمصالح مجموعة واحدة على حساب مجموعة أخرى. تمييز كهذا قائم في قانون العودة، وفي قانون المؤسّسات القوميّة اليهوديّة، وفي بنود الأهداف في قانون التعليم الرسميّ، وقانون سلطة الإذاعة.

علاوة على هذا، ثمّة قوانين أو مرسومات صِيغَتْ على نحو مساوٍ، لكنّها تخبّئ في طيّاتها التمييز الذي يمكن التعرّف عليه في الحصيلة. أحد الأمثلة الأكثر بروزًا هو اشتراط نيل امتيازات معيّنة بالخدمة العسكريّة، إذ تستخدم المشاركة في الخدمة العسكريّة أداةً للتمييز بين اليهود والعرب في المجالات الحيويّة كالتربية، والتعليم العالي، والإسكان، والتشغيل. فعلى سبيل المثال، يقوم مفعال هبايس بتقديم المنح للطلاّب الجامعيّين الذين خدموا في جيش الدفاع الإسرائيليّ، وتُمنح تسهيلات للذين يخدمون في الجيش من خلال قروض لاقتناء شقّة، ويُمنح مَن خدموا في الجيش عددًا أكبر من النقاط في القبول لمساكن الطلبة في الجامعة. المثال الآخر للتمييز الخفيّ هو الإعلان عن «مناطق أفضليّة قوميّة»، وهي التي يحصل ساكنوها على تسهيلات وتخفيضات كبيرة، وكلّ ذلك من خلال إقصاء المدن والقرى العربيّة من هذه الفئة (غابيزون وأبو ريّا، 1999).

التمييز في فرض القانون: يُحاكَم المواطنون العرب المتّهَمون بمخالفات أمنيّة في المحاكم العسكريّة. أمّا المواطنون اليهود المتّهَمون بنوع المخالفات ذاته، فتجري محاكمتهم في المحاكم المدنيّة. بالإضافة إلى ذلك، تشير الدراسات إلى فروق واضحة في سياسة العقوبات بين اليهود والعرب في جميع أنواع المخالفات (غابيزون وأبو ريّا، 1999).

ب. غياب المساواة في الحلبة السياسيّة

يتطرّق غياب المساواة في الحلبة السياسيّة إلى بعدين أساسيّين: حقّ التصويت، والمساواة في القوّة السياسيّة.

حق التصويت المتساوي: يملكُ كل إنسان حق التصويت، وتتساوى قيمة صوت جميع الناس (Dahl، 1998؛ HDR، 2005). في هذه المسألة تتحقق المساواة بين اليهود والعرب.

القوة السياسية: يتوجب على السّلطة العمل ما في وسعها على تشجيع قدرة المشاركة المؤثرة للأفراد والمجموعات على عمليات اتخاذ القرار، وبغية تحقيق الأمر يتوجّب عليها ضمان مُتناوليّة للمعلومات، وإمكانية الحسم في المسائل المطروحة على جدول الأعمال السياسي، أو خلق تغييرات في هذا الجدول (Dahl، 1998؛ HDR، 2005).

ومن شأن التمثيل اللائق في مؤسسات الحكم أن يعزز إمكانية الوصول للمعلومات ومنح فرص التأثير على محاور اتخاذ القرار المختلفة. نسبة العرب في صفوف مستخدمي خدمة الدولة والشركات الحكومية لا تليق بنسبتهم السكانية، أما تمثيلهم في الوظائف المرموقة فهو أقل من ذلك. بالإضافة إلى ذلك فنسبة المديرين العرب في الشركات الحكومية متدنية للغاية (حيدر، 2005).

ج. غياب المساواة الاجتماعية- الاقتصادية

تسلط المساواة الاجتماعية- الاقتصادية الضوء على محاولة تقليص عدم المساواة المادية القائمة في المجتمع. ويدور الخلاف في مسألة المساواة الاجتماعية-الاقتصادية بالأساس حول مدى وشكل تدخّل مؤسّسات الحكم في السوق الاقتصادي بغية تقليص الفجوات بواسطة إجراءات سياسية كالتوزيع المجدد للمداخيل والأملاك، والإصلاحات

الضريبية، وتحقيق المساواة في جهاز التعليم، والضمان الاجتماعي وغير ذلك. سنقوم فيما يلي باستعراض عدد من تجليات غياب المساواة في المجال الاجتماعي- الاقتصادي.

1. عدم المساواة في التشغيل، والدخل، وفي سريان الفقر

تشير معطيات التشغيل في إسرائيل إلى فجوة بارزة بين العرب واليهود. نسبة مشاركة العرب (وخصوصا النساء منهم) في القوة العاملة أقل منها لدى اليهود، ومستوى البطالة أعلى. وينـزع العرب أكثر من اليهود إلى وظائف متدنية، من حيث المستوى المهني ومستوى الأجر (بن دافيد، أحيطوف، لفين- إبشتاين، وشتاير،2004).

تخلق الفجوات في الدخل وفي عدد أفراد العائلة والتقليص المتواصل في المخصصات المختلفة، تخلق فجوة آخذة بالاتساع بين العرب واليهود في مسألة سريان الفقر. وتشير معطيات التأمين الوطني إلى وجود فجوة بين نسب من يتخلّصون من الفقر على ضوء مدفوعات التحويل والضرائب من المجموعتين القوميتين. (أحدوت، كوهين وأندفيلد، 2006).

2. فجوات في خدمات الرفاه المجتمعيّة

تقدّم خدمات الرّفاه بواسطة أقسام الرّفاه في السلطات المحليّة. هنالك نقص في القوى البشرية المهنية وفي الموارد المتوفرة لأقسام الرّفاه. ويعود هذا الأمر إلى التمييز في الرصد الحكومي للسلطات المحلية، والى القدرة المتدنية لهذه السلطات على جباية الضرائب المحلية وبالتالي، وعدم قدرتها على خلق مصادر دخل بوسائل مختلفة.

3. فجوات في الرصد للتعليم وفجوات في مستويات التحصيل العلميّ

فجوات في منظومة الاستثمار في التربية والتعليم: يعاني جهاز التعليم العربيّ من تمييز في جميع المساهمات الحكوميّة. فالمدارس العربيّة تعاني من التمييز السلبيّ في رصد ساعات التعليم في كلّ مرحلة من مراحل التعليم، وهنالك فجوة في جودة القوى البشريّة العاملة في التعليم، وفي جودة الخدمات الداعمة (كمنظومة ساعات الرعاية والتربية الخاصّة والاستشارة التربويّة والنفسيّة). كذلك ثمّة فجوات في جودة البيئة التعليميّة (غرف تدريس حسب المواصفات؛ منشآت رياضيّة؛ مختبرات؛ حواسيب؛ مكتبات).

الموارد المستثمَرة في التعليم العربيّ هزيلة، والسياسة التي تُبلور المضامين تُحَدَّد دون إشراك المواطنين العرب. وينعكس الأمر في المردودات المتدنّية للجهاز في الامتحانات التحصيليّة، وفي الاستياء الذي يُعبّر عنه الجمهور العربيّ تجاه هذا الجهاز (أبو عصبة، 2004).

تقدّم وزارة التربية والتعليم مساعدة خاصّة للتلاميذ في البلدات الضعيفة من الناحية الاقتصاديّة، وذلك عَبْرَ تصنيفها كبلدات «أفضليّة قوميّة»، لكن هذه الفئة لا تشمل أيًّا من المدن والقرى العربيّة، على الرغم من أنّ غالبيّتها تستوفي المعايير المتعلّقة بذلك (أبو عصبة، 2004). وتَحدّدَ في قرار المحكمة العليا 03/11163 (27 شباط 2006) أنّ «قرار الحكومة بخصوص تحديد مناطق الأفضليّة القوميّة لا يتلاءم مع مبدأ المساواة، لأنّ نتائجه تؤدّي إلى تمييز مرفوض لأبناء الوسط العربيّ في ممارسة حقّهم في التعليم ممّا يؤدّي عدم قانونيّة القرار».

نِسب التسرّب: هنالك فجوة في نسب التسرّب من جهاز التعليم، من رياض الأطفال حتّى المرحلة الثانويّة، بما في ذلك أطر التعليم الخاصّ، وبرنامج ساعات الرعاية، ودورات الإثراء والتعليم المهنيّ.

الإنجازات التعليميّة: عُثِر على فجوات في هذا المجال، بما في ذلك فجوات في الامتحانات الدوليّة والامتحانات القطريّة، ونسب المتقدّمين إلى امتحانات البجروت، ونِسب النجاح في هذه الامتحانات. بالإضافة إلى ذلك، ثمّة فجوة واسعة في نسبة حاملي شهادات البجروت التي تستوفي الحدّ الأدنى من شروط القبول للجامعات، وفي نسبة المتوجّهين للتعليم العالي، وفي نسبة القبول للدراسة، وفي نسبة الحاصلين على ألقاب جامعيّة.

4. الصحّة

يتعرّض العرب أكثر من اليهود للمشاكل الصحّيّة ولعوامل الخطر، كالتدخين، والسمنة الزائدة، وأمراض القلب، وأمراض المخّ. وعلى الرغم من أنّ العرب يصابون بالسرطان بنسب أقلّ من اليهود، فإنّ نسب وفيات المصابين بالسرطان أعلى في صفوفهم. معدّل العمر في صفوف العرب أقلّ، ونسبة وفيات الرضّع -والموت بعامّة- أعلى ممّا في صفوف اليهود (طربيه، 2005).

تشير الأبحاث إلى الوزن الكبير للفجوات الاقتصاديّة- الاجتماعيّة (ولا سيّما مستويات التعليم والدخل)، كعامل في خلق الفجوة في المستوى الصحّيّ بين اليهود والعرب. ويشير البعض إلى أسباب محتملة أخرى (كالثقافة والوعي)، ولكن عندما يجري إسقاط تأثير مستوى المعيشة على الوفاة، لا نجد فرقًا بارزًا بين البلدات اليهوديّة وتلك العربيّة (تشارنيخوفسكي، ألكانا، أنسون وشيمش، 2003؛ طربيه، 2005).

5. التمييز وغياب المساواة في موارد الأرض والتخطيط والتطوير

«في معالجة تطوير الوسط العربيّ، هنالك أهمّيّة بالغة لموضوع الأراضي... من الصعب تجاهل البعد الوجدانيّ الشديد الذي يرافق هذه القضيّة، وعلى الرغم من ذلك لا تنتقص السياقات والشحنات القوميّة من واجب الدولة أن تتعامل مع مواطنيها العرب حسب مبادئ لائقة من العدل الاجتماعيّ... ينبغي على الدولة تخصيص الأرض للوسط العربيّ حسب أنماط ومبادئ متساوية، كما هو الأمر بالنسبة لقطاعات أخرى» (تقرير لجنة أور، ص 767-768).

المصادرة المكثّفة للأراضي في الماضي، وعدم إقامة بلدات عربيّة جديدة (ما عدا بلدات عربيّة بدويّة في النقب)، والحدّ من توسّع البلدات القائمة، كلّ هذا خلق شعورًا بالغبن التاريخيّ المتواصل. وعلى الرغم من عدم وجود تقييدات قانونيّة على حقّ العرب في شراء الأراضي واستئجارها في المناطق المدينية (باستثناء أراضي دائرة أراضي إسرائيل)، يواجه العرب الذين يرغبون في الانتقال إلى المدن اليهوديّة معارضةً من قبل جزء من السكّان اليهود (خمايسي، 2004؛ يفتاحئيل، 2000). بالإضافة إلى ذلك، لم تكن البلدات العربيّة في يوم من الأيام هدفًا للتطوير؛ بل على العكس، فقد جرى التعامل معها كبلدات ينبغي الحدّ من توسّعها وتقليص عددها ورقعة انتشارها. لذا، فإنّ التكاثر الكبير للسكّان العرب في القرى دفع نحو عمليّة غير منظّمة من التمدّن على رقعة جغرافيّة آخذة بالتناقص.

لم تبدأ عمليّة تخطيطيّة منظّمة في البلدات العربيّة إلاّ خلال التسعينيّات، لكن حتّى يومنا هذا فشلت هذه العمليّة في توفير حلول تخطيطيّة لائقة لاحتياجات التطوّر المحلّيّة التي تتنامى بوتيرة عالية.

الفصل الثاني: مؤشّر المساواة بين المواطنين اليهود والعرب في إسرائيل

1. لماذا هذا المؤشّر؟

بدأ العَقدان الأخيران يشهدان انتشارًا متزايدًا في استخدام الدلائل كأدوات لمراقبة ورصد التقدّم، وكأداة لمتابعة السياسات العامّة. بادرت منظّمة الأمم المتّحدة إلى إنشاء مؤشرات التنمية البشريّة (Human Development Index) التي تقيس الفجوات في مستوى التنمية البشريّة بين الدول وداخلها.

في الولايات المتّحدة، بادرت العصبة المدينيّة القوميّة (National Urban League) إلى بناء مؤشّر المساواة بين السود والبيض، وفي أوروبا طرحت مبادرات لبناء مؤشّر مساواة جندريّ بغية إحداث سدّ تدريجيّ للفجوات بين النساء والرجال في جميع المجالات. وبُني مؤشّر الاحتواء الأوروبيّ (European Inclusion Index) بغية متابعة سياسة الهجرة في دول أوروبا المختلفة في عصر اتّساع ظاهرة مهاجري العمالة.

في إسرائيل جملة من المؤشرات التي تتابع ظواهر اجتماعيّة وسياسيّة؛ منها: مؤشّر السلام (من قبل «مركز تامي شتاينمتس» لدراسات السلام)؛ مؤشّر المناعة القوميّة (من قبل «مركز دراسات الأمن القوميّ» في جامعة حيفا)؛ مؤشّر الديمقراطيّة (من قبل «المعهد الإسرائيليّ للديمقراطيّة»)؛ مؤشّر المناعة الاجتماعيّة («مجلس الأمن الاجتماعيّ»).

ترتكز المؤشرات الأربعة المذكورة على استطلاعات مواقف تتيح متابعة نـزعات واتّجاهات التحوّلات العامّة في المجتمع الإسرائيليّ. وعلى الرغم من تطرّقها العينيّ إلى مسألة الشرخ اليهوديّ- العربيّ، ترمي إلى طرح صورة عامّة حول المجتمع الإسرائيليّ.

تقوم دائرة الإحصاء المركزيّة بتدريج السلطات المحلّيّة في إسرائيل في فترات ثابتة حسب مؤشّر اجتماعيّ- اقتصاديّ، واشتهر هذا المؤشّر كأداة للمساعدة في تصميم سياسة رصد الموارد التي تُحوَّلُ من السلطة المركزيّة إلى السلطات المحلّيّة، وتستخدم هذه الأداة كذلك لتحديد الاحتياجات، والكشف عن الفجوات بين السلطات المحلّيّة. المستخدِم الرئيسيّ لهذا المؤشّر هو وزارة الداخليّة، وذلك ابتغاءَ تحديد الميزانيّات العاديّة وميزانيّات التطوير والتخطيط الفيزيائيّ. وتستعين بهذا المؤشّر وزارات أخرى (وزارة الصناعة والتجارة والتشغيل؛ وزارة التربية والتعليم؛ وزارة البناء والإسكان).

في العام 2003. انطلق مؤشّر العلاقات اليهوديّة- العربيّة من قبل البروفيسور سامي سموحا من جامعة حيفا. ويبتغي هذا المؤشّر متابعة مواقف العرب واليهود حول شكل العلاقات بينهم: كيف ينظرون إلى مكانتهم في الدولة وعلاقتهم مع الشعب الآخر؟ ويتابع المؤشّر كذلك اتّجاهاتِ التغيير البعيدةَ الأمد في المواقف والمفاهيم المتبادلة للعرب واليهود (سموحا، 2004). يعتمد مؤشّر علاقات اليهود والعرب هو كذلك على استطلاعات المواقف والرأي العامّ، وتنبع أهمّيّته في عرض الحال لأبعاد ذاتيّة لعلاقات اليهود والعرب في إسرائيل.

لا يقوم المؤشّر الحاليّ (مؤشّر المساواة بين اليهود والعرب) بفحص المواقف والأحاسيس والوعي والمزاج العامّ، بل يصبّ اهتمامه على الجوانب المادّيّة التي يُمكن قياسها على نحوٍ كمّيّ. تحصل على أرض الواقع علاقات تبادليّة معقّدة بين عوامل موضوعيّة وعوامل ذاتيّة، لكنّنا نُضطرّ لأسباب براغماتيّة إلى خلق الفصل المصطنع بين هذه التصنيفات.

2. أهداف المؤشّر

التمييز بين اليهود والعرب راسخ عميقًا في بنية المجتمع ومؤسّساته. وبغية القضاء عليه، ثمّة حاجة إلى تجنّد عامّ للمجتمع بكلّ مؤسّساته ومستوياته. بناء على ذلك، يجري اشتقاق جُمهورَيْ هدف أساسيّين للمؤشّر: مؤسّسات الحكم، والجمهور الواسع. وبجانب المتابعة وممارسة الضغط على مؤسّسات الحكم، هنالك ضرورة لعمليّة تعميق الوعي الجماهيريّ حول النتائج الوخيمة للتمييز وغياب المساواة، وضرورة تعزيز من يعانون من التمييز كي يتمكّنوا من حماية أنفسهم منه بنجاعة أشدّ.

يُوظّف مؤشّر المساواة لخدمة أربعة أهداف أساسيّة:

- أن يكون أداةً لمتابعة سياسة الحكومة ونتائجها.
- تحديد أهداف لسدّ الفجوات في المدى القصير والمدى البعيد.
- الكشف عن الفجوات بين اليهود والعرب في فترة زمنيّة معطاة، وعلى محور زمنيّ متواصل.
- التأثير على الرأي العامّ بواسطة رفع الوعي وتطوير دعم المساواة والالتزام بها.

3. صفات المؤشّر ومميّزاته

يمكن العثور على منهجين أساسيّين لقياس انعدام المساواة: المنهج المطلق والمنهج النسبيّ.

وبحسب المنهج المطلق، يجري تعريف حاجة ما أو غاية ما، ويشير المؤشّر إلى مدى اقتراب المجموعات السكّانيّة التي تُفحص من تحقيق ذلك.

وبحسب المنهج النسبيّ، تقارَن المجموعة السكّانيّة «أ» مع المجموعة السكّانيّة «ب»، بحيث تُستخدم واحدة من المجموعتين (القويّة - بصورة عامّة) كمجموعة مرجعيّة.

من جهتنا، نحن نعتقد أنّ المنهج النسبيّ هو الأكثر ملاءَمةً لقياس وضع المساواة بين اليهود والعرب مواطني دولة إسرائيل، وذلك أنّه يتمحور حول التزام دولة إسرائيل برصد مواردها بالتساوي بين جميع مواطنيها، بصرف النظر عن الفروق في الدين والعرق والقوميّة والجنس. وينفي هذا المنهج مقارنة وضع عرب إسرائيل بالعرب من سكّان الدول الأخرى، بل على العكس، ففي مؤشّر المساواة تُستخدم المجموعة اليهوديّة كمرجع للمقارنة، ويفحص هذا المؤشّر حصّة كلّ واحدة من المجموعات في كعكة الموارد.

لدى بلورة مركّبات المؤشّر، كانت نصب أعيننا الاحتياجات والاعتبارات التالية:

1. بعض المعطيات والدلائل التي يدور حولها إجماع واسع.
2. تشخيص نـزعات وَ/أو تذبذبات وتحوّلات على امتداد محور زمنيّ.
3. على المؤشّر أن يعكس درجة عدم المساواة في صفوف المجموعة التي تُفحص على نحو متعدّد الأبعاد.
4. صفات إحصائيّة متعارف عليها في مؤشرات من هذا النوع.

5. ارتباط (correlation) إيجابيّ/ سلبيّ مرتفع مع المتغيّرات التي يتكوّن منها وَ/أو مع متغيّرات إضافيّة تقيس المجالات نفسها.

6. المؤشّر يتميّز بتوفيره القدرة على تنبّؤ التغيّرات في حالة المساواة/ عدم المساواة.

4. بنية المؤشّر وعمليّة تطويره

أ. مجالات منتقاة

نصبو بواسطة المؤشّر إلى عرض صورة واسعة قدر الإمكان حول حالة المساواة/ عدم المساواة بين اليهود والعرب مواطني دولة إسرائيل في حقول المواطنة الثلاثة الأساسيّة: المساواة أمام القانون؛ المساواة في الحلبة السياسيّة؛ المساواة الاجتماعيّة الاقتصاديّة. كلّ ذلك، بطبيعة الحال، ضمن ما يُمليه مخزون المعطيات التي تتوافر لدينا. هذا العام، ستقتصر معالجة المؤشّر على الجانب الاجتماعيّ الاقتصاديّ، وسيشكّل أداة مقارنة بين اليهود والعرب في المجالات التالية: التربية والتعليم؛ الصحّة؛ الرفاه الاجتماعيّ؛ التشغيل؛ الإسكان؛ استخدامات الأرض.

ب. مجموعة المؤشّر السكّانيّة

تَظهر معظم معطيات دائرة الإحصاء المركزيّة ضمن ثلاث فئات من المجموعات السكّانيّة: 1. العرب مواطني دولة إسرائيل وسكّان شرقيّ القدس. 2. اليهود مواطني دولة إسرائيل.3. آخرين.

بسبب محدوديّة مخزون المعطيات المتوافرة لدينا، سيتطرّق مؤشّر المساواة إلى مجموعتين سكّانيّتين: اليهود والعرب. الفئة الأولى تشمل العرب مواطني دولة إسرائيل (المسلمين والمسيحيّين والبدو والدروز) -بمن في ذلك سكّان القدس الشرقيّة-، بينما تضمّ الثانية اليهود وأبناء الديانات الأخرى من غير العرب (مسيحيّين غير عرب؛ قادمين جددًا دون تصنيف دينيّ في وزارة الداخليّة؛ لبنانيّين قاموا بالتجنّس في إسرائيل؛ بوذيّين؛ هندوسيّين؛ سامريّين).

ج. دلائل (indicators) ومتغيّرات: جودتها وطريقة انتقائها

بغية اختيار الدلائل التي تحظى بشبه إجماع حول كونها تعكس دلائل الفجوة وتقيّم تنفيذ السياسات، توجّهت جمعيّة سيكوي إلى اثنين من الخبراء في كلّ من المجالات الخمسة للمؤشّر (التعليم؛ التشغيل؛ الصحّة؛ الإسكان؛ الرفاه الاجتماعيّ). وطُلب إلى الخبراء ما يلي:

1. توصيف الوضع القائم، والمشاكل، والمعيقات والنزعات العامّة في البلاد في كلّ مجال ومجال، من خلال التطرّق العينيّ إلى وضع المواطنين العرب مقارنة بالمواطنين اليهود.

2. تعريف المعيقات الأساسيّة التي تَحُول دون تحقيق المساواة.

3. الإشارة إلى دلائل يُمكن بواسطتها تجسيد الفجوات بين اليهود والعرب ومتابعة نشاطات سلطات الحكم في هذا المجال.

وبعد أن أصبحت اقتراحات الخبراء ماثلة أمامه، فحص طاقم المؤشّر مدى وفرة وتواصل المعطيات حول الدلائل المقترَحة في كلّ مجال، وبناء عليه اختيرت تلك الدلائل ذات القدرة الأكبر على التعبير عن عدم المساواة بين اليهود

والعرب في المستقبل على محور الزمن.[8] في الأساس، تصف الدلائل والمتغيّرات التي اختيرت المردودات في كلّ واحد من المجالات المنتقاة، وفي بعض الحالات تتناول أوضاع الجهاز التي بإدراجها تمنح صورة واسعة قدر الإمكان لمركّبات كعكة الموارد وطريقة توزيعها بين اليهود والعرب.

د. مصادر المعطيات

يعتمد المؤشّر على معطيات رسميّة قائمة لدى الوزارات الحكوميّة، ومؤسّسة التأمين الوطنيّ ودائرة الإحصاء المركزيّة.

ه. عيّنة البلدات

لا تُقدَّم جميع المعطيات التي بحوزتنا بصورة تجميعيّة، ويجري نشر بعضها حسب البلدة. في هذه الحالات، استُعملت عيّنة من البلدات، تضمّ أحد عشر زوجًا من البلدات (في كلّ منها واحد يهوديّ والآخر عربيّ)، ذاتَ عدد متشابه من السكّان، وتنتمي للواء الجغرافيّ نفسه. (راجعوا الجدول رقم 2)

الجدول رقم 2: قائمة البلدات التي استخدمت كعيّنة لحساب جزء من المؤشّر

اللواء	مدن/ قرى يهوديّة		مدن/ قرى عربيّة	
	اسم القرية/ المدينة	عدد السكّان 2005 (بالآلاف)	اسم المدينة/ القرية	عدد السكّان 2005 (بالآلاف)
لواء الشمال	نهريّا	49.8	الناصرة	64.3
	مجدال هعيمق	24.7	سخنين	24.4
	حتصور هجليليت	8.4	عين ماهل	10.6
لواء حيفا	كريات موتسكين	39.8	أمّ الفحم	41.1
	بنيامينا/ غفعات عاده	10.2	جسر الزرقا	11.1
لواء المركز ولواء تل أبيب	رأس العين	36.9	الطيّبة	33.0
	كريات أونو	25.4	الطيرة	20.7
	يهود- نفيه إفرايم	25.2	قلنسوة	16.9
لواء القدس	كريات يعاريم	3.1	أبو غوش	5.7
لواء الجنوب	ديمونا	33.5	رهط	38.9
	يروحام	8.6	كسيفة	9.9

8 القائمة الكاملة للدوالّ والمؤشرات تظهر في الملحق الاقتصاديّ ص 65

5. المؤشرات التجميعيّة[9]: التعليم، الصحّة، التشغيل، الإسكان، الرفاه الاجتماعيّ

بغية القيام بتقييم كمّيّ لدرجة المساواة/ عدم المساواة بين اليهود والعرب في كلّ واحد من المجالات المنتقاة، من خلال الدمج اللائق للدلائل والمتغيّرات، ثمّة حاجة إلى مؤشّر تجميعيّ. ويمنح المؤشّر التجميعيّ وزنًا ملائمًا لكلّ واحد من المتغيّرات، ولكلّ مجموعة سكّانيّة، ويأخذ بعين الاعتبار درجة التفاوت بين المجموعتين السكّانيّتين بالنسبة لكلّ واحد من الدلائل وَ/أو المتغيّرات.

مُعايرة(standardization) المتغيّرات: بما أنّ قيم المتغيّرات تشتمل على وحدات قياس مختلفة (شواقل، أنفس، سنوات، كم^2، وغيرها)، فمن الضروريّ القيام بمعايرة هذه الوحدات. لذا، قمنا بتحويل قيم المتغيّرات إلى نسب مئويّة بالرجوع إلى المعدّل الموزون بين المجموعتين السكّانيّتين.
يشكّل الجمهور العربيّ 19.5% من سكّان إسرائيل. وبغية تحقيق المساواة بينه وبين الجمهور اليهوديّ، يجب منحه 19.5% من كعكة الموارد. وإذا توافر له أقلّ من ذلك، فإنّ ما يعنيه الأمر هو أنّ هذا الجمهور يعاني من التمييز. بعد ذلك، جرى تنفيذ عمليّة مُعايرة إضافيّة، وهذه المرّة للانحراف المعياريّ، وبذلك ينعكس التباين بين المجموعتين بالنسبة لكلّ واحد من المتغيّرات.

قيم المؤشّر: تتحرّك قيم المؤشّر بين «1-» وَ «1»، حيث تمثّل القيمة «0» المساواةَ المطلقة بين اليهود والعرب. وكلّما مالت قيمة المؤشّر نحو القيمة «1»، فذلك يعني أنّ المؤشّر يشير إلى مساواة أكبر لصالح اليهود. وكلّما مالت قيمة المؤشّر نحو القيمة «1-»، فذلك يعني أنّ المؤشّر يشير إلى عدم مساواة أكبر لصالح العرب.

6. المؤشّر الموزون

المؤشّر الموزون من المؤشرات التجميعيّة الخمسة يعكس بُعدَ المجموعتين السكّانيّتين عن نقطة المساواة. تجري مَوْزنة كلّ واحد من الدلائل التجميعيّة تبعًا للوزن النسبيّ لكلّ واحد من المجالات الخمسة في الإنفاق القوميّ.
يشمل الإنفاق القوميُّ المجموعَ الكلّيَّ لاستثمارات الأطراف العامّة (الحكومة، السلطة المحلّيّة، المؤسّسات غير الربحيّة)، حسب السياسات الموضوعة، وسلّم الأفضليّة ومجموع الإنفاق الفرديّ (الاقتصاد المنـزليّ والأفراد) في مجالات مختلفة، وحسب قدراتهم وتفضيلاتهم. ينبثق من ذلك أنّ الإنفاق القوميّ يجسّد المقابل النهائيّ بين الرصد العامّ والخاصّ وبين الموارد الفعليّة، أي الحصيلة في هذه المجالات مجتمعة. من هنا، فإنّ موازنة المؤشرات التجميعيّة في كلّ مجال حسب وزن كلّ واحد من المجالات في الإنفاق القوميّ يعكس وزنَ كلّ واحد من المجالات المختلفة بناء على السياسات الموضوعة وتفضيلات التمويل العامّ، وتفضيلات وقدرات التمويل الخاصّ.

9 للاطّلاع على طريقة حساب المؤشرات التجميعيّة والمؤشّر الموزون النهائيّ، راجعوا الملحق الإحصائيّ في ص 65

القسم الثاني: المؤشرات التجميعيّة في المجالات المختلفة

الفصل الأوّل: الإسكان واستخدامات الأرض

الإسكان

الحقّ بمستوى لائق في السكن هو حقّ طبيعيّ أُدرِج في العديد من المواثيق والمعاهدات الدوليّة. توافر المسكن وسعره وجودته تشكّل مؤشّرًا على رفاهية المجتمع. ومقابل كونها سلعة أساسيّة للعائلات والأفراد، تشكّل المساكن دافعًا للتطوير والنموّ وهدفًا للاستثمار الأكبر للأفراد والعائلات.

1. درجة مؤشّر الإسكان

في العام 2006، بلغت درجة مؤشر الإسكان 0.1446، وتعبّر عن غياب المساواة بين اليهود والعرب. نتيجة مؤشّر الإسكان هي الأكثر تدنّيًا، أي إنّها تجسّد الفجوة الأصغر بين اليهود والعرب في المجالات التي جرى فحصها.

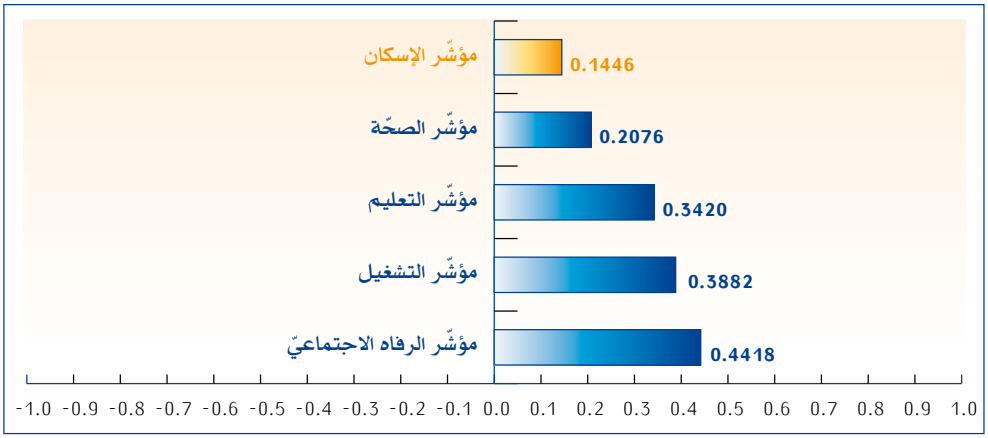

2. دلائل ومتغيّرات

بغية فحص مستوى المساواة/ عدم المساواة في مجال الإسكان، جرى فحص ثلاثة دلائل بشكل مقارن: توافر الإسكان للعائلات، رفاهيته، جودته. يشار هنا إلى وجود عوامل إضافيّة تؤثّر على جودة الإسكان ومستواه، لكن المعطيات التجميعيّة حولها لم تكن في متناول اليد. ونتحدّث عن معطيات مثل: مساحة الشقّة (بالأمتار المربّعة)؛ جودة البناء؛ مستوى التطوير في محيط المسكن؛ وغير ذلك. وإذا نجحنا لاحقًا في تجميع معطيات متواصلة (غير متقطعة) في المجالات المذكورة، فعندها يمكننا توفير صورة أوضح حول غياب المساواة في مجال الإسكان.

الجدول رقم 3: لائحة الدلائل والمتغيّرات لمتابعة وضبط المساواة في مجال الإسكان

دلائل	متغيّرات
توافر الإسكان	1. نسبة ملكيّة الشقّة
رفاهية الإسكان	2. عدد الغرف في الشقّة
	3.معدّل الأنفس في الغرفة
جودة الإسكان	4. معدّل الإنفاق الشهريّ على الإسكان
	5. معدّل الإنفاق الشهريّ على مدفوعات الأرنونا

3. وصف المتغيّرات

ملكيّة الشقّة

تعتبر الشقّة أهمّ وأكبر المتلكات التي يملكها الفرد أو العائلة. نسبة أصحاب الشقق في صفوف السكّان العرب مرتفعة على نحو لافت، وتبلغ 92.6% مقابل 70% في صفوف اليهود (راجعوا الرسم رقم 2). وحسب معطيات دائرة الإحصاء المركزيّة، تبلغ نسبة أصحاب الشقق في صفوف الشريحة العشريّة السفلى 40.3% ، بينما تبلغ هذه النسبة 84.4% في صفوف الشريحة العشريّة العليا.

في صفوف العرب، لا تتأثّر نسبة ملكيّة الشقّة تأثّرًا ملحوظًا بمستوى الدخل المتدنّي الذي يميّز هذه الشريحة السكّانيّة (نسبة ملكيّة الشقّة في صفوف المواطنين العرب تفوق حتّى نسبة ملكيّة الشقّة في صفوف الشريحة العشريّة العليا)، ومردّ ذلك إلى أسباب عديدة، من بينها: الملكيّة الخاصّة للأرض، وطريقة البناء الذاتيّ المنتشرة في المدن والقرى العربيّة. وتؤدّي طريقة البناء الذاتيّ إلى تراجع ملحوظ في كلفة البناء، وتُمكّن أصحابَ الدخل المتدنّي وغير الثابت من التقدّم في عمليّة البناء حسب ما يتوافر لديهم من مال. وكلّما اتّسعت عمليّة البناء من قبل المتعهّدين وتراجع مخزون الأراضي الخاصّة، أدّى الأمر إلى ارتفاع تدريجيّ في تأثير مستوى الدخل على حظوظ امتلاك وحدة سكنيّة.

الرسم رقم 2

نسبة القاطنين في شقّة مُمتلَكة حسب المجموعة السكّانيّة

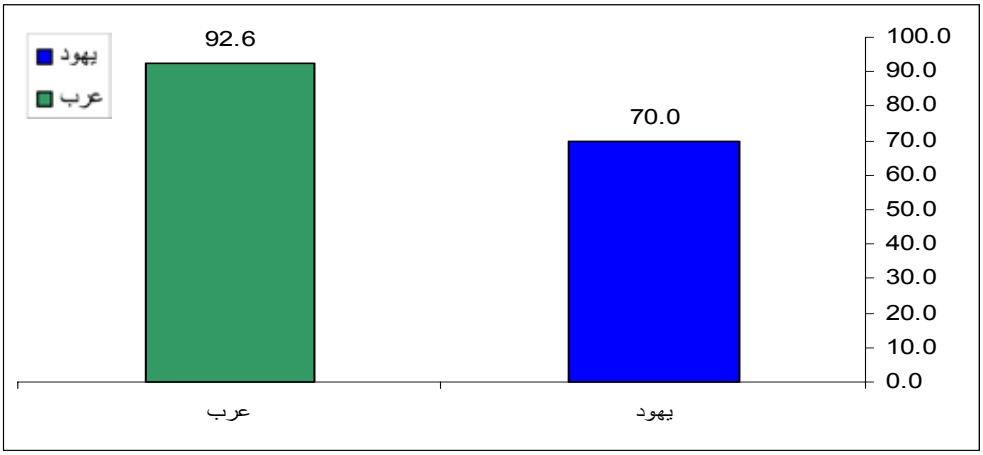

المصدر: دائرة الإحصاء المركزيّة، الكتاب الإحصائيّ السنويّ لإسرائيل، 2002-2006

مساحة الشقّة- عدد الغرف[10]

معدّل عدد الغرف في الشقّة السكنيّة في المدن والقرى العربيّة مماثل تقريبًا لمعدّل عدد الغرف في المدن والقرى اليهوديّة (4.0 وَ 3.9 -على التوالي)، كما يظهر في الرسم رقم 3.

الرسم رقم 3

معدّل عدد الغرف في الشقّة السكنيّة حسب المجموعة السكّانيّة

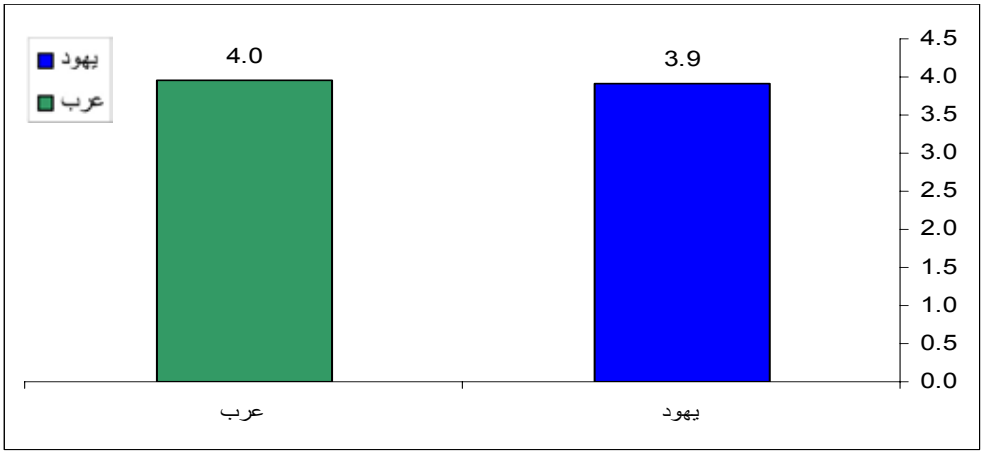

المصدر: دائرة الإحصاء المركزيّة، الكتاب الإحصائيّ السنويّ لإسرائيل، 2002-2006

10 في تعداد الغرف، جرى شمل جميع الغرف التي تُستخدم لسكن العائلة، ولم يُشمل أيّ ممّا يلي: المطبخ؛ الحمّام؛ المراحيض؛ الشرفات؛ الغرف التي تستخدم للعمل والأشغال فقط؛ الغرف المؤجّرة للسكن.

الاكتظاظ الإسكانيّ

يمكن قياس الاكتظاظ في المسكن بمصطلحات المساحة أي المتر المربّع للفرد، وبواسطة معدّل عدد الأفراد في الغرفة الواحدة. سنقوم في هذه المرحلة باتّباع طريقة القياس الثانية بسبب نوع المعطيات المتوافرة لدينا.

تشير المعطيات أنّ الاكتظاظ في المساكن في صفوف العرب أعلى ممّا لدى اليهود، ويبلغ معدّل 1.4 من الأفراد للغرفة مقابل 0.9 في صفوف اليهود (راجعوا الرسم رقم 4).

الرسم رقم 4

معدّل الأفراد في الغرفة الواحدة حسب المجموعة السكّانيّة

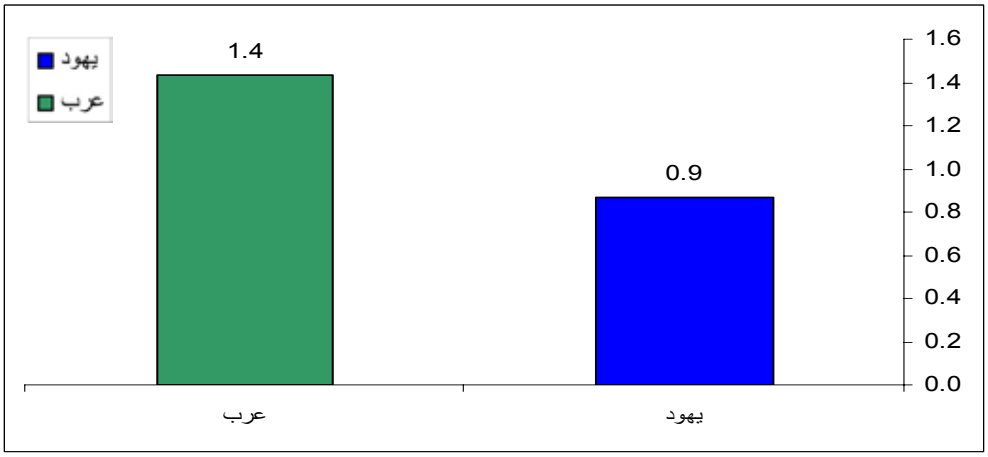

المصدر: دائرة الإحصاء المركزيّة، الكتاب الإحصائيّ السنويّ لإسرائيل، 2002-2006

الإنفاق على الإسكان

جرى احتساب الإنفاق على خدمات الإسكان من قبل دائرة الإحصاء المركزيّة، بواسطة مقارنته بأجر شقّة بديلة في شقق تشبهها من حيث المساحة في البلدة أو المنطقة الجغرافيّة المعيّنة. يعتبر هذا المتغيّر مؤشّرًا لجودة المسكن ومستوى صيانته. وكلّما كان معدّل الإنفاق أكبر، زاد احتمال أن تكون جودة المسكن ومستوى الصيانة أعلى. معدّل الإنفاق الشهريّ على خدمات الإسكان في صفوف العرب متدنٍّ نسبيًّا، إذ يبلغ نحو 60% من مجموع الإنفاق على خدمات الإسكان في صفوف اليهود (راجعوا الرسم رقم 5).

الرسم رقم 5

معدّل الإنفاق الشهريّ للاقتصاد المنزليّ على الإسكان حسب المجموعة السكّانيّة

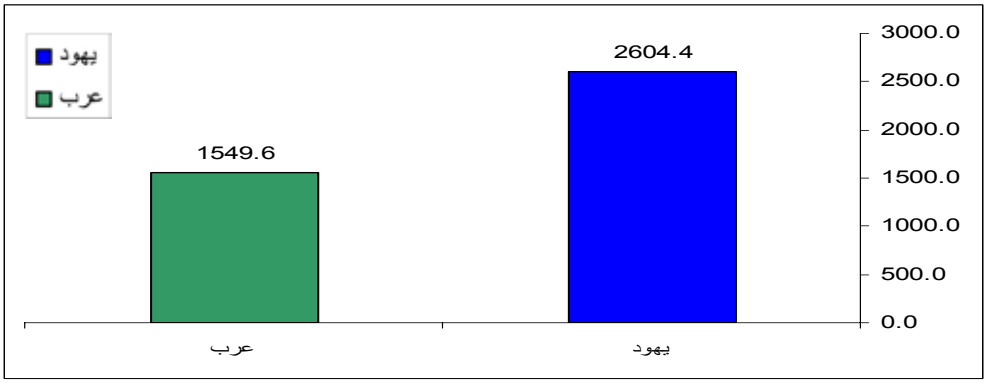

المصدر: دائرة الإحصاء المركزيّة، الكتاب الإحصائيّ السنويّ لإسرائيل، 2006

مدفوعات الأرنونا

كلّما ارتفع معدّل مدفوعات الأرنونا، ارتفعت قدرة السلطة المحلّيّة على توفير الخدمات للسكان بمستوى وجودة لائقين. معدّل ارتفاع مدفوعات الأرنونا يتعلّق بارتفاع رسوم الجباية للمتر المربّع، وكذلك بنسب الجباية التي تتعلّق هي كذلك بعدد مَن يستحقّون الحصول على الإعفاء بسبب حالتهم الاقتصاديّة المتردّية، وبعدد المتنعين عن الدفع بسبب عدم الثقة بأجهزة السلطة القطريّة والمحلّيّة. يشكّل معدّل مدفوعات الأرنونا في صفوف العرب 82% من معدّل مدفوعات الأرنونا في الوسط اليهوديّ (راجعوا الرسم رقم 6).

الرسم رقم 6

معدّل مدفوعات الأرنونا الشهريّة حسب المجموعة السكّانيّة

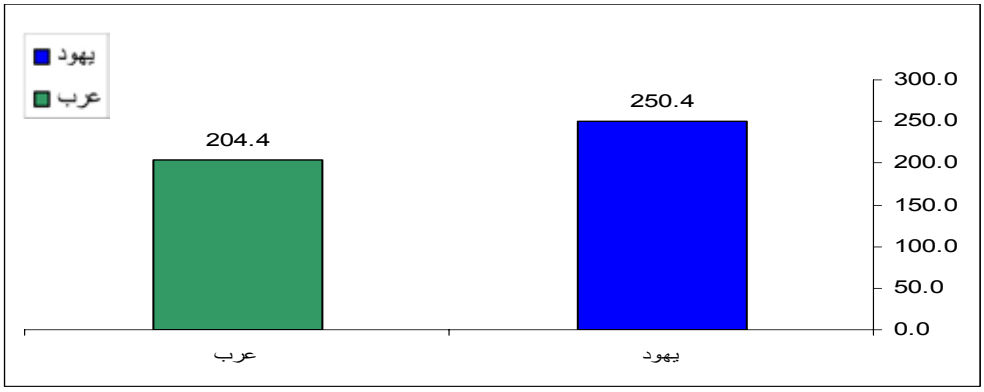

المصدر: دائرة الإحصاء المركزيّة، الكتاب الإحصائيّ السنويّ لإسرائيل، 2006

درجة مؤشّر الإسكان 2006 تبلغ 0.1446 وتجسّد عدم مساواة بين اليهود والعرب مع أفضليّة للسكّان اليهود.

2. استخدامات الأرض

يستغلّ الإنسان الأرض لاحتياجات مختلفة، كالبناء والزراعة والصناعة وزراعة الغابات وغيرها. يصف مصطلح «استخدامات الأرض» طريقةَ استغلال الأرض استغلالاً فعليًا، على العكس من مصطلح «تخصيص الأرض» الذي يصف تعليمات الخارطة الهيكليّة حول استخدامات الأرض مستقبلاً.

في العام 2005، قامت دائرة الإحصاء المركزيّة بنشر معطيات مفصّلة حول استخدامات الأرض حسب المدينة أو القرية، وهي معطيات سارية بالنسبة للعام 2002. وبسبب غياب المعطيات السنويّة المتواصلة حول استخدامات الأرض، لن نتمكّن في هذه المرحلة من إدراج هذه المعطيات ضمن المؤشّر. لكن بسبب الأهمّيّة التي نوليها لهذه المسألة، تأثيراتها وإسقاطاتها على رفاهية المواطن في مجالات عديدة، قرّرنا أن ننشر المعطيات دون أن نتمكّن من ضمّها الى المؤشّر في هذه المرحلة.

في ما يلي استعراض مقارن لاستخدامات الأرض في صفوف اليهود والعرب، في مجالات الإسكان والتشغيل والبنايات العامّة والمساحات المفتوحة:

كثافة السكّان وكثافة البناء في المساحات المُعَدّة للسكن في مدن وقرى يهوديّة وأخرى عربيّة

كثافة البناء والكثافة السكّانيّة على المساحة المُعَدّة للسكن في المدن والقرى العربيّة أعلى ممّا في المدن والقرى اليهوديّة. يصف الرسم رقم 7 معدّل الأفراد للكيلومتر المربّع في المساحة المُعَدّة للسكن في عيّنة من البلدات اليهوديّة والعربيّة، ويصف الرسم رقم 8 معدّل عدد الوحدات السكنيّة للدونم الواحد في عيّنة من البلدات اليهوديّة والعربيّة.[11]

البلدات العربيّة التي حملت في الماضي القريب طابعًا قرويًا واضحًا، تجتاز خلال العقدين الأخيرين عمليّة تَمْدِين، وتتغلغل إليها بصورة تدريجيّة معاييرُ البناء المدنيّ، بما في ذلك الاكتظاظ ونشر البنى التحتيّة المدينيّة. تدفع سياسة التخطيط المعمول بها حاليًا إلى تكثيف المساحة المبنيّة في البلدات العربيّة؛ لذا فهي تضع الصعاب أمام تحرير الأراضي المُعَدّة للبناء، ممّا يدفع الناس إلى البناء بكثافة بغية استغلال المساحة القائمة.

درجات الكثافة المتدنّية نسبيًا في المساحات السكنيّة في البلدات العربيّة لا تعني بالضرورة توافر ظروف الرفاهية. فعليًا، تعاني الكثير من البلدات العربيّة من نقص في أراضي التطوير بعامّة، وأراضي الإسكان بخاصّة. جزء كبير من الأراضي في البلدات العربيّة يخضع لملكيّة خاصّة، لذا يستغرق تحقيق نسب البناء في المساحات المُعَدّة للسكن مدّة أطول، وذلك تبعًا لاحتياجات البناء لأصحاب الأرض. ومع ذلك، هنالك عائلات لا تملك أرضًا مُعَدّة للتطوير أو أيّ أرض أخرى، ولذا فهي تعاني من ضائقة سكنيّة متفاقمة بسبب عمليّات التخطيط المتواصلة وسياسة التخطيط القائمة.

11 راجعوا شرحًا حول عيّنة البلدات في ص 27

الرسم رقم 7

معدّل الأفراد على الكيلومتر المربّع في المساحة المُعدّة للسكن في بلدات يهوديّة وعربيّة، 2002

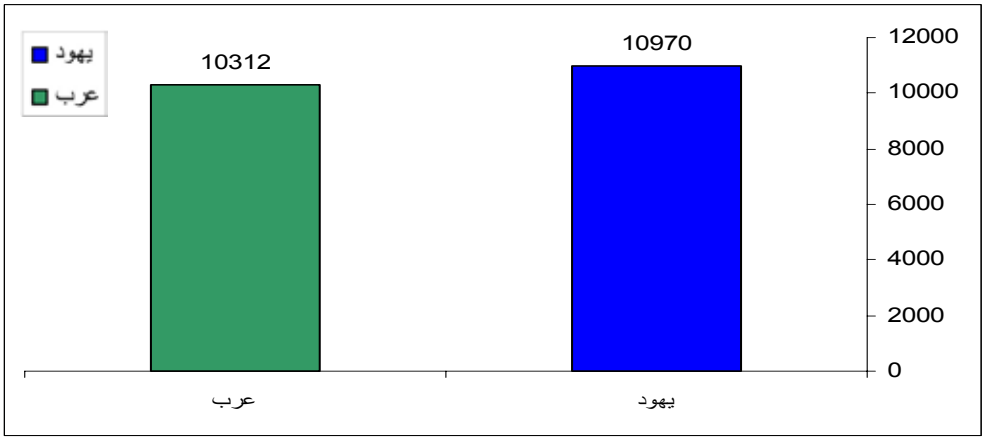

المصدر: دائرة الإحصاء المركزيّة، سلطات محلّيّة في إسرائيل 2003، أيلول 2005

الرسم رقم 8

معدّل عدد الوحدات السكنيّة للدونم في البلدات اليهوديّة والعربيّة، 2002

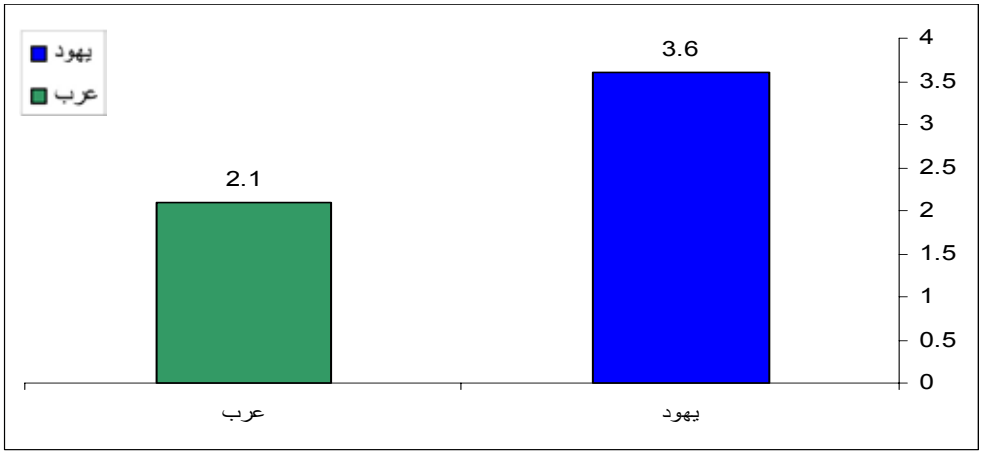

المصدر: دائرة الإحصاء المركزيّة، سلطات محلّيّة في إسرائيل 2003، أيلول 2005

استخدامات الأرض لأغراض التشغيل

يصف الرسم رقم 9 معدّل مساحة الأرض المُعَدّة للتشغيل في البلدات اليهوديّة والبلدات العربيّة. مجموع المساحة المُعَدّة للتشغيل (دونم لكلّ ألف نسمة) في البلدات اليهوديّة أكبر بـِ 5.5 من الأضعاف ممّا في البلدات العربيّة. مساحة الأرض التي تستخدم للصناعة أكبر بـِ 6.1 من الأضعاف. مساحة الأرض المستخدمة للتجارة أكبر بضعفين. لهذا النقص الخطير في مساحات التشغيل إسقاطات مباشرة على عدد من المجالات: نسبة المشاركة في القوّة العاملة؛ نسبة عدد المشغَّلين؛ نسبة العمالة اليوميّة. بالإضافة إلى ذلك، يلحق ضرر مباشر بقدرة السلطات المحلّيّة العربيّة على جباية رسوم الأرنونا من مصادر غير المنازل، وكذلك بجودة البيئة؛ إذ بغياب مساحات التشغيل تُقام المصالح والورش والمعامل في المساحات المُعَدّة للسكن. في الكثير من الحالات، يسبّب هذه الخليط من الاستخدامات إزعاجًا للسكّان وأضرارًا بيئيّة مختلفة.

الرسم رقم 9

معدّل مساحات الأرض للتشغيل (دونم لكلّ ألف نسمة)، 2002

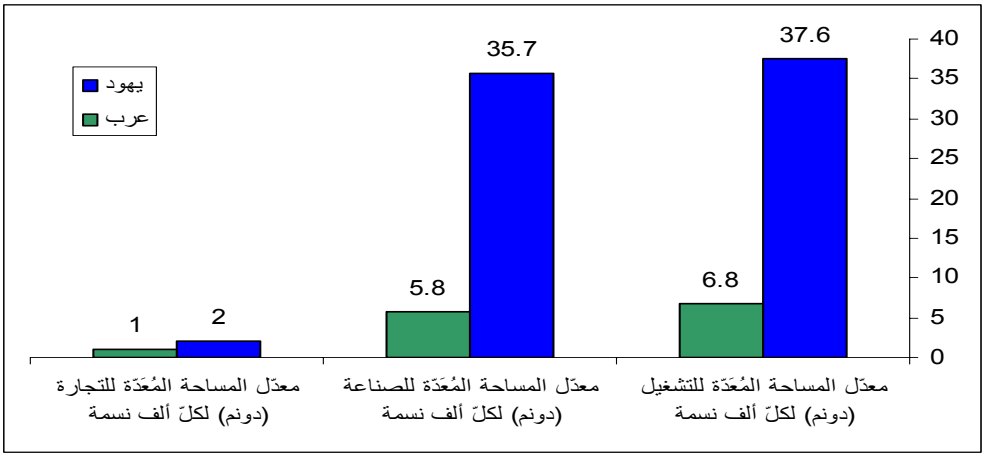

المصدر: دائرة الإحصاء المركزيّة، سلطات محلّيّة في إسرائيل 2003، أيلول 2005

المساحات المُعَدّة للبنايات العامّة

معدّل المساحة المستخدمة للبنايات العامّة[12] في البلدات اليهوديّة يبلغ ضعفَيْ هذه المساحات في البلدات العربيّة (11.2 وَ 5.7 -على التوالي). التمييز لصالح البلدات اليهوديّة ينسحب على جميع أنواع المباني العامّة، ولا سيّما المساحات المُعَدّة

12 نشرت دائرة الإحصاء المركزيّة أربعة تصنيفات لمساحة البنايات العامّة: 1) مساحة لمباني التعليم -تشمل: رياض الأطفال، المدارس، المعاهد، الجامعات، المراكز الجماهيريّة، اليشيفوت. 2) المساحة التي تُستخدم للصحّة والرفاه، نحو: العيادات، المستشفيات، المنازل اليوميّة للعجزة. 3) المساحة المُعَدّة للثقافة وساعات الفراغ، والاستجمام والرياضة -وتشمل: المسارح، دور السينما، المتاحف، المكتبات العامّة، حدائق الحيوان، وغيرها. 4) مساحات السياحة والاستجمام، نحو: الفنادق على أنواعها، متنزّهات اللهو، مواقع الرياضة (كالإستادات الرياضيّة، وبرك السباحة، وغيرها).

لأهداف التعليم والثقافة (رياض الأطفال؛ المدارس؛ الكلّيّات؛ الجامعات؛ المراكز الجماهيريّة؛ المعاهد الدينيّة). في هذا المجال، تفوق المساحة في البلدات اليهوديّة نظيرتها في البلدات العربيّة بـِ 2.4 من الأضعاف، على الرغم من أنّ نسبة الأولاد والشباب في صفوف السكّان العرب أعلى من نسبتهم في صفوف السكّان اليهود. (راجعوا الرسم رقم 10).

الرسم رقم 10

معدّل المساحة المستخدمة للبنايات العامّة (دونم لكلّ ألف نسمة)، 2002

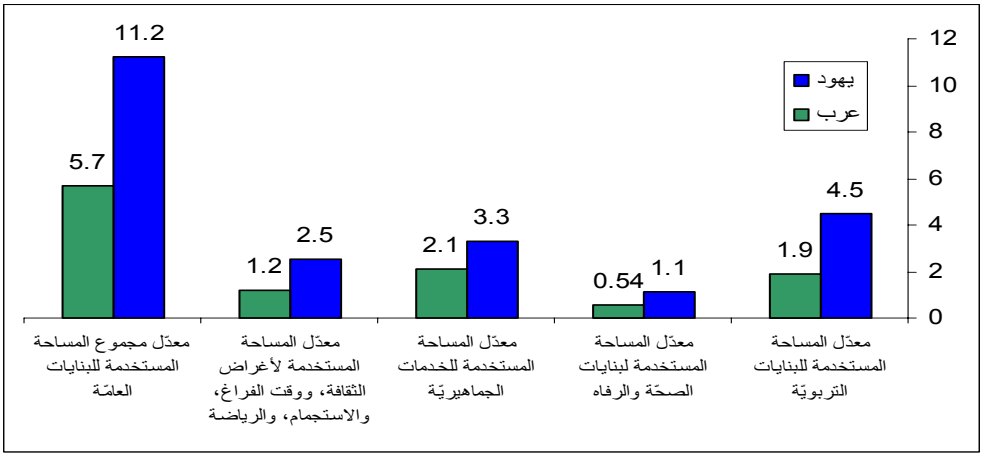

المصدر: دائرة الإحصاء المركزيّة، سلطات محلّيّة في إسرائيل 2003. أيلول 2005

المساحات المفتوحة

لا فرق كبير بين البلدات اليهوديّة والعربيّة في كلّ ما يتعلق بالمساحات المفتوحة. وينعكس التباين في التصنيفات المختلفة لهذه المساحات. الرسم رقم 11 يصف المساحة المفتوحة بأنواعها في عيّنة من البلدات اليهوديّة والعربيّة.

مساحة عامّة مفتوحة[13]: تحمل المساحات العامّة المفتوحة تأثيرًا بالغًا على البيئة المدينيّة وعلى جودة الحياة فيها. المناطق المستخدمة كمساحات عامّة مفتوحة أكبر بـِ 8.3 من المرّات في البلدات اليهوديّة ممّا في البلدات العربيّة، وتعاني الأخيرة من نقص حادّ في المتنـزّهات البلديّة وفي الحدائق العامّة داخل الأحياء.

مساحات الغابات والأحراش: من ناحية، تُساهم مساحات الغابات والأحراش مساهمة حيويّة في جودة البيئة ورفاهية السكّان، على المستويات المحلّيّة والقطريّة، لكن من ناحية أخرى تحدّ هذه المساحات من التطوير المدينيّ، لذا ينبغي فحص الدرجة التي يُتقاسَم فيها تحمّل العبء الجماهيريّ في هذا المضمار.

13 وفق تعريف دائرة الإحصاء المركزيّة للإحصاء، يشمل تصنيف المساحة العامّة المفتوحة الحدائق العامّة أو شواطئ الاستحمام. راجعوا مقدّمة لنشر السلطات المحلّيّة في إسرائيل، 2003.

معدّل مساحة المنطقة المستخدمة للغابات والأحراش في البلدات العربيّة يبلغ ضعفَي المناطق المُعَدّة لذلك في البلدات اليهوديّة. سياسة الإعلان عن الغابات والأحراش في البلدات العربيّة لم توضع بسبب الاهتمام بجودة البيئة فقط، بل كوسيلة إضافيّة للحدّ من توسّع هذه البلدات.

مساحات زراعيّة: مساحة المنطقة المستخدَمة حقولاً مفلوحة للزراعة أكبر في البلدات العربيّة، وبخاصّة بسبب خلفيّتها القرويّة.

الرسم رقم 11

معدّل المناطق المفتوحة في البلدات اليهوديّة والعربيّة (دونم لكلّ ألف نسمة)، 2002

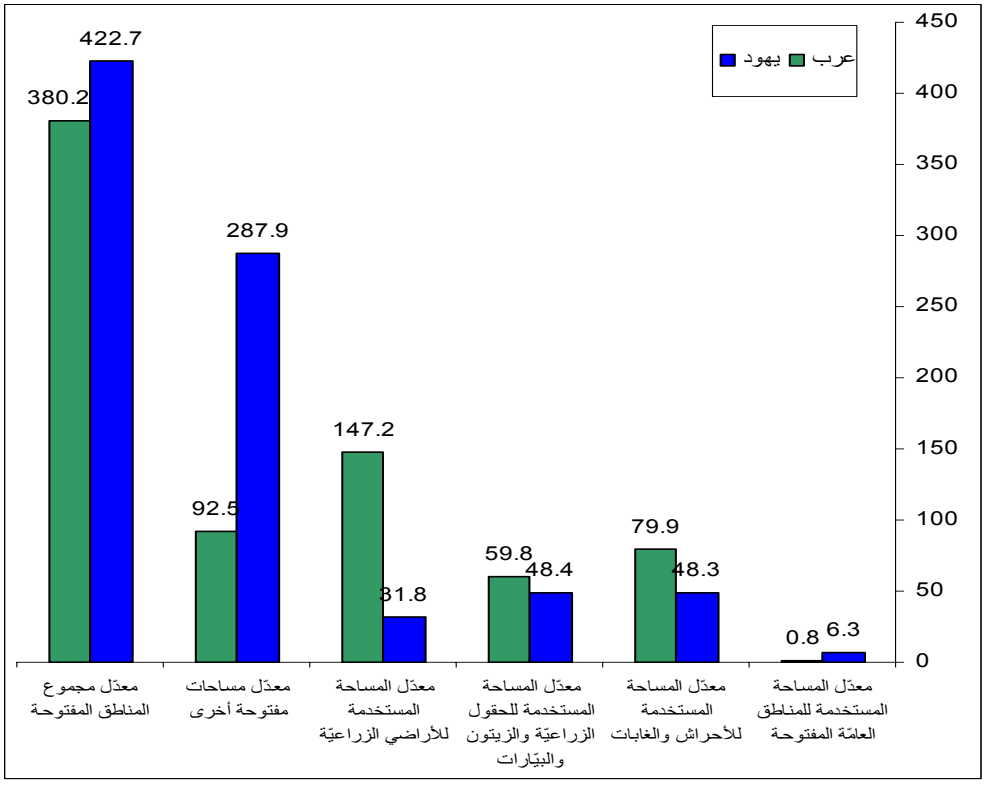

المصدر: دائرة الإحصاء المركزيّة، سلطات محلّيّة في إسرائيل 2003، أيلول 2005

الفصل الثاني: مؤشّر الصحّة

الصحّة السليمة هي شرط أساسيّ للعيش الكريم، فهي تمنح الناس مستوى أعلى من السيطرة على حياتهم، وتُمكّنهم من العمل والدراسة وبناء العائلة. يتأثّر الوضع الصحّيّ بعوامل كثيرة: التحصيل العلميّ؛ الظروف البيئيّة؛ مدى الوعي؛ الخدمات الصحّيّة؛ وغير ذلك. تشير معظم الدلائل أنّ الحالة الصحّيّة للسكان العرب متدنّية مقارنة بوضع السكّان اليهود.

1. درجة مؤشّر الصحّة

درجة مؤشّر الصحّة للعام 2006 تبلغ 0.2076، وتشير إلى غياب المساواة بين اليهود والعرب، مع أفضليّة لليهود. مؤشّر الصحّة أدنى من دلائل التعليم والتشغيل والرفاه. ويمكن الافتراض أنّ التأمين الصحّيّ الرسميّ لجميع مواطني إسرائيل يشكّل عاملاً مهمًا في تقليص الفجوة.

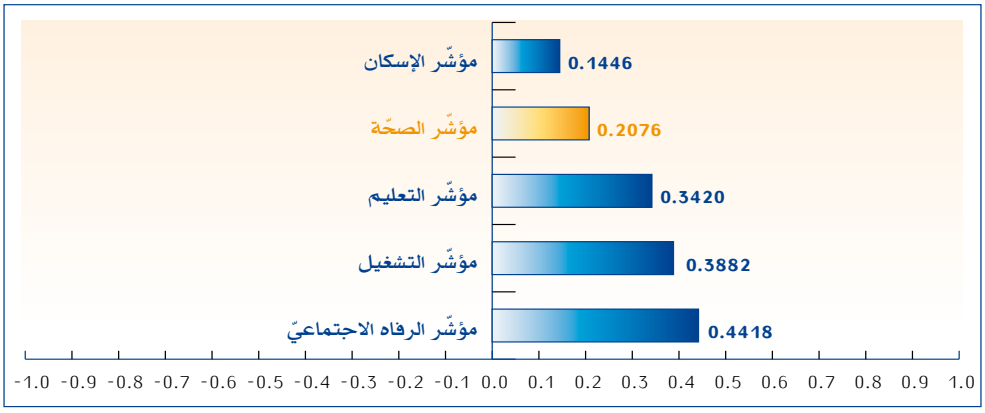

2. دلائل ومتغيّرات

بغية فحص درجة المساواة بين اليهود والعرب في مجال الصحّة، أجرينا فحصًا مقارنًا لثلاثة دلائل: متوسّط العُمر المتوقّع عند الولادة؛ نسبة المدخّنين؛ نسب الوفاة (راجعوا الجدول رقم 4).

الجدول رقم 4: لائحة الدلائل والمتغيّرات لمتابعة وضبط المساواة في الصحّة

دلائل	متغيّرات
متوسّط العُمر المتوقّع	1. متوسّط العُمر المتوقّع لدى الولادة حسب الجنس
نسب المدخّنين	2. نسب المدخّنين حسب الجنس
نسب الوفاة	3. نسبة وفيات الرضّع
	4. نسبة الوفاة في أعمار منتقاة حسب الجنس

3. وصف المتغيّرات

متوسّط العُمر المتوقّع عند الولادة

يتبيّن من الرسم رقم 12 أنّ متوسّط العُمر المتوقّع لدى اليهود أكبر ممّا لدى العرب، وينسحب الأمر على الرجال والنساء على حدّ سواء. في المجموعتين السكّانيّتين، متوسّط العُمر المتوقّع لدى النساء أكبر من الرجال. متوسّط العُمر المتوقّع لدى اليهود يبلغ 78.2 مقابل 74.9 لدى الرجال العرب. متوسّط العُمر المتوقّع لدى النساء اليهوديّات يبلغ 82.2 من السنوات، بينما يبلغ لدى نظيراتهنّ العربيّات 78.2. يشار هنا أنّه على الرغم من أنّ متوسّط العُمر المتوقّع في صفوف المواطنين العرب قد ارتفع في السنوات الثلاثين الأخيرة، ما زالت الفجوة بين المجموعتين السكّانيتين ثابتة عبر السنين، في صفوف الرجال والنساء على حدّ سواء. (طربيه، 37:2005).

الرسم رقم 12

متوسّط العُمر المتوقّع حسب الجنس والمجموعة السكّانيّة

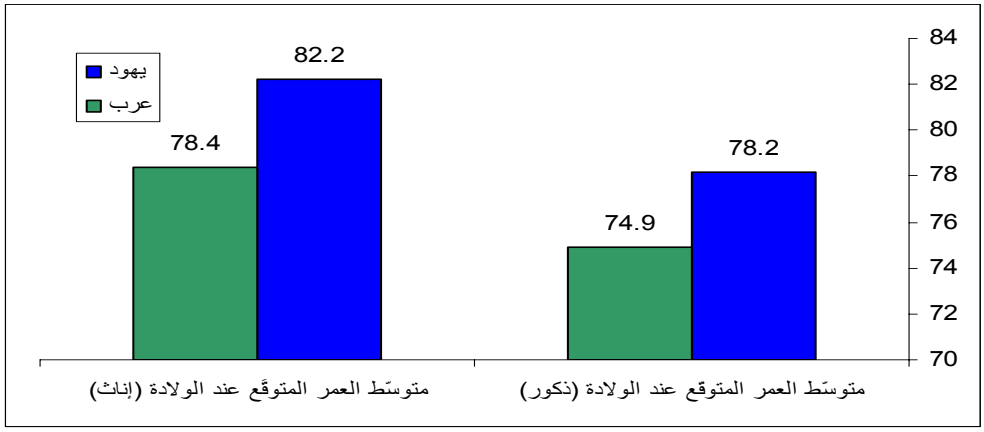

المصدر: دائرة الإحصاء المركزيّة، الكتاب السنويّ الإحصائيّ لإسرائيل، 2006-2007

نسبة وفيات الرضّع (سنّ 0 - عام واحد)

يتبيّن من الرسم رقم 13 أنّ نسبة وفاة الرضّع في صفوف اليهود تبلغ 3.8، بينما تبلغ 8.3 في صفوف العرب، أي إنّ نسبة وفيات الرضّع في صفوف العرب تبلغ ضعفي هذه النسبة في صفوف اليهود.

الرسم رقم 13

نسبة وفاة الرضّع لألف ولادة حسب المجموعة السكّانيّة

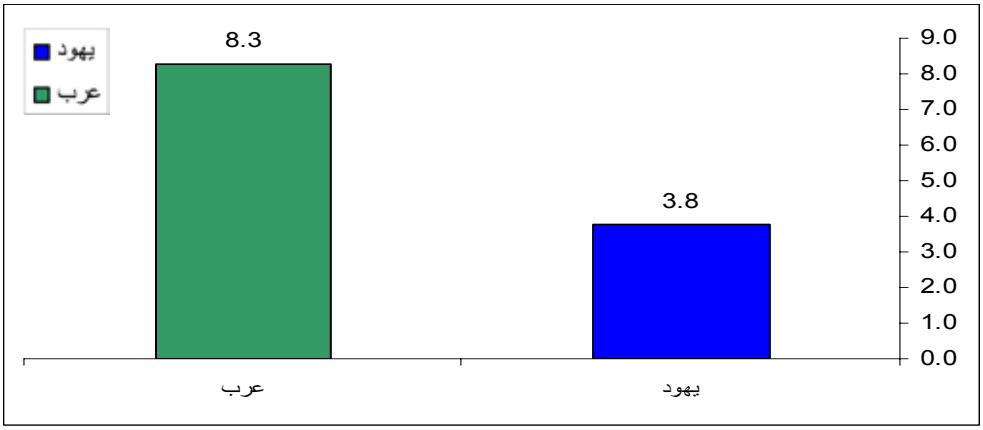

المصدر: دائرة الإحصاء المركزيّة، الكتاب السنويّ الإحصائيّ لإسرائيل، 2006-2007

نسبة المدخّنين

يعتبر التدخين أحد مسبّبات الأمراض والموت. ويمكن اعتبار نسبة المدخّنين من بين السكّان مؤشّرًا على مستوى الوعي للأضرار الصحّيّة التي يتسبّب بها التدخين. يتبيّن من الرسم رقم 14 أنّ نسبة المدخّنين الرجال أعلى من نسبة المدخّنات في صفوف المجموعتين السكّانيّتين. وتبلغ هذه النسبة في صفوف الرجال العرب 46.1%، بينما تبلغ في صفوف الرجال اليهود 31.8%. أمّا نسبة المدخّنات اليهوديّات، فتفوق نسبة المدخنات العربيّات بثلاثة أضعاف.

الرسم رقم 14

نسبة المدخّنين حسب الجنس والمجموعة السكّانيّة

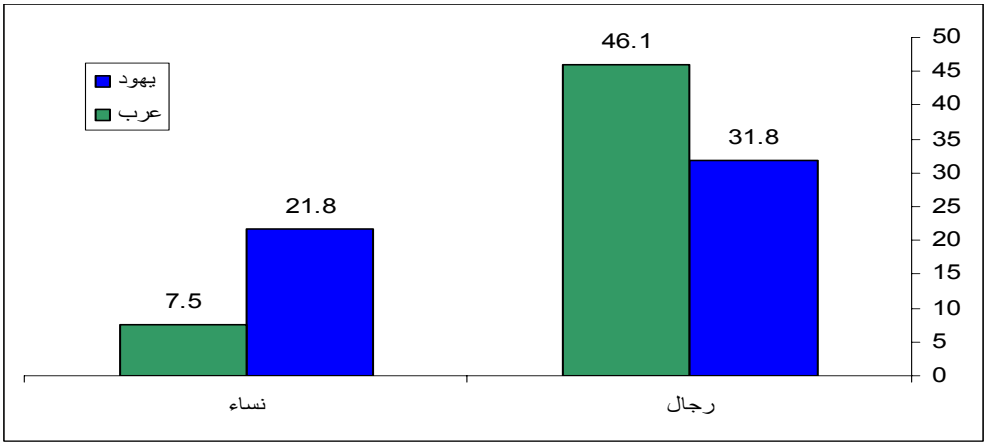

المصدر: تقرير وزير الصحّة حول التدخين في إسرائيل، 2004-2005

نسبة الوفاة لكلّ ألف نسمة

يتبيّن من الرسم رقم 15 أنّ نسب الوفاة في صفوف الرجال العرب أعلى من نسب الوفاة في صفوف الرجال اليهود. في سنّ 0-14 وَ 20-24 تتشابه نسب الوفاة لدى النساء اليهوديّات والعربيّات، أمّا في سائر الفئات العمريّة، فنسب الوفاة في صفوف العرب أعلى ممّا في صفوف اليهود. في الفئة العمريّة 1-4 سنوات، نسبة الوفاة في صفوف الذكور العرب أعلى بـِ 3.5 من الأضعاف من أبناء الفئة العمريّة ذاتها في صفوف اليهود. نسبة الوفاة في صفوف الإناث العربيّات في هذه الفئة أعلى بـِ 2.5 من الأضعاف من الإناث في الفئة المقابلة لدى اليهود. في الفئة العمريّة 10-14 في صفوف الذكور، نسبة الوفاة في صفوف العرب أعلى بثلاثة أضعاف.

الرسم رقم 15

نسب الوفاة لكلّ ألف نسمة حسب فئات عمريّة منتقاة وحسب المجموعة السكّانيّة

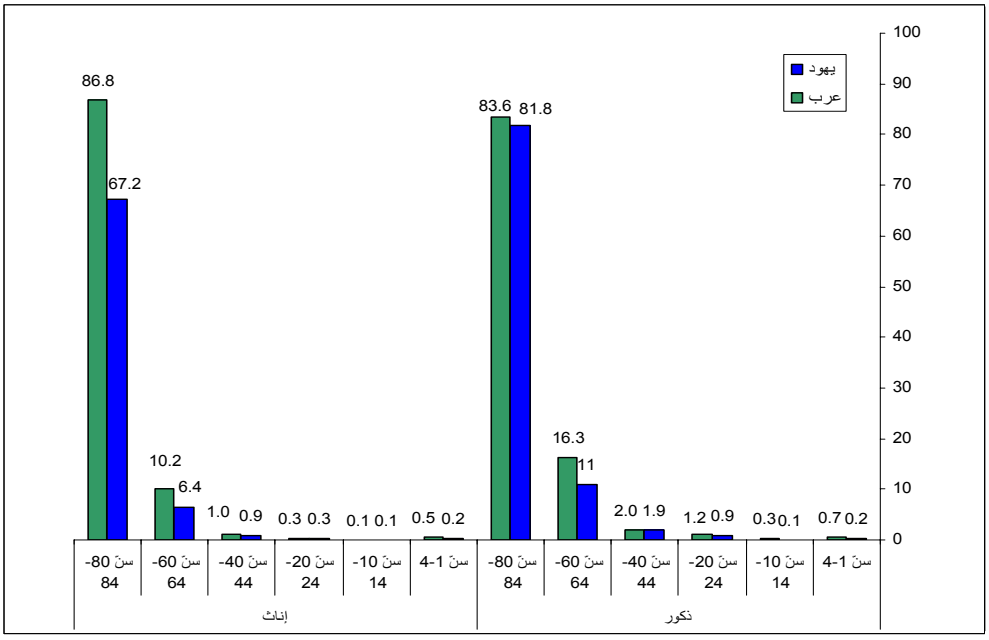

المصدر: دائرة الإحصاء المركزيّة، الكتاب الإحصائيّ السنويّ لإسرائيل، 2006

درجة مؤشّر الصحّة للعام 2006 تبلغ 0.2076، وتشير إلى غياب المساواة بين اليهود والعرب في مجال الصحّة، مع أفضليّة لليهود.

الفصل الثالث: مؤشّر التربية والتعليم

يُعتبر التعليم أحد الأدوات المركزيّة للتطوير الاجتماعيّ والاقتصاديّ، ويشكّل مدماكًا مركزيًا في خلق المساواة في الفرص، وأداة لضمان الحراك الاجتماعيّ. لذا، يُعتبر غياب المساواة في مجال التربية والتعليم أحدَ العوامل الأساسيّة لغياب المساواة في الدخل والصحّة، وكذلك في المشاركة وفي القدرة الكامنة للتأثير على السيرورات السياسيّة.

التمييز ضدّ الجمهور العربيّ في مجال التربية والتعليم أصبح من الأمور المؤكّدة وتحوّل إلى حقيقة جرت برهنتها في تقرير «دوفرات»، وفي قرارات المحكمة العليا ولجان الكنيست وتصريحات المسؤولين الكبار عن جهاز التعليم. يحمل هذا التمييز إسقاطات بالغة وخطيرة على قدرة الشباب العربيّ على الانخراط في المجتمع والتحوّل إلى مواطنين منتجين وذوي حظوظ متساوية في التقدّم بالاعتماد على قدراتهم الشخصيّة.

1. درجة مؤشّر التربية والتعليم

درجة مؤشّر التربية والتعليم تبلغ 0.3420، وتعكس التفاوت الكبير بين اليهود والعرب مع أفضليّة للسكّان اليهود. يظهر عدم المساواة جليًا في المتغيّرات التي ستُعرَض في ما يلي:

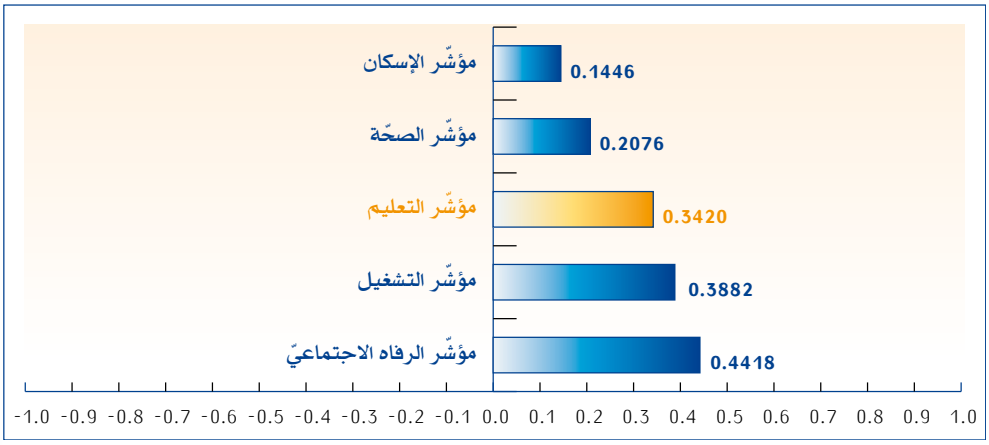

2. دلائل ومتغيّرات

الدلائل التي اختيرت لفحص مستوى عدم المساواة في التعليم تتطرّق إلى المبالغ المرصودة والمردودات على حدّ سواء، ويعكس هذا المفهوم الرؤية الاجتماعيّة لواضعي المؤشّر الذين يعتقدون أنّ المساواة في التربية والتعليم تنعكس في المساواة في المبالغ المرصودة في التربية، ومساواة في المردودات التربويّة.

الجدول 5: لائحة الدلائل والمتغيّرات لمتابعة وضبط المساواة في التربية والتعليم

دلائل	متغيّرات
موارد جهاز التعليم	1. معدّل عدد الطلاّب في الصفّ في المرحلة الابتدائيّة
	2. معدّل عدد الطلاّب في الصفّ في المرحلة فوق الابتدائيّة
	3. معدّل عدد الطلاّب في الصفّ في المرحلة الابتدائيّة والمرحلة فوق الابتدائيّة
البنية التحتيّة التربويّة	4. معدّل مساو في القيمة لوظائف تعليم كاملة للصفّ الواحد
المردودات	5. نسبة ذوي 0-8 سنوات تعليميّة
	6. نسبة ذوي 13-15 سنة تعليميّة
	7. نسبة ذوي 16 سنة تعليميّة.
	8. متوسّط عدد سنوات التعليم في صفوف السكّان
	9. نسبة التسرّب في صفوف طلاّب الصفوف التاسعة – الثانية عشرة
	10. نسبة مستحقّي شهادة البجروت من مجموع طلاّب الصفوف الثانية عشرة
	11. نسبة حاملي شهادة البجروت التي تستوفي الحدّ الأدنى من شروط الجامعات من مجموع طلاّب الصفوف الثانية عشرة.
	12. نسبة الطلاّب في الجامعة من مجموع الفئة العُمْريّة 20-34.

3. وصف المتغيّرات

عدد الطلاّب في الصفوف

معدّل الاكتظاظ في المرحلة الابتدائيّة يصل إلى 29.3 طالب في الصفّ الواحد في التعليم العربيّ، مقابل 24.3 طالب في التعليم اليهوديّ. معدّل الاكتظاظ في المرحلة فوق الابتدائيّة في التعليم العربيّ يصل الى 30.7 طالب في الصفّ الواحد، مقابل 28.5 طالب في التعليم العبريّ.

معدّل الاكتظاظ في التعليم العربيّ بعامّة يصل إلى طالبًا، مقابل 26 طالبًا في التعليم العبريّ. من هنا يتّضح أنّ معطيات نقطة الانطلاق في التعليم العربيّ أدنى من تلك التي تسود التعليم العبريّ (راجعوا الرسم 16).

الرسم 16

معدّل عدد الطلاّب في الصفّ حسب المجموعة السكّانيّة

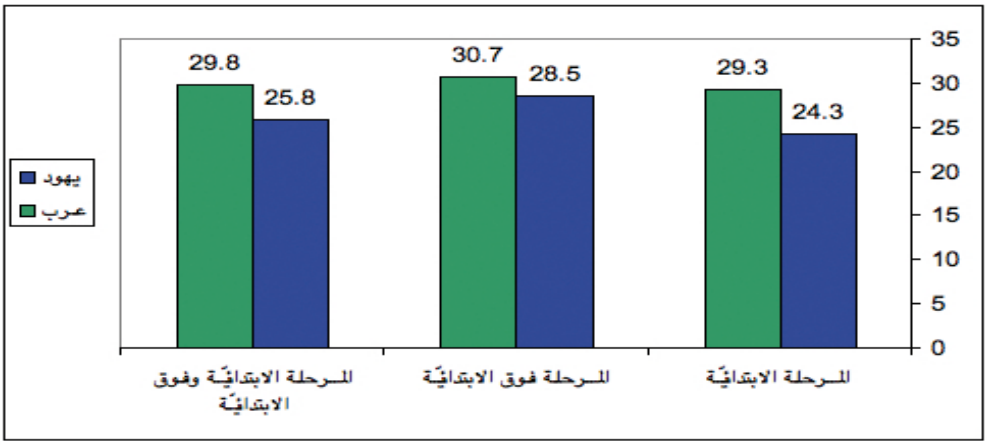

المصدر: دائرة الإحصاء المركزيّة، الكتاب الإحصائيّ السنويّ لإسرائيل، 2006

وظائف تعليم كاملة للصفّ الواحد

هذا المعطى هو أحد المتغيّرات التي تقيس المبالغ المرصودة المباشرة في جهاز التعليم. الفجوة في هذا المجال ليست كبيرة بين جهازي التعليم، إذ تبلغ 6% فقط (راجعوا الرسم 17). ثمّة متغيّرات أخرى -كنسبة الطلاّب ذوي الصعوبات الذين يحصلون على مساعدة تعليميّة، وكموارد التعليم (مكتبة، حواسيب، زوايا للعمل) وغيرها- لم تُشمَل في المؤشّر الحاليّ، وذلك لعدم توافر المعطيات المتعاقبة.

الرسم 17

معدّل وظائف التعليم الكاملة للصفّ حسب المجموعة السكّانيّة

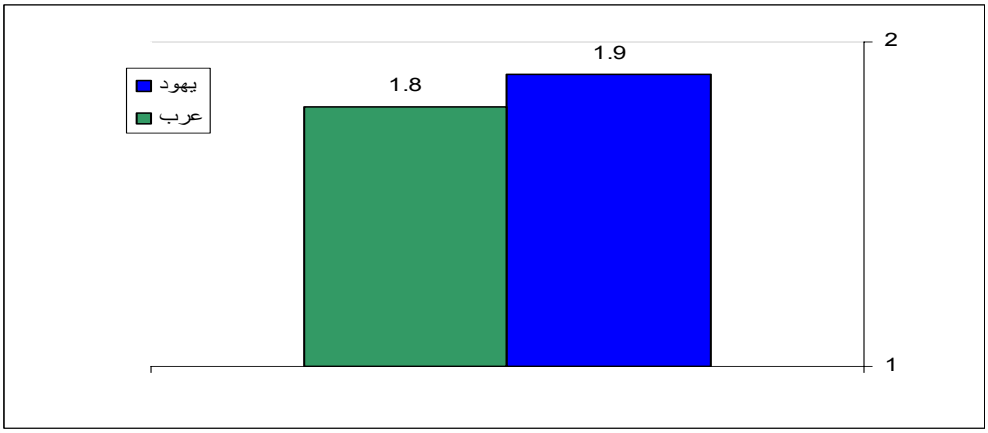

المصدر: دائرة الإحصاء المركزيّة، الكتاب الإحصائيّ السنويّ لإسرائيل، 2006

سنوات الدراسة في صفوف السكّان

في المجتمع المعاصر، هنالك إسقاطات مباشرة وبعيدة المدى لعدد سنوات الدراسة على الفرد وعلى حظوظ انخراطه وتقدّمه في سوق العمل. ثلث السكّان العرب استكملوا 8 سنوات تعليميّة وما دون ذلك. بناء على هذا، سيجد هؤلاء أنفسهم في الطبقة الاقتصاديّة الاجتماعيّة المتدنّية في الدولة. بالإضافة إلى ذلك، 20% من السكّان اليهود استكملوا 16 سنة دراسيّة وما فوق، مقابل 8% فقط من السكّان العرب. (راجعوا الرسم 18).

الرسم 18

توزيعة السكّان حسب سني الدراسة والمجموعات السكّانيّة

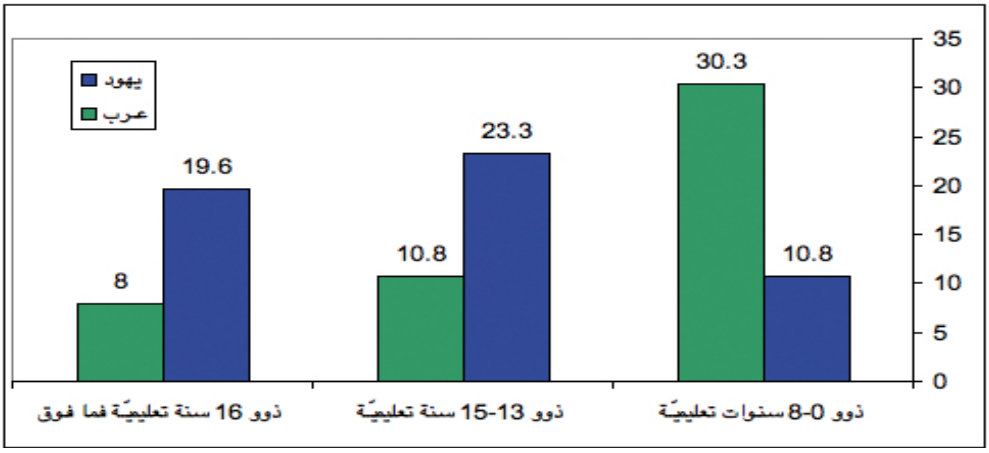

المصدر: دائرة الإحصاء المركزيّة، الكتاب الإحصائيّ السنويّ لإسرائيل، 2006

متوسّط سني الدراسة

متوسّط عدد سنوات الدراسة في صفوف السكّان اليهود يبلغ 12.6 سنوات، ومتوسّط سنوات الدراسة في صفوف السكّان العرب يقف على 11 سنة تعليميّة فقط. يمكن النظر إلى هذا الفرق بأنّه يمثّل فجوة 20 عامًا، لأنّ متوسّط سنوات التعليم في صفوف السكّان العرب في الفترة الواقعة بين العامين 2000 وَ 2005 مماثل للمتوسّط الذي في صفوف اليهود في منتصف ثمانينيّات القرن العشرين[14].

14 راجعوا تقرير سيكوي 2004-2003 ص 17

الرسم 19

متوسّط عدد سنوات الدراسة حسب المجموعة السكّانيّة

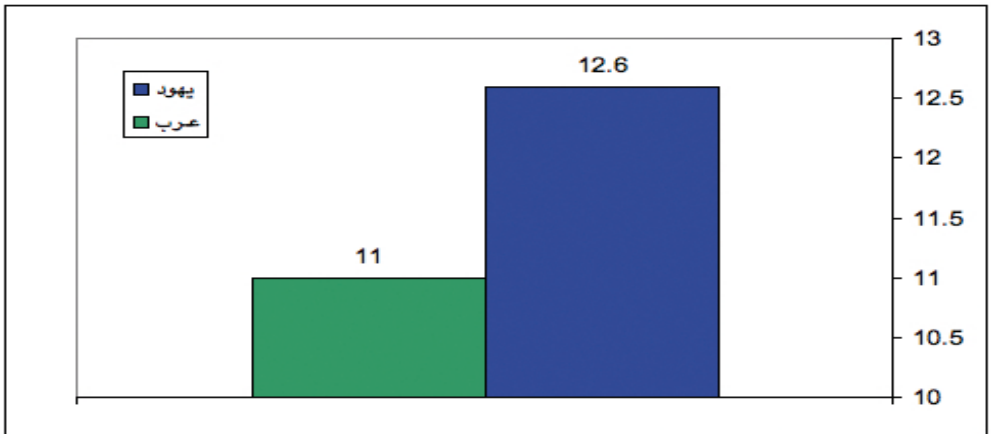

المصدر: دائرة الإحصاء المركزيّة، الكتاب الإحصائيّ السنويّ لإسرائيل، 2006

نسب التسرّب

حسب تعريف وزارة التربية والتعليم، يعرَّف المتسرّب بأنّه «الفتى أو الفتاة في سنّ التعليم الإلزاميّ (17-5) اللذان لا يتعلّمان في مدرسة تشرف عليها الوزارة». التسرّب العلنيّ في الكثير من الأحيان هو نتيجة مسار متواصل من التسرّب الخفيّ (غيابات متلاحقة، شعور بالاغتراب تجاه المدرسة، نفور اجتماعيّ، سلوك عنفيّ، وغير ذلك). وعلى الرغم من أنّ التسرّب العلنيّ قد تراجع بشكل ملحوظ في التعليم العربيّ، تفوق نسبة المتسرّبين في التعليم العربيّ نسبتهم في التعليم العبريّ بنحو الضعفين (8.9% وَ 4.6% بالتتالي؛ راجعوا الرسم 20).

الرسم 20

نسبة المتسرّبين في صفوف طلاّب الصفوف التاسعة – الثانية عشرة حسب المجموعة السكّانيّة

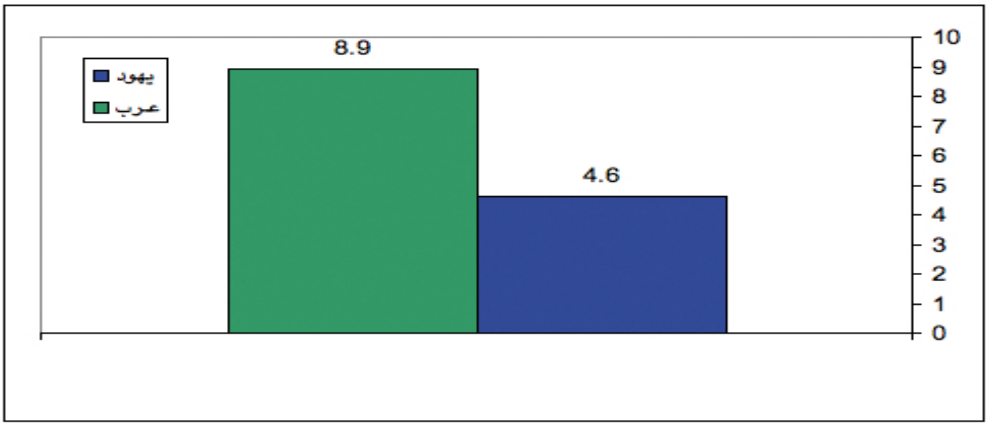

المصدر: دائرة الإحصاء المركزيّة، الكتاب الإحصائيّ السنويّ لإسرائيل، 2006

استحقاق شهادة البجروت

نسبة مستحقّي شهادة البجروت من مجموع طلاّب الصفوف الثانية عشرة في التعليم العبريّ تبلغ 55.6%، تقابلها نسبة 48.7% في التعليم العربيّ (فجوة تصل إلى نحو 7%). هذه الفجوة أكبر بكثير (17%) عندما يدور الحديث عن شهادة البجروت التي تستوفي الحدّ الأدنى من شروط القبول للجامعات (46.4% في التعليم العبريّ، مقابل 29.6% في التعليم العربيّ). يشار هنا أنّ شهادة البجروت التي لا تستوفي الحدّ الأدنى لمتطلّبات الجامعات لا تحمل قيمة لغرض التعليم الأكاديميّ والعمل اللائق. تظهر المعطيات في الرسم 21.

الرسم 21

نسبة مستحقّي شهادات البجروت حسب المجموعة السكّانيّة

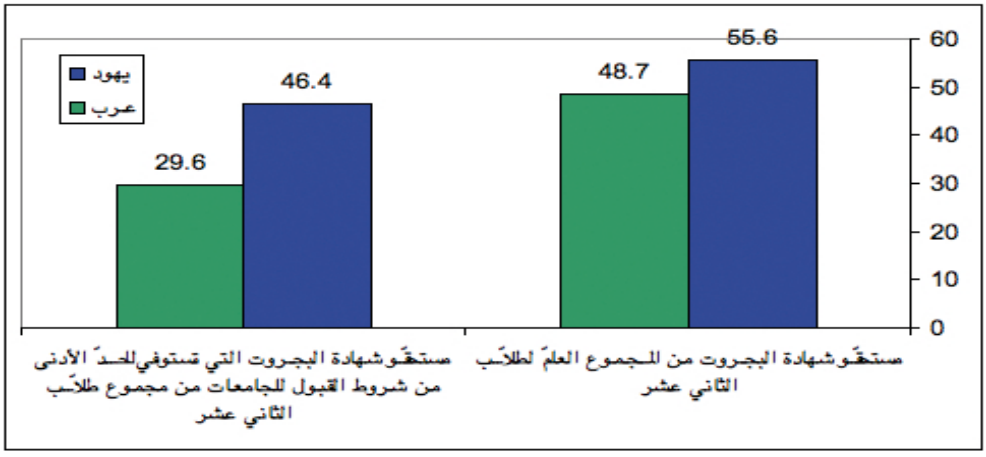

المصدر: دائرة الإحصاء المركزيّة، الكتاب الإحصائيّ السنويّ لإسرائيل، 2006

الدراسة الأكاديميّ

الفجوات في المبالغ المرصودة التعليم، ونسبة التسرّب العالية، والتحصيل العلميّ المتدنّي، كلّ هذه تجد انعكاسًا لها في النسبة المتدنّية من الطلاّب العرب في الجامعات. نسبة الطلاّب الجامعيّين اليهود في الفئة العُمْريّة 34-20 تفوق بثلاث مرّات نسبة الطلاّب العرب أبناء الفئة العُمْريّة نفسها (راجعوا الرسم 22).

الرسم 22

نسبة الطلاّب الجامعيّين من مجموع أبناء الفئة العُمريّة 34-20 حسب المجموعة السكّانيّة

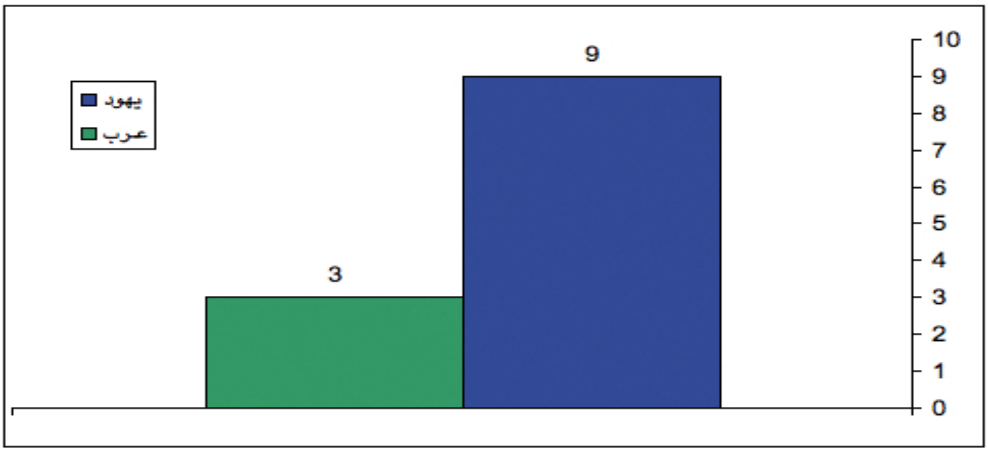

المصدر: دائرة الإحصاء المركزيّة، الكتاب الإحصائيّ السنويّ لإسرائيل، 2006

درجة مؤشر التربية 2006 تبلغ 0.3420، وتعكس عدم مساواة بالغًا بين اليهود والعرب مع أفضليّة للسكّان اليهود.

الفصل الرابع: مؤشّر التشغيل

يتعلّق وضع ومستقبل الأفراد الاقتصاديّ، بالإضافة إلى مستوى حياتهم وانتشار الفقر في صفوفهم، يتعلّق -إلى حدّ بعيد- بحظوظهم في الانخراط في سوق العمل وضمان مسار من التقدّم التشغيليّ. تساهم سياسة التدخّل الحكوميّة بواسطة مدفوعات التحويل (مخصّصات العجز، مخصّصات الأولاد، رسوم البطالة، وغيرها)، وبواسطة الضرائب المباشرة (ضريبة الدخل، التأمين الوطنيّ، ضريبة الصحّة)، تساهم هي الأخرى في تحديد الرفاهية الاقتصاديّة للسكّان وقدرتهم على تقليص الفجوات في المجتمع بواسطة توزيع الدخل من جديد.

1. درجة مؤشّر التشغيل

تبلغ درجة مؤشّر التشغيل، في العام 2006، 0.3882، وتعكس غياب المساواة الكبير بين اليهود والعرب - مع أفضليّة للسكّان اليهود.

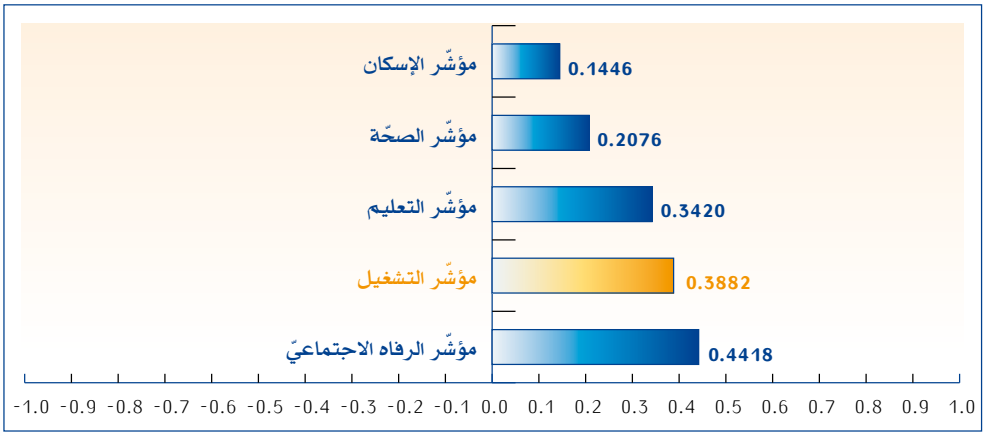

2. دلائل ومتغيّرات

بغية فحص درجة المساواة بين اليهود والعرب في مجال التشغيل، أجرينا فحصًا مقارنًا لخمسة دلائل: ثلاثة مميّزات للتشغيل (المشاركة في القوّة العاملة؛ نسبة غير المشغّلين، والمشغّلين حسب المهنة؛ الفرع التشغيليّ)؛ ودليلين إضافيّين -هما انتشار الفقر وتأثير مدفوعات التحويل والضرائب المباشرة على انتشاره.

الجدول 6: لائحة الدلائل والمتغيّرات لمتابعة وضبط المساواة في التشغيل

دلائل	متغيّرات
المشاركة في قوّة العمل	1. نسبة المشاركة في قوّة العمل من مجموع أبناء الخامسة عشرة فما فوق حسب الجنس.
	2. نسبة المشاركة في قوّة العمل من مجموع أبناء الخامسة عشرة فما فوق حسب الجنس والعمر.
	3. نسبة المشاركة في قوّة العمل حسب سنوات التعليم.
غير المشغّلين	4. غير المشغّلين حسب الجنس.
المشغّلون	5. المشغّلون حسب المهنة.
	6. المشغّلون حسب فرع العمل.
انتشار الفقر	7. انتشار الفقر في صفوف العائلات والأنفس والأولاد قبل مدفوعات التحويل والضرائب المباشرة.
	8. انتشار الفقر في صفوف العائلات والأنفس والأولاد بعد مدفوعات التحويل.
	9. انتشار الفقر في صفوف العائلات والأنفس والأولاد بعد مدفوعات التحويل والضرائب المباشرة.
تأثير مدفوعات التحويل والضرائب المباشرة على انتشار الفقر	10. نسبة التراجع في انتشار الفقر في صفوف العائلات والأنفس والأولاد بعد مدفوعات التحويل.
	11. نسبة التراجع في انتشار الفقر في صفوف العائلات والأنفس والأولاد بعد مدفوعات التحويل والضرائب المباشرة.

3. وصف المتغيّرات

نسبة المشاركة في القوّة العاملة المدنيّة (الرسوم 25-23)

في صفوف أبناء الخامسة عشرة فما فوق، تبلغ نسبة مشاركة العرب في القوّة العاملة المدنيّة 39%، مقابل 57.3% في صفوف اليهود. تعود هذه الفجوة -بالأساس- إلى مشاركة شديدة التدنّي في صفوف النساء العربيّات (17.6%)، مقابل النساء اليهوديّات (54.6%). أمّا نسبة المشاركة في صفوف الرجال فهي مماثلة. (الرسم 23).

يتبيّن من معطيات الرسم 24 أنّ نسبة مشاركة العرب في القوّة العاملة في جميع الفئات العُمْريّة هي الأكثر تدنّيًا. ويتبيّن من الرسم 25 أنّ نسبة المشاركة في القوّة العاملة ترتفع كلّما ارتفعت سنوات الدراسة بين اليهود والعرب على حدّ سواء، لكن نسبة مشاركة اليهود في القوّة العاملة المدنيّة أعلى من نسبة مشاركة العرب في كلّ واحدة من فئات سنوات الدراسة ، ما عدا فئة 8-5 سنوات دراسية، وفيها تفوق مشاركةُ العرب في القوّة العاملة مشاركةَ اليهود.

الرسم 23

نسبة المشاركة في القوّة العاملة المدنيّة في الفئة العُمريّة 15 فما فوق حسب الجنس والمجموعة السكّانيّة

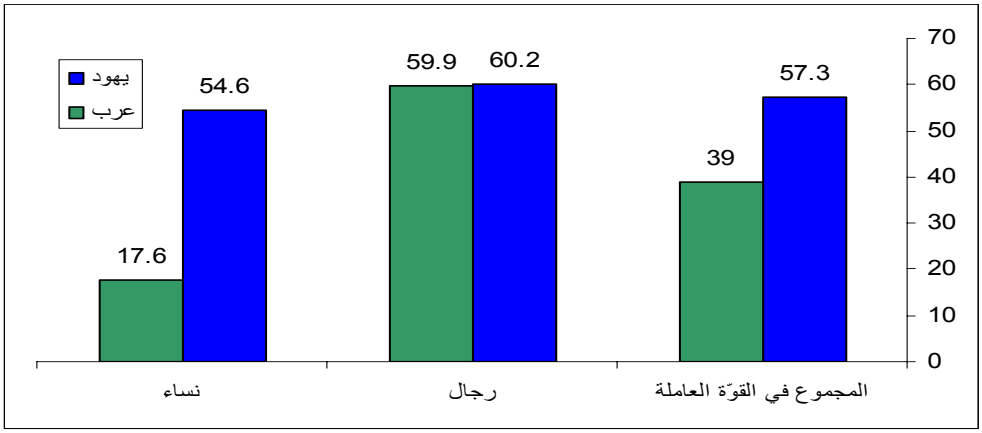

المصدر: دائرة الإحصاء المركزيّة، الكتاب الإحصائيّ السنويّ لإسرائيل، 2006

الرسم 24

نسبة المشاركة في القوّة العاملة المدنيّة حسب السنّ والمجموعة السكّانيّة

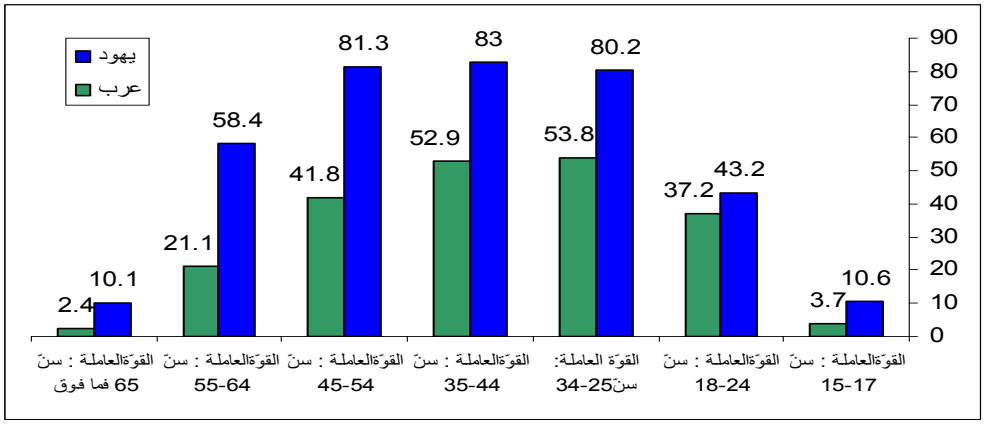

المصدر: دائرة الإحصاء المركزيّة، الكتاب الإحصائيّ السنويّ لإسرائيل، 2006

الرسم 25

نسبة المشاركة في القوّة العاملة المدنيّة حسب سني الدراسة والمجموعة السكّانيّة

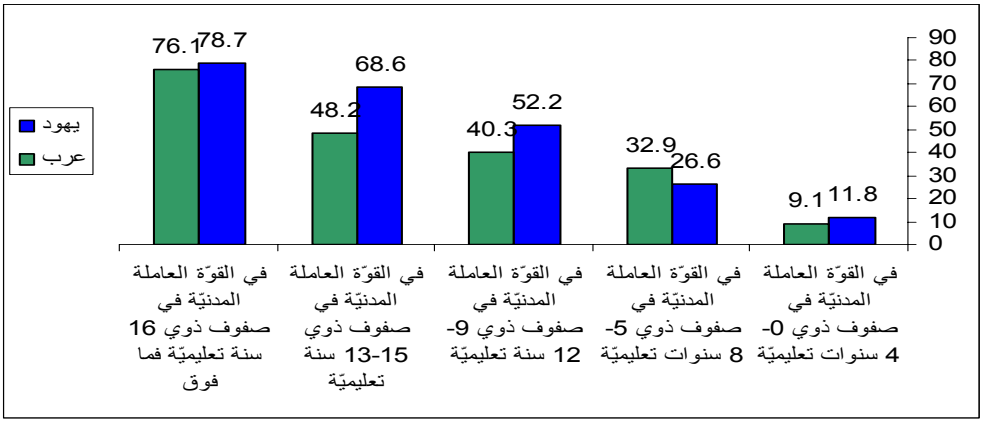

المصدر: دائرة الإحصاء المركزيّة، الكتاب الإحصائيّ السنويّ لإسرائيل، 2006

غير المشغَّلين

نسبة غير المشغَّلين من المجموع الكلّيّ للمشاركين في القوّة العاملة أعلى في صفوف الرجال العرب وفي صفوف النساء العربيّات من نظيرتها في صفوف الرجال والنساء اليهود (11.5%، مقابل 9.7%) بالتتالي). نسبة غير المشغَّلات في المجموعتين السكّانيّتين أعلى من نسبة غير المشغَّلين (راجعوا الرسم 26).

الرسم 26

نسبة غير المشغَّلين حسب الجنس والمجموعة السكّانيّة

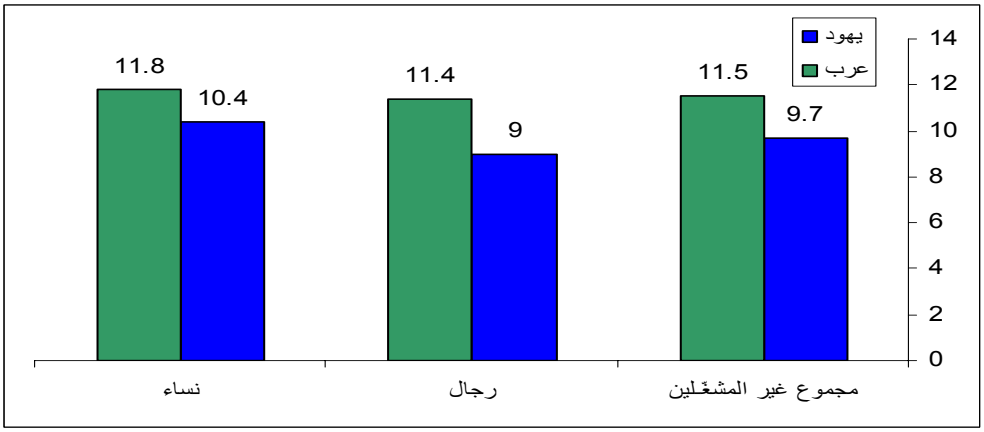

المصدر: دائرة الإحصاء المركزيّة، الكتاب الإحصائيّ السنويّ لإسرائيل، 2006

توزيعة المشغَّلين حسب المهنة وفروع التشغيل (الرسمان 27 وَ 28)

تحمل توزيعة المشغَّلين حسب فروع التشغيل والمهنة إسقاطات على معدّل مستويات الأجور. يُشير الرسمان 27 وَ 28 إلى نسبة متدنّية من المشغَّلين العرب الذين يعملون في مهن وفروع ذات أجر عالٍ نسبيًّا.

فعلى سبيل المثال، وصل معدّل الأجر في فرع البناء في العام 2005 إلى 6,287 شيكلاً، وتفوق نسبةُ العرب الذين يعملون في قطاع البناء من مجموع العاملين العرب تفوق نسبةَ اليهود الذين يعملون في قطاع البناء من مجموع العاملين اليهود 4.6 مرّات. (الرسم 28).

في المقابل، وصل معدّل الأجر في قطاعات المصارف والتأمين والمؤسّسات الماليّة في العام 2005 إلى 13,597 شيكلاً، وتفوق نسبةُ العاملين اليهود في هذا القطاع نسبةَ العرب العاملين فيه بـِ 3.7 مرّات.

الرسم 27

نسبة العاملين حسب المهنة والمجموعة السكّانيّة

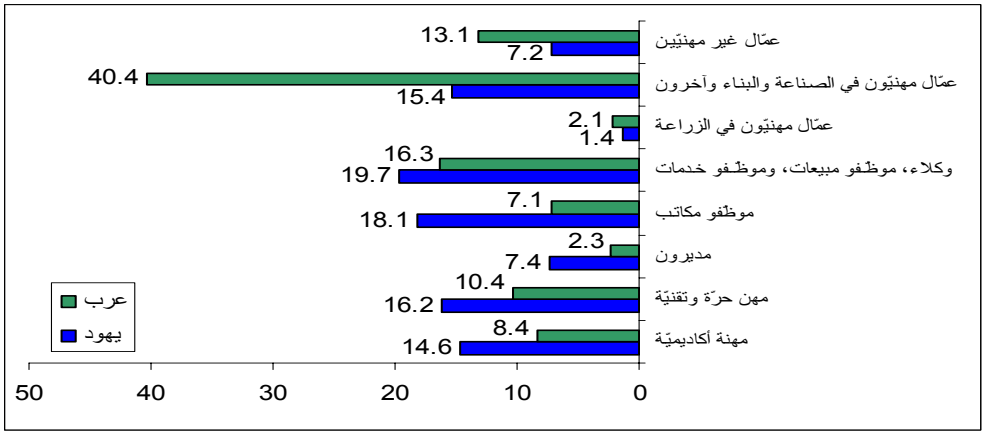

المصدر: دائرة الإحصاء المركزيّة، الكتاب الإحصائيّ السنويّ لإسرائيل، 2006

الرسم 28

نسبة المشغّلين حسب القطاع والمجموعة السكّانيّة

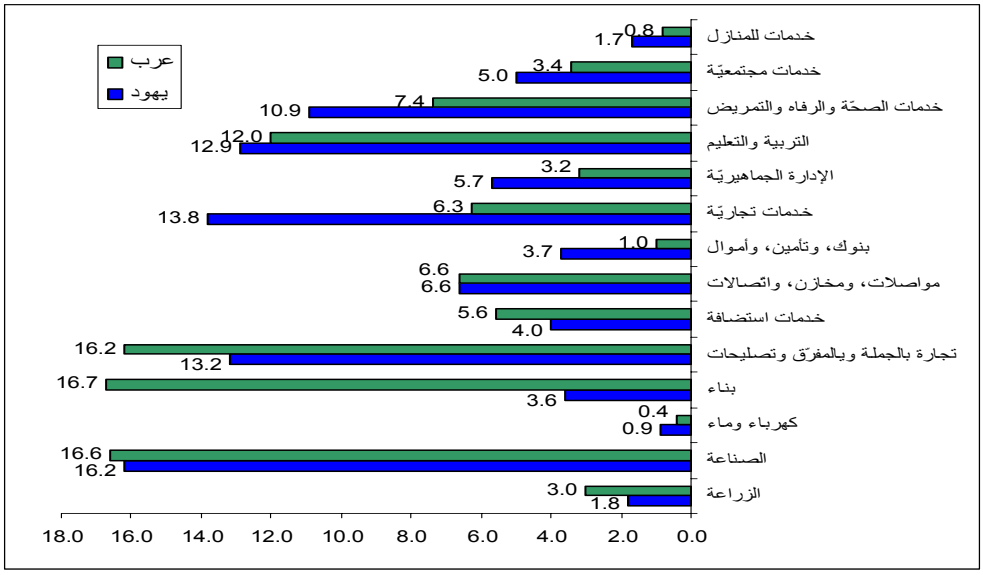

المصدر: دائرة الإحصاء المركزيّة، الكتاب الإحصائيّ السنويّ لإسرائيل، 2006

انتشار الفقر

يجسّد انتشار الفقر نسبةَ العائلات والأنفس والأولاد الذين يقع دخلهم الشهريّ تحت خطّ الفقر.[15] وبغية تقليص انتشار الفقر في صفوف السكّان، تتدخّل الحكومة بواسطة إجراءين أساسيّين، أوّلهما مدفوعات التحويل - وتشمل المخصّصات المختلفة التي تدفع للمستحقّين من قبل الدولة (نحو: مخصّصات الأولاد؛ المعاقين؛ ضمان الدخل؛ وغير ذلك)؛ وثانيهما سياسة الضرائب على الدخل التي تحمل طابعًا تصاعديًّا. يعرض الرسم 29 انتشار الفقر في صفوف العائلات والأنفس والأولاد في ثلاث فئات: قبل مدفوعات التحويل، وبعد مدفوعات التحويل والضرائب المباشرة. ويمكن على هذا النحو تقدير مدى تأثير السياسات العامّة على انتشار الفقر.

انتشار الفقر قبل مدفوعات التحويل والضرائب المباشرة: انتشار الفقر في صفوف العائلات العربيّة، قبل مدفوعات التحويل والضرائب المباشرة يفوق بـ 1.86 مرّة انتشارَه في صفوف العائلات اليهوديّة. الدخل الشهريّ لأكثر من نصف العائلات العربيّة لا يكفي لإعالتها. ثلثا الأطفال العرب يقبعون تحت خطّ الفقر قبل مدفوعات التحويل والضرائب المباشرة. نسبة الأولاد العرب الفقراء تفوق بـ 2.2 نسبة الأولاد اليهود الفقراء، وتصل إلى 65.5%، مقابل 30.4% في صفوف الأولاد اليهود.

15 حسب تعريف مؤسّسة التأمين الوطنيّ، يصل خطّ الفقر إلى مبلغ يساوي 50% من متوسّط الدخل الشاغر (بعد مدفوعات التحويل والضرائب المباشرة) للفرد المعياريّ.

انتشار الفقر بعد مدفوعات التحويل: يتراجع انتشار الفقر بعد مدفوعات التحويل في صفوف اليهود والعرب، لكن ليس بنفس المقدار. الفجوة بين اليهود والعرب في نسب الفقر لا تتراجع بل تزيد، وبعد مدفوعات التحويل تفوق نسبة العائلات العربيّة الفقيرة 3.31 مرّة نسبة العائلات اليهوديّة.

انتشار الفقر بعد مدفوعات التحويل والضرائب المباشرة: بعد مدفوعات الضرائب المباشرة، تتقلّص الفجوة بين اليهود والعرب في صفوف العائلات والأنفس، لكنّها تتّسع في صفوف الأولاد.

الرسم 29

انتشار الفقر في صفوف العائلات والأنفس والأولاد قبل مدفوعات التحويل والضرائب المباشرة، بعد مدفوعات التحويل وبعد مدفوعات التحويل والضرائب المباشرة حسب المجموعة السكّانيّة

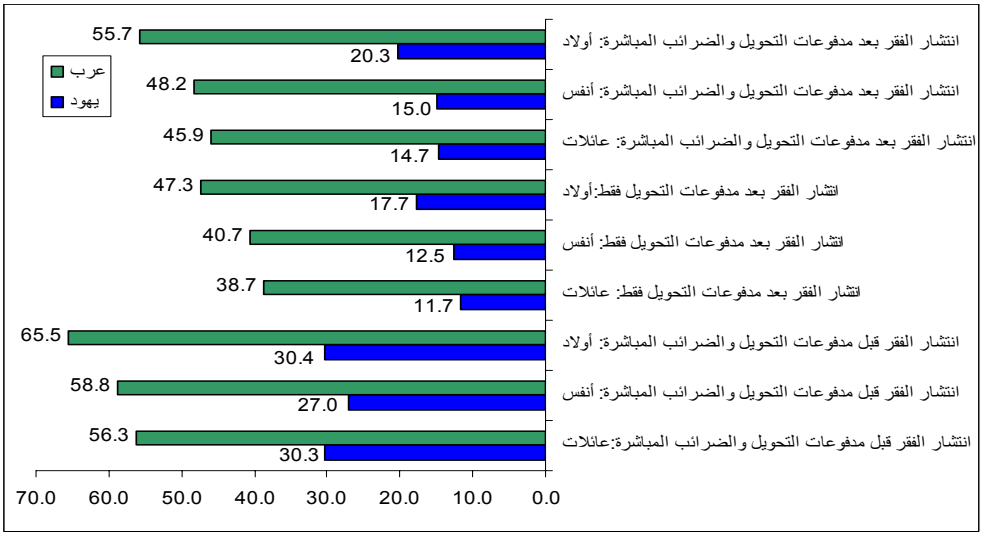

المصدر: مؤسّسة التأمين الوطنيّ، تقرير الفقر وعدم المساواة في الدخل، 2005

تأثير مدفوعات التحويل والضرائب المباشرة على انتشار الفقر

يستعرض الرسم 30 نسبة الفقراء اليهود والعرب الذين تخلّصوا من الفقر بعد مدفوعات التحويل والضرائب المباشرة. ويتبيّن من معطيات الرسم أنّ تأثير مدفوعات التحويل على التراجع في انتشار الفقر في صفوف اليهود يفوق تأثيرها على انتشار الفقر في صفوف العرب في الفئات الثلاث: العائلات، الأنفس، والأولاد (ضعفين، 1.7 مرّة، 1.5 مرّة -بالتتالي). الفجوات في تأثير الضرائب المباشرة أكبر من ذلك (2.8 مرّة في صفوف العائلات، 2.5 مرّة في صفوف الأنفس، 2.2 في صفوف الأولاد).

تنشل مدفوعاتُ التحويل والضرائب المباشرة نصفَ العائلات اليهوديّة من الفقر، ونحو 44% من الأنفس وثلث الأولاد. وتخلّص في المقابل 18.5% من العائلات العربيّة، وَ 18% من الأنفس، وَ 15% من الأولاد العرب.

الرسم 30

تأثير مدفوعات التحويل فقط، ومدفوعات التحويل والضرائب المباشرة على انتشار الفقر في صفوف العائلات والأنفس والأولاد حسب المجموعة السكّانيّة

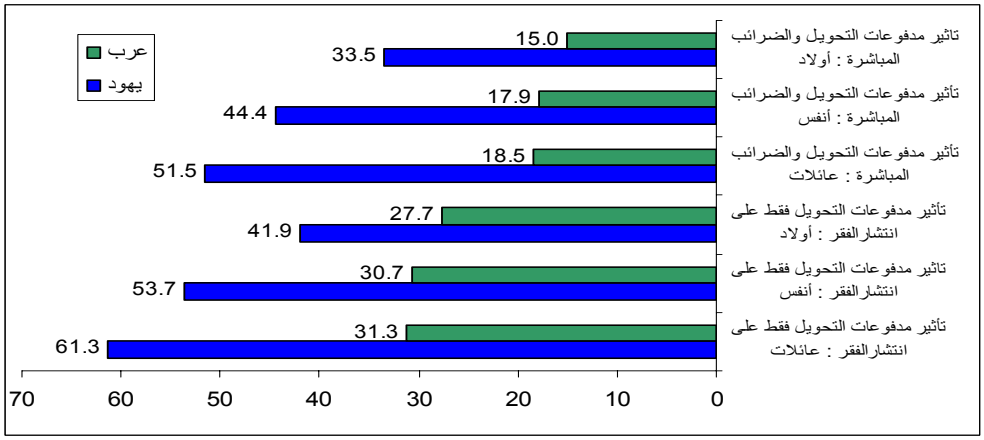

المصدر: مؤسّسة التأمين الوطنيّ، تقرير الفقر وعدم المساواة في الدخل، 2005

درجة مؤشر التشغيل 2006 تبلغ 0.3882، وتعكس عدم المساواة بين اليهود والعرب لصالح السكّان اليهود.

الفصل الخامس : مؤشّر الرفاه

تعتبر خدمات الرفاه مدماكًا مركزيًّا وحيويًّا في جهاز الخدمات الاجتماعيّة في إسرائيل، إذ إنّها تساعد قطاعًا واسعًا من السكّان ذوي الاحتياجات الخاصّة وعوائلهم من المسنّين، والأولاد، والشبيبة الواقعين في خطر، وذوي الإعاقات، والمدمنين على المخدّرات والكحول، والعائلات المأزومة، والنساء المضروبات، وعديمي البيوت، وغيرهم. تقع مسؤوليّة توفير هذه الخدمات على أقسام الرفاه (الشؤون الاجتماعيّة) التي تعمل داخل السلطات المحلّيّة. يموّل هذه الأقسامَ طرفان أساسيّان: الحكومة (وخصوصًا وزارة الرفاه الاجتماعيّ)، والسلطة المحلّيّة. وحسب الترتيبات القائمة بين الحكومة والسلطات المحلّيّة، تقوم الأولى بتمويل 75% من ميزانيّة الرفاه الاجتماعيّ لجميع السلطات المحلّيّة التي تموّل الـ 25% المتبقّية.

1. درجة مؤشّر الرفاه الاجتماعيّ

درجة مؤشّر الرفاه الاجتماعيّ 2006 تبلغ 0.4418، وتعكس غيابًا شديدًا للمساواة بين اليهود والعرب، مع أفضليّة للسكّان اليهود. في مؤشّر الرفاه، عدم المساواة هي الأكبر بين المؤشرات التجميعيّة الخمسة.

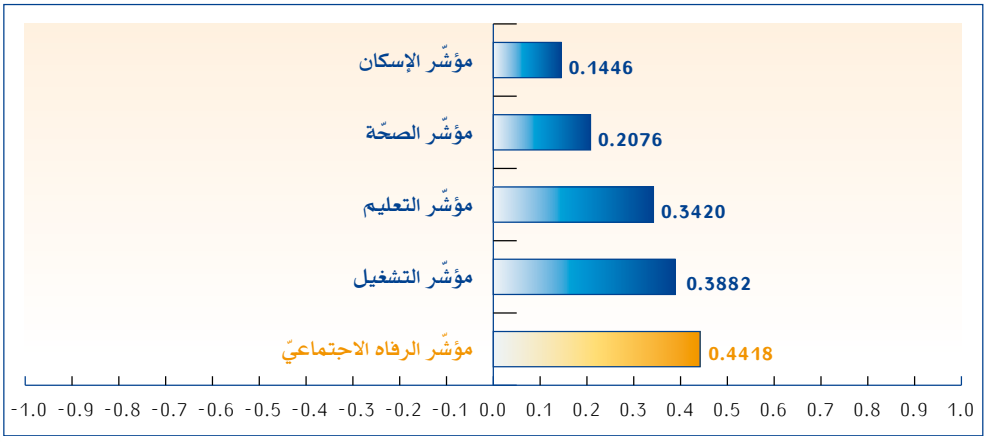

2. دلائل ومتغيّرات

بغية فحص درجة المساواة بين اليهود والعرب في مجال الرفاه الاجتماعيّ، قمنا بفحص مقارِن لثلاثة من الدلائل: الإنفاق على الرفاه (أي مشاركة الحكومة في ميزانيّات الرفاه المحلّيّة ومعدّل الإنفاق الحكوميّ للفرد والعائلة)؛ القوّة العاملة والتشغيل؛ انتشار الفقر.

الدلائل الثلاثة المذكورة تتضمّن أربعة متغيّرات في التشغيل والفقر قمنا باستخدامها بغية تطوير مؤشّري الرفاه والتشغيل. يعود كلّ ذلك إلى العلاقة الوثيقة والمتبادلة بين الرفاه والتشغيل. تبيّن أن المتغيّرات الأربعة ذات علاقة بفحص المجالين، وأنّها كذلك متغيّرات متابعة وضبط، وتحمل قدرة تأثيريّة كامنة على مجالات التشغيل والرفاه.

الجدول 7: لائحة الدلائل والمتغيّرات لمتابعة وضبط المساواة في الرفاه

دلائل	متغيّرات
الإنفاق على الرفاه	1. مجموع معدّل الإنفاق (الحكومة والسلطات المحلّيّة) على الرفاه للفرد.
	2. معدّل الإنفاق الحكوميّ للفرد الواحد.
قوّة العمل والتشغيل	3. نسبة غير المشغّلين حسب الجنس.
	4. نسبة المشاركة في القوّة العاملة حسب الفئة العُمْريّة.
حجم الفقر	5. انتشار الفقر في صفوف العائلات والأفراد والأولاد قبل مدفوعات التحويل والضرائب المباشرة.
	6. انتشار الفقر في صفوف العائلات والأفراد والأولاد بعد مدفوعات التحويل.
	7. انتشار الفقر في صفوف العائلات والأفراد والأولاد بعد مدفوعات التحويل والضرائب المباشرة.
	8. تأثير مدفوعات التحويل فقط في صفوف العائلات والأفراد والأولاد.
	9. تأثير مدفوعات التحويل والضرائب المباشرة في صفوف العائلات والأفراد والأولاد.

3. وصف المتغيّرات

الإنفاق على الرفاه

كلّما كان التدريج الاجتماعيّ – الاقتصاديّ أكثر تدنّيًا، تحمّلت السلطات مصاريف أعلى في مجال الخدمات الاجتماعيّة. التدريج الاجتماعيّ – الاقتصاديّ لغالبيّة المدن والقرى العربيّة أدنى، وانتشار الفقر أوسع، وذلك مقارنة بالمدن والقرى اليهوديّة. يصف الرسم 31 مجموع الإنفاق على الرفاه للفرد من مصادر عامّة وخاصّة في البلدات اليهوديّة والعربيّة. ويُظهر الرسم أنّ مجموع الإنفاق للفرد في صفوف اليهود يصل إلى 493 شيكلاً، مقابل 328 شيكلاً في صفوف العرب .

الرسم 31

مجموع الصرف العامّ (الحكومة والسلطات المحلّيّة)
ومجموع الصرف الحكوميّ على الرفاه (شيكل للفرد)

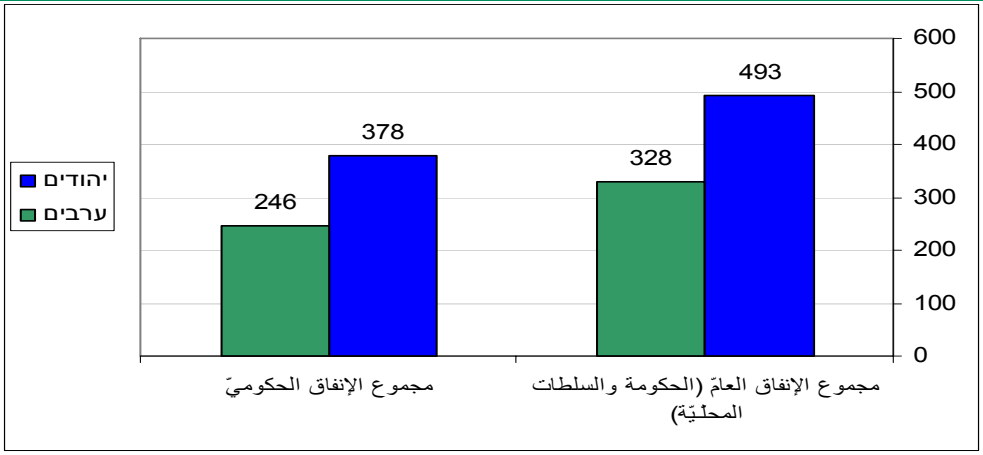

المصدر: وزارة الرفاه، تقارير الإنفاق السنويّة، 2000-2005

نسبة غير المشغَّلين حسب المجموعة السكّانيّة والجنس

راجعوا الشروح في فصل التشغيل، الرسم 23 ص 53

نسبة المشاركة في القوّة العاملة حسب المجموعة السكّانيّة والسن

راجعوا الشروح في فصل التشغيل، الرسم 24 ص 53

انتشار الفقر

راجعوا الشروح في فصل التشغيل، الرسم 29 ص 57

تأثير مدفوعات التحويل والضرائب المباشرة على انتشار الفقر

راجعوا الشروح في فصل التشغيل، الرسم 30 ص 58

درجة مؤشّر الرفاه 2006 تبلغ 0.4418، وتعكس عدم مساواة بالغًا بين اليهود والعرب مع أفضليّة للسكّان اليهود.

القسم الثالث: مؤشّر المساواة الموزون 2006

يعكس مؤشّر المساواة الموزون الحصّة النسبيّة لكلّ واحدة من المجموعتين السكّانيّتين في كعكة الموارد القوميّة. تجسّد قيمة المؤشّر (0.2845) غيابَ المساواة بين اليهود والعرب مع أفضليّة لليهود. من المهمّ أن نشير أنّ الحديث يدور عن السنة الأولى للمؤشّر، لذا لا يمكن في هذه المرحلة متابعة التغيّرات عبر السنين. مع مرور الوقت، سيصبح بإمكاننا رصد العلاقات بين المتغيّرات وبين المؤشرات المختلفة وتحليل النتائج بشكل معمّق.

قيمة المؤشّر الموزون- 0.2845

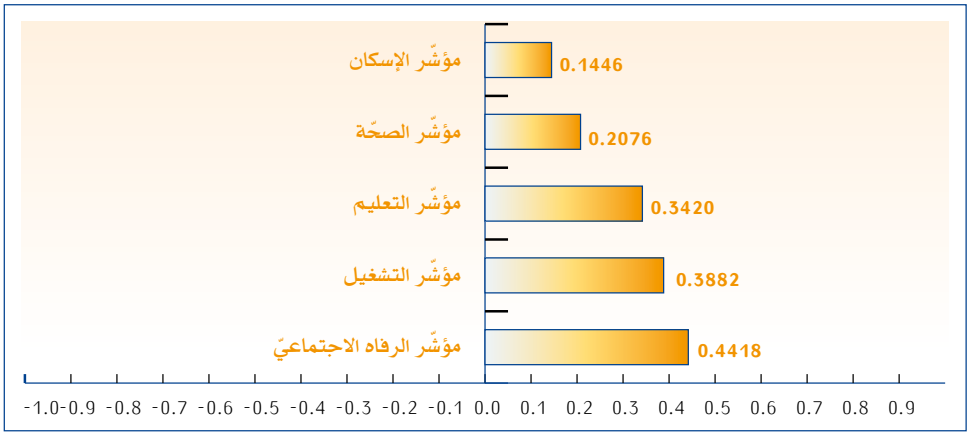

يشمل المؤشّر الموزون المؤشرات التجميعيّةَ الخمسةَ في مجالات التربية والصحّة والرفاه الاجتماعيّ والتشغيل والإسكان. جرى تحديد وزن كلّ واحد من هذه المؤشرات حسب حصّة كلّ منها في الإنفاق القوميّ، الذي يضمّ جميع المصروفات العامّة والخاصّة: مصروفات الحكومة؛ مصروفات السلطات المحلّيّة؛ تبرّعات؛ مصروفات المؤسّسات غير الربحيّة ومصروفات الأفراد. تعكس المصروفات العامّة سياسة الرصد التي تستند إلى التقييدات في الميزانيّة، وبالتلاؤم مع سلّم الأفضليّات الموضوع، وينسحب الأمر على الإنفاق الفرديّ.

يموَّل الصرف القوميّ من مصدرين: المصدر العامّ الذي يضمّ الحكومة والحكم المحلّيّ والمؤسّسات غير الربحيّة، والمصدر الخاصّ الذي يضمّ الاقتصاد المنزليّ. حسب نسبة التوزيع بين المصدرين (راجعوا الملحق الإحصائيّ ص 65) يساهم المصدر الحكوميّ بنحو 60% من درجة مؤشّر المساواة.

يعرض الجدول 8 مبالغ الصرف القوميّ بملايين الشواقل لكلّ واحد من المجالات، ويعرض كذلك حصّة كلّ مجال (بالنسب المئويّة) من المجموع الكلّيّ للصرف الحكوميّ في كلّ واحد من المجالات الخمسة. مُنح مجال الإسكان الوزن

الأكبر، بسبب حصّته المرتفعة نسبيًا في الصرف القوميّ (29.3%)، بينما مُنح مجال التشغيل الوزن الأقلّ بسبب حصّته المتدنّية في الصرف القوميّ (5% فقط).

يعرض العمود الأكثر يسارًا في الجدول 8 الحصّة الموزونة لكلّ واحدة من الدلائل. حاصل جمع هذه الحصص يشكّل المؤشّر الموزون وهو 0.2845. ولكلّ واحد من المؤشرات التجميعيّة نسبة مساهمة في العلامة الموزونة للمؤشّر.

مساهمة كلّ واحد من المؤشرات لدرجة المؤشّر الموزون تتعلّق بقيمة كلّ واحد من المؤشرات التجميعيّة، وبالوزن الذي مُنح لكلّ واحد منها. يحمل مؤشّر الرفاه الاجتماعيّ المساهمة الأكبر بسبب مستوى عدم المساواة الأعلى الذي يعكسه، وبسبب حصّته الكبيرة في الإنفاق القوميّ (25.1%).

الجدول 8: حساب المؤشّر الموزون، مؤشّر المساواة 2006×

المجال	درجة المؤشّر	مصروفات قوميّة (بملايين الشواقل)	نسبة المصروفات القوميّة	نسبة المساهمة في المؤشّر الموزون	حصّته الموزونة
التعليم	0.3420	45,293	20.6%	24.7%	0.0704
الصحّة	0.2076	44,090	20.0%	14.6%	0.0416
الإسكان	0.1445	64,583	29.3%	14.9%	0.0424
التشغيل	0.3882	10,901	5.0%	6.8%	0.0192
الرفاه الاجتماعيّ	0.4418	55,290	25.1%	39.0%	0.1110
المجموع		**220,157**	**100.0%**	**100.0%**	**0.2845**

× يتطرّق مؤشّر المساواة 2006 إلى معطيات جُمعت في الفترة الواقعة بين العامين 2000-2005

القسم الرابع: ملحق إحصائيّ

المؤشّر التجميعيّ

1. مقدّمة

خلق تنامي السيرورات الاجتماعيّة والاقتصاديّة والسياسيّة في الدول المتطوّرة، وخصوصًا منذ مطلع التسعينيّات، خلق حاجة متنامية لتطوير وبناء دلائل المساواة. وتنبع الحاجة لتطوير دلائل المساواة الكمّيّة من تعاظم الوعي والالتزام في صفوف صُنّاع القرار والمنظّمات الاجتماعيّة لمبدأ المساواة بين المجموعات المختلفة داخل المجتمع.

يجري احتساب المؤشّر بالاعتماد على دلائل ومتغيّرات عديدة ومتنوّعة- تلك التي تغطّي مجالات عدّة (التربية والتعليم، الصحّة، الاقتصاد، السياسة، الرفاه الاجتماعيّ، وغير ذلك)، والتي يمكن بواسطتها عقد مقارنات بين المجموعات السكّانيّة. تتميّز الدلائل التي تشكّل قاعدة التحليل بالصفات التالية:

أ. تعتمد على وحدات دراسة وتمحيص (أفراد /عائلات /مجموعات سكّانيّة/ منطقة جغرافيّة/ دولة).

ب. تُوجّه (عند القيام برصد الموارد) و/أو تعكس (في حالة المردودات) أهدافًا اجتماعيّة، واقتصاديّة، أو سياسيّة.

ج. تعكس نتيجة عدديّة.

د. تعكس معايير للتغيير.

هـ. تعكس صورة واسعة قدر المستطاع في المجال الذي هو موضع البحث والتمحيص.

و. تُمكّن من القيام بمتابعة متواصلة على محو الزمن.

تكمن الأفضليّة الواضحة لمؤشّر المساواة في أنّه يوفّر تجسيدًا كمّيًّا واحدًا، متعدّد الأبعاد، ويعكس المزج الموزون لغياب المساواة بين المجموعات. ليس ثمّة تعريف واحد لمصطلح «المساواة»، لكن الفكرة السائدة في الكثير من الأبحاث تساند الحصيلة. وبما أنّ المساواة هي أمر نسبيّ، فإنّ المؤشّر يعتمد على مجموعة مرجع (غالبًا تكون تلك هي المجموعة «القويّة»). بعض الذين يختلفون مع هذا المنهج يفضّلون «المنهج المطلق»: تحديد عتبة «موضوعيّة»، وقياس المسافة منها. في هذا البحث، فضّلنا رأي الأغلبيّة، وحدّدنا أنّ المجموعة السكّانيّة اليهوديّة هي مجموعة المرجع بالنسبة للمجموعة السكّانيّة العربيّة.

من المهمّ أن تُجسّد عمليّة بناء المؤشّر اتّفاقًا واسعًا قدر الإمكان حول دلالات مصطلح المساواة. ويجب كذلك الأخذ بعين الاعتبار عرضه النظريّ، ووضوح النتائج ومرونتها.

2. متطلّبات عمليّة من المؤشّر

1. يجب ضمان أن يوفّر المؤشّر إمكانيّة تشخيص التوجّهات والتغيُرات والتحوّلات في وضعيّة عدم المساواة على امتداد محور زمنيّ، كي يصبح بالإمكان توجيه صُنّاع القرار للعمل على تقليصه. لذا، على مؤشّر المساواة أن يعتمد على إجماع واسع قدر الإمكان.

2. كي تشكّل نتائج المؤشّر واستنتاجاته أرضًا خصبة لأبحاث جديدة، عليه أن يكون ذا بعد تطبيقيّ وعمليّ، وذا قيمة، وأن لا يكون عصيًّا على الفهم.
3. يحمل المؤشّر دلالة سياسيّة واسعة، تتولّد بشكل خاصّ لكونه لا يتعلّق بمتغيّرات مطلقة تحمل بدورها انحرافًا كبيرًا.
4. لانتقاء الدلائل والمتغيّرات التي يشملها المؤشّر تأثير حاسم على سريانه وعلى جودة نواتجه. لذا ثمّة حاجة للاعتماد على أكبر إجماع ممكن، والارتكاز على آراء الخبراء في المجالات التي يعالجها.
5. الإكثار من الدلائل والمتغيّرات قد يضرّ بفهم نواتج المؤشّر، وبالتالي قد يضرّ بعمليّة تصحيحها. لذا يجب العمل على خلق التوازن بين عدد المتغيّرات التي يتكوّن منها المؤشّر وبين درجة لائقة لتفسير ووضوح دلالاته.
6. يُفترض في المؤشّر أن يحمل بعدًا تطبيقيًّا وأن يكون موثوقًا، في كلّ ما يتعلّق بالمقارنة بين المجموعات، وكذلك بالنسبة للمحور الزمنيّ. بالإضافة إلى ذلك، عليه أن يحمل صفات إحصائيّة متعارفًا عليها في هذا النوع من الدلائل.
7. على غرار دلائل من هذا النوع، يمكن حصر قِيمِه بين 0 وَ 1، أو بين 1 وَ -1، أو بين 0 وَ 100.
8. يُمكّن المؤشّر من التنبّؤ بالتغييرات في مستوى عدم المساواة نتيجة التغييرات الحاصلة في الدلائل والمتغيّرات.
9. يتميّز المؤشّر بسريان (Validity) بنيويّ على مستويين اثنين: سريان مُميّز (سريان خارجيّ) وسريان تَجمّع (سريان داخليّ). يضمن الأوّل أن يعكس المؤشّر قوّة عدم المساواة بين المجموعات، ويضمن الثاني أن يلائم المؤشّر مؤشرات أخرى تفحص نفس الفجوات في نفس المجالات في نفس الوقت وَ/ أو على امتداد الزمن مثل مؤشّرَيْ Gini وَ Atkinson (Weymark, 2004).

3. المؤشّر التجميعيّ والمفهوم

بغية القيام بتقدير كمّيّ للفجوة في الموارد التي تتوافر للمجموعات السكّانيّة التي يتشكّل منها المجتمع، وَ/ أو طريقة استخدامها، هنالك حاجة لمؤشّر تجميعيّ يمنح وزنًا ملائمًا لكلّ متغيّر ولكلّ مجموعة سكّانيّة، ويأخذ بعين الاعتبار درجة الاختلاف بين المجموعات السكّانيّة بالنسبة لكلّ دليل ومتغيّر. تحتوي الأدبيّات البحثيّة على مجموعة متنوّعة من المؤشرات التي طُوِّرت بغية القيام بمقارنات مختلفة: بين الجنسين ((Plantenga & Others، 2003 (Federal Provincial, Canada، 1997))، (Warren، 2000 and Kristiansen 2001)؛ بين مجموعات إثنيّة في المجالات الاجتماعيّة والاقتصاديّة (National ؛ Morial، 2005 Urban League, USA، 2004). يتمحور بعض هذه المؤشرات في الفجوة بين مجموعات فرعيّة اصطناعيّة (تشارنيخوفسكي وآخرون، 2003)، وبعضها -كمؤشّر جيني مثلاً- يقوم بفحص الفجوات بين الأفراد (Shorrocks & Wan، 2004).

جرى التطرّق إلى الفكرة الأساسيّة للمؤشّر المقترَح في دراسة مقارنة أجرتها مؤسّسة التأمين الوطنيّ ومجموعة من الباحثين البلجيكيّين، حيث أوصى هؤلاء بإجراء مقارنة في درجة حماية السكّان المسنّين بين غالبيّة الدول الأوروبية (وإسرائيل بينها) (Guillaume & Others، 1995: كوهين ويعكوف، 1966). اختيار المتغيّرات ذات العلاقة للمقارنة يشير إلى مبدأ التكلفة- الفائدة في المجالات التي جرت دراستها (التربية؛ التشغيل؛ الإسكان والتخطيط؛ الصحّة؛ الرفاه الاجتماعيّ). بعد عرض المعطيات على امتداد السنين، أجريت عمليّة موازنة أخذت بعين الاعتبار حجم المجموعتين

السكّانيّتين. التعبير الحاصل يُعبّر بالنسب المئويّة عن معطيات المعدّل في كلّ واحدة من المجموعات السكّانيّة. في المرحلة الأخيرة، جرت معايرة المعدّلات في الانحراف المعياريّ المشترك بغية الوصول إلى وحدات قياس موحّدة لجميع المتغيّرات. ضمُّ الوحدات المُعايرة يخلق مؤشّرًا تجميعيًّا للمجال الذي يخضع للبحث. يتمخّض عن ذلك أنّ مغزى عدم المساواة ينعكس في الفجوة بين المعدّل الموزون العامّ للمجموعة السكّانيّة كافّةً، وبين حصّة كلّ مجموعة سكّانيّة فرعيّة في المعدّل الموزون العامّ.

الأهمّيّة النسبيّة لكلّ متغيّر تتحدّد حسب مبدأ التوزين الحياديّ، الذي يرتكز على الانحراف المعياريّ الذي يُحسب للمتغيّر. هذا المنهج يحظى بانتشار واسع في المؤشرات التجميعيّة لقياس مجال محدّد، والتي ترتكز على مبدأ النقص النسبيّ (Relative Deprivation) (Delhausse & Others، 1993).

4. عرض رياضيّ

يتمثّل كلّ متغيّر بواسطة المعدّل على امتداد السنوات ويشار إليه بـ c_i.

i يشير إلى متغيّر معطى من أصل n متغيّرات مختلفة. لكلّ فاكتور c_i هنالك c_{ij}، حيث يشير j إلى مجموعة سكّانيّة معطاة من مجموع m مجموعات سكّانيّة فرعيّة (في الحالة الماثلة أمامنا m=2، يهودَ وعربًا)

يمكن احتساب قيمة معدّلة لكلّ متغيّر i للمجموع العام للسكّان (ويشار إليه بـ c_i) على النحو التالي:

$$mc_i = \sum_{j=1}^{m} p_j c_{ij}$$

بحيث يكون عامل (فاكتور) p_j التوزين للمجموعة السكّانيّة j ويسري $\sum_{j=1}^{m} p_j = 1$

بغية ضمّ متغيّرات مختلفة جرى قياسها بوحدات مختلفة، تتمّ مُعايرة كلّ فاكتور c_i لفاكتور جديد، بحيث:

$$N_{ij} = p_j c_{ij} / mc_i$$

لذا، لكلّ i يتولّد متغيّر ثنائيّ مع تلاؤم مقادير (Proportions) $\sum_{j=1}^{m} N_{ij} = 1$ ، مع معدّل يساوي $\overline{N_i} = \sum_{j=1}^{m} N_{ij}$

وانحراف معياريّ يساوي $S_i = (\overline{N_i} * (1-\overline{N_i}))^{0.5}$

نعرّف فاكتور من الشكل $IND_j = \sum_{j=1}^{n} \frac{(\overline{N_i} / S_i)}{(p_i / S_i)}$

نقوم باحتساب المؤشّر التجميعيّ لكلّ واحدة من المجموعات السكّانيّة الفرعيّة بالتعامل مع المجال الخاضع للبحث ويشار إليه بـ IND_j كالمجموع الكلّيّ الموزون لفاكتور المتغيّرات المعدّل لنفس المجموعة السكّانيّة الفرعيّة ($\overline{N_i}$)، بحيث يكون الوزن الممنوح للمتغيّر المقلوب للانحراف المعياريّ S_i. الحصّة في معادلة IND_j موازية للنسبة بين « الموجود- Observation" وبين «المتوقّع- Expectation".

المؤشّر IND_j احتُسب لكلّ مجموعة فرعيّة على انفراد، وعلى هذا النحو تولّد مؤشّر نسبيّ جديد، وهو النسبة بين الفرق بين مؤشّر المجموعتين السكّانيّتين الفرعيّتين المقسوم على القيمة القصويّة للمؤشّر بين المجموعتين السكّانيّتين الفرعيّتين وأشير إليه بـ *index*.

إذًا النتيجة أنّه بوجود مجموعتين سكّانيّتين فرعيّتين، فعندها $j=1,2$ والمؤشّر معرّف كـ:

$$index = \frac{IND_1 - IND_2}{Max\,(IND_1, IND_2)}$$

دالّة الـ $Max\,(.,.)$ تعكس التكميل (التحويل) الذي يجب تنفيذه كتعبير عن العامل كي نتوصّل إلى المساواة للمجموعة السكّانيّة الفرعيّة التي تعاني من التمييز.

من المهمّ أن نشير هنا أنّه بغية المحافظة على تجانس تأثير التغيير في قيم معدّل المتغيّر الخاضع للبحث، جرى تصنيف المتغيّرات في التحليل حسب طابع تأثيرها على المساواة. على سبيل المثال، عندما يقلّ معدّل عدد الطلاّب في الصفّ في المدرسة الابتدائيّة لدى السكّان العرب- عندها من المتوقّع أن يتحسّن مؤشّر المساواة وبذلك يشير إلى ارتفاع في المساواة. إزاء ذلك، خضعت متغيّرات ذات تأثير سلبيّ على المساواة، خضعت لعمليّة تحويل وهي 1 يُقسم على معدّل المتغيّر، ولا يحصل تغيير في سائر المتغيّرات. المتغيّرات التي خضعت للتغيير أشير إليها بالحرف V (راجعوا مفتاح المتغيّرات ص73)

قيمة المؤشّر *index* تتحرّك بين -1 **حتّى** 1. عندما تكون قيمة المؤشّر صفرًا، فهو يشير إلى المساواة التامّة. وكلّما انحرف المؤشّر نحو قيمة (1) دلّ الأمر عندها على عدم مساواة أكبر لصالح مجموعة المرجع (فيما يلي: المجموعة السكّانيّة «أ»، وهي المجموعة السكّانيّة اليهوديّة في الحالة الماثلة أمامنا). وعلى غرار ذلك، كلّما انحرف المؤشّر نحو قيمة ناقص واحد (-1) أشار الأمر إلى عدم مساواة أكبر للمجموعة السكّانيّة «ب» (العرب).

تُمنح في معادلة المؤشّر أهمّيّة كبيرة لقيمة بارامتر (عامل متغيّر في التجربة) التوزين في معادلة المؤشّر. لذا، يجب وضع قيمة ذات معنى (يمكنها أن تكون مختلفة بالنسبة لدلائل ومتغيّرات مختلفة)، تعكس سياسة وَ/ أو توزيعًا حقيقيًّا، أو بدلاً من ذلك كتلاؤم في المقدار بين مجموعتين سكّانيّتين فرعيّتين.

5. صفات ومميّزات لمؤشّر *index*

1. مدى قيم المؤشّر يتحرّك بين -1 حتّى 1.

2. قيمة المؤشّر تقترب من (1)، عندما تقترب جميع قيم المتغيّرات للمجموعة الفرعيّة ب من الصفر وَ/ أو إنّها متدنّية بدرجة كبيرة من قيم المتغيّرات للمجموعة الفرعيّة «أ». تقترب قيمةٌ ما نحو (-1) عندما تقترب جميع قيم المتغيّرات للمجموعة الفرعيّة «أ» من الصفر وَ/ أو إنّها متدنّية بدرجة كبيرة من قيم متغيّرات المجموعة الفرعيّة «ب». تكون قيمة المؤشّر قريبة أو متساوية مع الـ (0) عندما تكون قيم المتغيّرات في المجموعتين الفرعيّتين متقاربة أو متساوية.

3. يتعامل المؤشّر بشكل جيّد مع التغيّرات المتطرّفة، في قيم المتغيّرات في التحليل وكذلك في بارامتر (عامل متغيّر في التجربة) التوزين. أيّ تغيير حادّ لصالح مجموعة المرجعيّة الفرعيّة يدفع المؤشّرَ باتّجاه عدم المساواة، أي إنّه يقترب من (1)، وفي المقابل كلّ تَغيُّر متطرّف لغير صالح مجموعة المرجعيّة الفرعيّة يدفع المؤشّرَ باتّجاه المساواة، أي إنّه يقترب من الـ (0).

4. بما أنّ بارامتر الموازنة موحّد وثابت، عندها يُفضي التحسّن في قيمة المتغيّرات في صفوف المجموعة السكّانيّة «ب» إلى تحسّن في درجة المساواة في المؤشّر. بالإضافة إلى ذلك، يعزّز كلّ تراجع في قيمة المتغيّرات في المجموعة السكّانيّة «أ» (بافتراض أن لا تغيير في قيمة متغيّرات المجموعة «ب») يعزّز درجة المساواة في المؤشّر.

5. كلّ تغيير في بارامتر المَوْزَنة، وأيّ تغييرات في قيمة المتغيّرات، كما يوصف أعلاه، قد يؤثّر على المؤشّر باتّجاهات معاكسة، وتتحدّد قيمة المؤشّر النهائيّ حسب قوّة التغيير.

6. كلّما كان انتشار المتغيّرات مماثلاً بمفهوم التساوي بين عزم (moment) أوّل (معدّل) وعزم ثانٍ (اختلاف)، بين المجموعتين السكّانيّتين، عندها تقترب قيمة المؤشّر من الصفر.

7. يأخذ المؤشّر index بالحسبان قيمة المتغيّر i المُعاير للمجموعة k وكذلك المسافة بين المتغيّر i في المجموعة k وبين المتغيّر i في المجموعة k.

8. مؤشّر (index) كدالّة لبارامتر المَوْزَنة قسمت في الحيّز ما عدا الأطراف (في الأطراف قيمة المؤشّر تساوي الصفر، لعدم تواجد فرضيّة وجود مجموعتين فرعيّتين)، وذلك عقب المعايرة التي أُجريت لقيمة المتغيّر الـ i والذي تمت معايرتُه في مسافة بين المجموعتين أ وَ ب، أي بالانحراف المعياريّ لمتغيّر ثنائي يتغيّر بالتلاؤم مع تغيّر تلاؤم المقادير.

9. يمكن استخدام قيم مختلفة لبارامتر المَوْزَنة لمتغيّرات مختلفة، وبالطبع من خلال المحافظة على الدلالة ذات الارتباط بالمَوْزَنة المقترحة.

10. نفترض إننا نعرف نوع توزيع المتغيرات في الشريحة السكانية (أ) وفي الشريحة السكانية (ب)، وأيضا نعرف إن توزيع المتغيرات في الشريحة السكانية (أ) يختلف عن توزيع المتغيّرات في الشريحة السكانية (ب) من ناحية قيمة المعدّل وقيمة الانحراف المعياري ، لذا نقول أن هناك قيمة a تابعة لمؤشر الموازنة المعرف ب- a حيث يتحقق به index > 0 (عدم مساواة) لصالح شريحة السكان المرجعية. لكن عندما يتحقق $1 > a > a$ وأيضا يقترب من القيمة (1) فإن المؤشر index يقترب من قيمة المساواة. هذه الصفة تُبيّن ما يلي: إذا كانت الفجوة كبيرة بين الشريحتين السكانيتين، فهنالك مجال لمؤشر الموازنة المعرف ب- $(a, 0)$ بين القيم، حيث قيمة المؤشر index تقترب من قيمة المساواة بالرغم من ارتفاع نسبة شريحة السكّان المرجعيّة ، وهذا يؤكد وجود درجة ثابتة من عدم المساواة بنطاق الدلائل المعمول بها في التحليل الإحصائي.

6. المؤشّر الموزون النهائيّ

بالتوافق مع توجيه أعضاء اللجنة القياديّة لبناء مؤشّر المساواة، يقوم المؤشّر الموزون بتلخيص لخمسة مجالات (التعليم؛ الصحّة؛ الإسكان؛ التشغيل؛ الرفاه) والذي سيُمَوْزَن تبعًا لوزن كلّ واحد من المجالات في الإنفاق القوميّ. يرجع منطق المَوْزَنة في الإنفاق القوميّ إلى حقيقة كون الإنفاق القوميّ في كلّ واحد من المجالات يشمل الإنفاق العامّ (الحكومة، والحكم المحلّيّ، والمؤسّسات غير الربحيّة) وكذلك إنفاق الاقتصاد المنـزليّ الفرديّ.

مجموع مركّبات حاصل ضرب قيم المؤشرات في المجالات الخمسة في النسب المئويّة للإنفاق القوميّ، يَعرِض المقابل النهائيّ بين رصد الحكومة واقتصاد المنازل وبين الموارد الفعليّة، أي امتحان النتيجة في كلّ المجالات مجتمعةً.

1. الإنفاق القوميّ على التربية والتعليم

حسب تعريف دائرة الإحصاء المركزيّة، يشمل الإنفاق القوميّ في مجال التعليم إنفاق مؤسّسات التعليم قبل الابتدائيّ، والتعليم الابتدائيّ، والثانويّ، والنظريّ، والمعاهد الدينيّة (يشيفا) والمدارس التوراتيّة، ومؤسّسات التعليم فوق الثانويّ، ومؤسّسات التعليم العالي، ومؤسّسات دورات الكبار والاستكمالات. حصّة الإنفاق العامّ (الصرف المباشر للحكومة، صرف

الحكم المحلّيّ والمؤسّسات غير الربحيّة)، من مجموع الإنفاق القوميّ على التعليم هو نحو 74.4%، بينما تشكّل حصّة الإنفاق الخاصّ (شراء خدمات تربويّة من قطاعات أخرى، تحويلات الاقتصاد المنـزليّ للحكومة والحكم المحلّيّ والمؤسّسات غير الربحيّة) نحو 25.6%.

مجموع الإنفاق على التعليم لعام 2005 (أسعار جارية)= 45,293 مليون شيكل.

ب. الإنفاق القوميّ على الصحّة

الإنفاق القوميّ على الصحّة حسب دائرة الإحصاء المركزيّة يُميّز بين الإنفاق الجاري وبين الاستثمار في المتلكات الثابتة. يشمل الإنفاق الجاري خدمات الصحّة بأنواعها ومصروفات مباشرة لاقتصاد المنازل على الأدوية والأجهزة الطبيّة. يشمل الاستثمار في المتلكات الثابتة إقامةَ المباني وشراءَ التجهيزات للمؤسّسات التي توفّر الخدمات الصحّيّة. حصّة الإنفاق القوميّ (الصرف المباشر للحكومة، صرف الحكم المحلّيّ والمؤسّسات غير الربحيّة) من مجموع الإنفاق القوميّ على الصحّة يصل إلى نحو 69.3%، بينما تشكّل حصة الإنفاق الفرديّ (مصروفات الاقتصاد المنـزليّ) نحو 30.7%.

مجموع الإنفاق على الصحّة في العام 2005 (أسعار جارية)= 44,090 مليون شيكل.

ج. الإنفاق القوميّ على الإسكان

الإنفاق القوميّ على الإسكان -حسب تعريف دائرة الإحصاء المركزيّة- يقدّر على أساس النموّ في مساحة البناء المُعَدّ للسكن وحسب ارتفاع أسعار خدمات الإسكان في الاقتصادات المنـزليّة، وهي الصيانة الجارية للشقّة، واستهلاك خدمات شقّة بملكيّة السكّان، وجرى احتسابها بتقييد أجر بديل لشقّة في شقق متساوية من حيث المساحة في بلدة أو منطقة معطاة.

وأُخذت معطيات أجر الشقّة من ثلاثة مصادر:

1. استطلاع أجر الشقّة الجاري الذي يُنفّذ ضمن مؤشّر الأسعار للمستهلك.
2. معطيات أجر الشقّة لاقتصادات البيوت التي يسكن أصحابها في شقق مستأجرة، مأخوذة من استطلاع مصروفات اقتصاد البيت نفسه.
3. مصادر خارجيّة.

بالنسبة للشقق التي بالمفتاحيّة، يُعزى الفرق بين أجر الشقّة المدفوع فعليًّا وبين أجر الشقّة الكامل، كما جرى الحصول عليه من المصادر الثلاثة التي ذُكرت سابقًا. حصّة الإنفاق العامّ (المصروفات المباشرة لوزارة الإسكان: مِنَح وسوبسيديا- بند ميزانيّة رقم -24 بمبلغ 2,400 مليون شيكل، إسكان- بند ميزانيّة رقم -07 بمبلغ 4,700 مليون شيكل) من مجموع الإنفاق القوميّ للإسكان، نحو 0.11%، بينما تشكّل حصّة الإنفاق الفرديّ (الاقتصاد المنـزليّ) نحو 89.0%.

المجموع العامّ للإنفاق على الإسكان للعام 2005 (أسعار جارية)= 64,583 مليون شيكل.

د. الإنفاق القوميّ على التشغيل

لم تقم دائرة الإحصاء المركزيّة بتقدير الإنفاق القوميّ على التشغيل. وبالتشاور مع البروفيسور يوسي ياهاف (عضو اللجنة التوجيهيّة)، والسيّدة سولي بيليغ (مديرة كبيرة في قسم الماكرو- اقتصاد في دائرة الإحصاء المركزيّة)،

والسيّد أمير دافيدسون (رئيس مجال حسابات الحكومة والخدمات الاجتماعيّة في دائرة الإحصاء المركزيّة)، تقرَّر أن يجري احتساب الإنفاق بشكل مباشر من ميزانيّة الدولة للعام 2005. أجريت الحوسبة من خلال استطلاع جميع بنود الميزانيّة في جميع الوزارات الحكوميّة ذات الارتباط بتشجيع التشغيل. حصّة الإنفاق العامّ (الإنفاق المباشر للوزارات الحكوميّة ذات الارتباط بالتشغيل، ولا سيّما وزارة الصناعة والتجارة) من مجموع الإنفاق القوميّ على التشغيل تساوي 100%، بينما تساوي حصّة الإنفاق الخاصّ 0.0%.

الجدول 1: بنود الميزانيّة التي عُزيت للإنفاق على التشغيل حسب الوزارة المنفّذة ورقم البند- 2005

اسم الوزارة/ البند الرئيسيّ	اسم البند الفرعيّ	رقم البند الفرعيّ	مجموع الصرف (ملايين الشواقل)
ديوان رئيس الحكومة	مساعدة للأفراد- تشغيل	040611	63
	مساعدة المصالح	040612	310
وزارة الماليّة	إرشاد وتأهيل عاملين	050707	1
	مشروع "عتيديم" للقطاع العامّ	050708	2
	استثمار في الشركات (قطارات إسرائيل، أجسام مأزومة، وغيرها)	8306 830602 830603	2,390
وزارة الأمن الداخليّ	تشغيل وإنتاج	071010	8
وزارة التربية والثقافة والرياضة	استكمال وإرشاد	202203	12
وزارة الرفاه الاجتماعيّ	تشغيل المعاقين في أجسام عامّة وتجاريّة	230618	65
	وحدة العمّال الأجانب	68	42
وزارة الصحّة	استكمال وإرشاد	240402	2
وزارة استيعاب القادمين الجدد	مساعدة في تطوير التشغيل في القطاع العامّ	300219	20
	مساعدة في تشغيل القادمين الجدد	300220	92
	مساعدة في تشغيل القادمين المستقلّين- مبادرات مهنيّة	300223	9
دعم منتوجات عامّة		32	4,321
وزارة الصناعة والتجارة		36	1,615
	دعم فروع الاقتصاد	38	1,607
	دعم فروع الصناعة	76	107
وزارة السياحة		37	204
سوبسيديا للاعتمادات الماليّة وتخفيض الأسعار	تأمين الربط بالفروع المختلفة في الاقتصاد (تأمين الربط بالمؤشّر وَ/ أو قيمة العملة، دعم اعتمادات ماليّة للفرع وغيرها)	44 4405 4409	31
المجموع الكلّيّ			10,901

المجموع العامّ للإنفاق على التشغيل لعام 2005 (أسعار جارية)= 10،901 مليون شيكل.

هـ. الإنفاق القوميّ على الرفاه

الإنفاق القوميّ على الرفاه (دائرة الإحصاء المركزيّة، التأمين القوميّ 2005) بما في ذلك المجموع العامّ للدعم الماليّ لمؤسّسة التأمين الوطنيّ، يصل إلى 42،326.8 مليون شيكل، ميزانيّة التنفيذ لوزارة العمل والرفاه نحو 4،063 مليون شيكل، وكذلك دعوم عينيّة لمؤسّسة التأمين الوطنيّ، سلطات محلّيّة، مؤسّسات قوميّة، مؤسّسات غير ربحيّة حكوميّة ووزارة العمل والرفاه نحو 8،900 مليون شيكل. حصّة الإنفاق القوميّ (مصاريف مباشرة للحكومة، مؤسّسة التأمين الوطنيّ، صرف الحكم المحلّيّ، مؤسّسات غير ربحيّة ومؤسّسات قوميّة) من مجموع الإنفاق القوميّ للرفاه نحو 56.0% ، بينما تصل حصّة الإنفاق الفرديّ (تحويلات لمؤسّسة التأمين الوطنيّ) نحو 44%.

المجموع العامّ للإنفاق على الرفاه لعام 2005 (أسعار جارية) = 55،290 مليون شيكل.

مجموع الإنفاق القوميّ في المجالات الخمسة بأسعار 2005: نحو 220،157 مليون شيكل.

و. طريقة الاحتساب

احتساب المؤشّر جرى من خلال استعمال اللائحة الإلكترونيّة إكسل (excel). استُخدمت طريقة الماكرو للبرمجيّة بغية تنفيذ تمثيل أدوار لدرجة حساسية قيمة المؤشّر لتغييرات القيم. فعلى سبيل المثال، فُحصت حساسية المؤشّر لتغييرات في بارامتر المَوْزَنة، ولتغييرات في قيم المتغيّرات والدلائل المختلفة للمجموعتين السكّانيّتين في جميع المجالات.

مفتاح المتغيّرات

ملاحظة: المتغيّرات المشار إليها بـِ V هي متغيّرات خضعت لتحويل عكسيّ، بغية خلق توحيد في قياس اتّجاه التأثير على المؤشّر.

مجال الإسكان	
دلائل	متغيّرات
توافر الإسكان	1. نسبة الملكيّة على الشقّة
رفاهية الإسكان	2. عدد الغرف في الشقّة 3. معدّل الأفراد في الشقّة
جودة الإسكان	4. معدّل الإنفاق الشهريّ على الإسكان
	5. معدّل الإنفاق الشهريّ على مدفوعات الأرنونا

مجال الصحّة	
دلائل	متغيّرات
متوسّط العمر المتوقّع	1. متوسّط العمر المتوقّع عند الولادة للذكور 2. متوسّط العمر المتوقّع عند الولادة للإناث
نسب الوفاة	3. نسبة وفيات الرضع (V) 4. نسبة الوفيات لألف نسمة في صفوف الذكور في سنّ 1-4 (V) 5. نسبة الوفيات لألف نسمة في صفوف الذكور في سنّ 10-14 (V) 6. نسبة الوفيات لألف نسمة في صفوف الذكور في سنّ 20-24 (V) 7. نسبة الوفيات لألف نسمة في صفوف الذكور في سنّ 40-44 (V) 8. نسبة الوفيات لألف نسمة في صفوف الذكور في سنّ 60-64 (V) 9. نسبة الوفيات لألف نسمة في صفوف الذكور في سنّ 80-84 (V) 10. نسبة الوفيات لألف نسمة في صفوف الإناث في سنّ 1-4 (V) 11. نسبة الوفيات لألف نسمة في صفوف الإناث في سنّ 10-14 (V) 12. نسبة الوفيات لألف نسمة في صفوف الإناث في سنّ 20-24 (V) 13. نسبة الوفيات لألف نسمة في صفوف الإناث في سنّ 40-44 (V) 14. نسبة الوفيات لألف نسمة في صفوف الإناث في سنّ 60-64 (V) 15. نسبة الوفيات لألف نسمة في صفوف الإناث في سنّ 80-84 (V)
نسبة المدخّنين	16. نسبة المدخّنين للذكور (V) 17. نسبة المدخّنات للإناث (V)

مجال التعليم	
دلائل	متغيّرات
موارد جهاز التعليم	1. معدّل عدد الطلاّب في الصفّ في المرحلة الابتدائيّة (V) 2. معدّل عدد الطلاّب في الصفّ في المرحلة فوق الابتدائيّة (V) 3. معدّل عدد الطلاّب في الصفّ في المرحلة الابتدائيّة والمرحلة فوق الابتدائيّة (V)
بنية تحتية تربويّة	4. معدّل يوازي بالقيمة لوظائف تعليميّة كاملة للصفّ الواحد
المردودات	5. نسبة أصحاب 0-8 سنوات دراسية (V) 6. نسبة أصحاب 13-15سنوات دراسيّة 7. نسبة أصحاب 16 سنة دراسيّة فما فوق 8. متوسّط عدد سنوات الدراسة بين السكّان 9. نسبة التسرّب بين طلاّب الصفوف التاسعة- الثانية عشرة (V) 10. نسبة مستحقّي شهادة البجروت من مجموع طلاّب الصفوف الثانية عشرة 11. نسبة حاملي شهادة البجروت التي تستوفي الحدّ الأدنى للجامعات من المجموع الكلّيّ لطلاّب الصفوف الثانية عشرة 12. نسبة الطلاّب الجامعيّين في سنّ 20-34

مجال التشغيل	
دلائل	متغيّرات
المشاركة في القوّة العاملة	1. نسبة المشاركة في القوّة العاملة من مجموع الفئة العُمْريّة 15 2. . نسبة المشاركة في القوّة العاملة من مجموع الفئة العُمْريّة 15 للرجال 3. . نسبة المشاركة في القوّة العاملة من مجموع الفئة العُمْريّة 15 للنساء 4. . نسبة المشاركة في القوّة العاملة: سنّ 15-17 (V) 5. . نسبة المشاركة في القوّة العاملة: سنّ 18-24 6. . نسبة المشاركة في القوّة العاملة: سنّ 25-34 7. . نسبة المشاركة في القوّة العاملة: سنّ 35-44 8. . نسبة المشاركة في القوّة العاملة: سنّ 45-54 9. . نسبة المشاركة في القوّة العاملة: سنّ 55-64 10. . نسبة المشاركة في القوّة العاملة: سنّ 65 فصاعدًا 11. نسبة المشاركة في القوّة العاملة المدنيّة في صفوف أصحاب سنوات دراسة 0-4 (V) 12. نسبة المشاركة في القوّة العاملة المدنيّة في صفوف أصحاب سنوات دراسة 5-8 (V) 13. نسبة المشاركة في القوّة العاملة المدنيّة في صفوف أصحاب سنوات دراسة 9-12 14. نسبة المشاركة في القوّة العاملة المدنيّة في صفوف أصحاب سنوات دراسة 13-15 15. نسبة المشاركة في القوّة العاملة المدنيّة في صفوف أصحاب سنوات دراسة 16+
غير المشغّلين	16. نسبة غير المشغّلين : المجموع (V) 17. نسبة غير المشغّلين : رجال (V) 18. نسبة غير المشغّلين : نساء (V)

مجال التشغيل - تكملة	
المشغّلين	19. نسبة المشغّلين حسب المهنة : أكاديميّة 20. نسبة المشغّلين حسب المهنة: مهن حرّة وتقنيّة 21. نسبة المشغّلين حسب المهنة: مديرون 22. نسبة المشغّلين حسب المهنة : عمّال مكتبيّات 23. نسبة المشغّلين حسب المهنة: وكلاء، وكلاء مبيعات وعمّال خدمات 24. نسبة المشغّلين حسب المهنة: عمّال مهنيّون في الزراعة (V) 25 نسبة المشغّلين حسب المهنة: عمّال مهنيّون في الصناعة والبناء وآخرون (V) 26. نسبة المشغّلين حسب المهنة: عمّال غير مهنيّين (V) 27. نسبة المشغّلين في فرع الزراعة (V) 28. نسبة المشغّلين في فرع الصناعة 29. نسبة المشغّلين في فرع الكهرباء والماء 30. نسبة المشغّلين في فرع البناء (V) 31. نسبة المشغّلين في فرع التجارة بالجملة (V) 32. نسبة المشغّلين في فرع خدمات الاستضافة (V) 33. نسبة المشغّلين في فرع المواصلات، التخزين والاتصال 34. نسبة المشغّلين في فرع المصارف والتأمين والأموال 35. نسبة المشغّلين في فرع خدمات تجاريّة 36. نسبة المشغّلين في فرع إدارة عامّة 37. نسبة المشغّلين في فرع التربية والتعليم 38. نسبة المشغّلين في فرع خدمات الصحّة والرفاه والتمريض 39. نسبة المشغّلين في فرع الخدمات المجتمعيّة 40. نسبة المشغّلين في فرع خدمات للاقتصاد المنـزليّ
انتشار الفقر	41. انتشار الفقر في صفوف العائلات قبل مدفوعات التحويل والضرائب المباشرة (V) 42. انتشار الفقر في صفوف الأنفس قبل مدفوعات التحويل والضرائب المباشرة (V) 43. انتشار الفقر في صفوف الأولاد قبل مدفوعات التحويل والضرائب المباشرة (V) 44. انتشار الفقر في صفوف العائلات بعد مدفوعات التحويل (V) 45. انتشار الفقر في صفوف الأنفس بعد مدفوعات التحويل (V) 46. انتشار الفقر في صفوف الأولاد بعد مدفوعات التحويل (V) 47. انتشار الفقر في صفوف العائلات بعد مدفوعات التحويل والضرائب المباشرة (V) 48. انتشار الفقر في صفوف الأنفس بعد مدفوعات التحويل والضرائب المباشرة (V) 49. انتشار الفقر في صفوف الأولاد بعد مدفوعات التحويل والضرائب المباشرة (V)
تأثير مدفوعات التحويل والضرائب المباشرة على انتشار الفقر	50. نسبة تراجع انتشار الفقر في صفوف العائلات بعد مدفوعات التحويل 51. نسبة تراجع انتشار الفقر في صفوف الأنفس بعد مدفوعات التحويل 52. نسبة تراجع انتشار الفقر في صفوف الأولاد بعد مدفوعات التحويل 53. نسبة تراجع انتشار الفقر في صفوف العائلات بعد مدفوعات التحويل والضرائب المباشرة 54. نسبة تراجع انتشار الفقر في صفوف الأنفس بعد مدفوعات التحويل والضرائب المباشرة 55. نسبة تراجع انتشار الفقر في صفوف الأولاد بعد مدفوعات التحويل والضرائب المباشرة

مجال الرفاه الاجتماعيّ	
دلائل	متغيّرات
الإنفاق على الرفاه	1. مجموع معدّل الإنفاق (الحكومة والسلطات المحلّيّة) على الرفاه للفرد 2. معدّل الإنفاق الحكوميّ على الرفاه للفرد
القوّة العاملة والتشغيل	3. نسبة غير المشغّلين: رجال (V) 4. نسبة غير المشغّلين: نساء (V) 5. نسبة المشاركة في القوّة العاملة،الفئة العُمْريّة: 15-17 (V) 6. نسبة المشاركة في القوّة العاملة،الفئة العُمْريّة 18-24 7. نسبة المشاركة في القوّة العاملة،الفئة العُمْريّة : 25-34 8. نسبة المشاركة في القوّة العاملة،الفئة العُمْريّة: 35-44 9. نسبة المشاركة في القوّة العاملة،الفئة العُمْريّة: 45-54 10. نسبة المشاركة في القوّة العاملة،الفئة العُمْريّة: 55-64 11. نسبة المشاركة في القوّة العاملة،الفئة العُمْريّة: 65+
حجم الفقر وتاثير مدفوعات التحويل	12. انتشار الفقر في صفوف العائلات قبل مدفوعات التحويل والضرائب المباشرة (V) 13. انتشار الفقر في صفوف الأنفس قبل مدفوعات التحويل والضرائب المباشرة (V) 14. انتشار الفقر في صفوف الأولاد قبل مدفوعات التحويل والضرائب المباشرة (V) 15. انتشار الفقر في صفوف العائلات بعد مدفوعات التحويل (V) 16. انتشار الفقر في صفوف الأنفس بعد مدفوعات التحويل (V) 17. انتشار الفقر في صفوف الأولاد بعد مدفوعات التحويل (V) 18. انتشار الفقر في صفوف العائلات بعد مدفوعات التحويل والضرائب المباشرة (V) 19. انتشار الفقر في صفوف الأنفس بعد مدفوعات التحويل والضرائب المباشرة (V) 20. انتشار الفقر في صفوف الأولاد بعد مدفوعات التحويل والضرائب المباشرة (V) 21. نسبة تراجع انتشار الفقر في صفوف العائلات بعد مدفوعات التحويل 22. نسبة تراجع انتشار الفقر في صفوف الأنفس بعد مدفوعات التحويل 23. نسبة تراجع انتشار الفقر في صفوف الأولاد بعد مدفوعات التحويل 24. نسبة تراجع انتشار الفقر في صفوف العائلات بعد مدفوعات التحويل والضرائب المباشرة 25. نسبة تراجع انتشار الفقر في صفوف الأنفس بعد مدفوعات التحويل والضرائب المباشرة 26. نسبة تراجع انتشار الفقر في صفوف الأولاد بعد مدفوعات التحويل والضرائب المباشرة

مصـــــادر

أبو عصبة، خالد (2004). «جهاز التعليم العربيّ في إسرائيل»، لدى حسون شلومو وَأبو عصبة خالد (محرّران)، **يهود وعرب في إسرائيل في واقع متغيّر**. القدس: معهد فلورسهايمر للسياسات العامّة، 97-81.

أحدوت، ليئا، رفائيلا كوهين وَميري اندفيلد (2004). **حجم الفقر والفجوات في الدخل**. القدس: مؤسّسة التأمين الوطنيّ، شعبة البحث والتخطيط.

أحدوت، ليئا، رفائيلا كوهين وميري اندفيلد (2005). **حجم الفقر والفجوات في الدخل** 2004. القدس: مؤسّسة التأمين الوطنيّ، شعبة البحث والتخطيط.

أحدوت، ليئا (2006). «اتّجاهات التطوّر في جهاز التأمين الوطنيّ»، لدى ليئا أحدوت، استعراض **سنويّ** 2005- **مؤسّسة التأمين الوطنيّ**، 87-30.

أحدوت، ليئا، رفائيلا كوهين وميري أندفيلد (2006). «فقر وعدم مساواة في توزيع المدخولات»، لدى ليئا أحدوت (مُحرّرة)، **استعراض سنويّ** 2005. **مؤسّسة التأمين الوطنيّ**، 133-91.

بشارة، عزمي (2000). «عمليّة السيادة لم تُستكمَل بعد»، لدى يوسي دافيد (محرّر)، **دولة إسرائيل بين اليهوديّة والديمقراطية**، القدس: المعهد الإسرائيليّ للديمقراطيّة، 329-325.

بليخ، باروخ (2002). «ما هو العدل؟» **كافيرت**، 4 ، 11-9.

بن دافيد، دان (2003). "غياب المساواة والنموّ في إسرائيل"، **رفعون لكلكالاه** («فصليّة للاقتصاد»)، 50(1)، 23- 104.

بن دافيد، دان، أفنير أحيطوف، نُوّاح لفين إبشتاين، حايا شتاير (2004). **خارطة هيكليّة لتحسين وضع التشغيل في إسرائيل**. تل أبيب: جامعة تل أبيب.

تشارنيخوفسكي، دوف، ألكانا، يهوديت، أنسون، يونتان وشيمش، عنات (2003). **المساواة وجهاز الصحّة في إسرائيل: فقر نسبيّ كعامل خطر على الصحّة**. القدس: مركز دراسات السياسات الاجتماعيّة في إسرائيل.

تقرير وزير الصحّة حول التدخين في إسرائيل 2005-2004، تل هَشومير: وزارة الصحّة، المركز القوميّ لمتابعة الأمراض، (2005).

تقرير لجنة التحقيق الرسميّة لاستيضاح الصدامات بين قوّات الأمن ومواطنين إسرائيليّين في أكتوبر 2000 (2003). القدس: أيلول.

جربي، غيريس وّليفي، غال (2000). **الشرخ الاجتماعيّ - الاقتصاديّ في إسرائيل**. القدس: المعهد الإسرائيليّ للديمقراطيّة.

حسون، شلومو وَأبو عصبة، خالد (محرّران) (2004). **يهود وعرب في إسرائيل في واقع متغيّر**. القدس: معهد فلورسهايمر لدراسة السياسات العامّة.

حيدر، علي (محرر) (2005). **سياسة الحكومة تجاه المواطنين العرب**. القدس: سيكوي، الجمعيّة لدعم المساواة المدنيّة.

خمايسي، راسم (2004). **عوائق في تخطيط المدن والقرى العربيّة في إسرائيل**. القدس: معهد فلورسهايمر لدراسة للسياسات العامّة.

ديختير، شولي (محرّر) (2004). **تقرير سيكوي 2004-2003**. القدس: سيكوي- الجمعيّة لدعم المساواة المدنيّة.

ريخس، إيلي (محرّر) (2004). **القاضي (المتقاعد) ثيودور أور «عام على تقرير لجنة التحقيق الرسميّة للتحقيق في أحداث أكتوبر** 2000». جامعة تل أبيب، مركز موشيه ديان لدراسات الشرق الأوسط، برنامج كونراد أدينهاور للتعاون اليهوديّ العربيّ.

سموحا، سامي (2000). «الأمّة قبل الدولة»، لدى دافيد، يوسي (محرّر). **دولة إسرائيل: بين اليهوديّة والديمقراطية**. القدس: المعهد الإسرائيليّ للديمقراطيّة، 913-423.

سموحا، سامي (2004). «من أجل التوازن بين دولة «يهوديّة» وَ «ديمقراطيّة»، لدى حسون، شلومو وَأبو عصبة، خالد (محرّران) **يهود وعرب في إسرائيل في واقع متغيّر**. القدس: معهد فلورسهايمر لدراسات السياسات العامّة.

شاي، شموئيل، دهان، مومي، دفير، إيال وميرونيجيف، نتاليا (2000). **هل تُعرقل المساواة النموّ؟ حول العلاقة بين المساواة في الدخل والنموّ الاقتصاديّ**. القدس: معهد فان لير.

طربيه، جلال (2005). **الوضع الصحّيّ للسكّان العرب في إسرائيل 2004**. تل هشومير: وزارة الصحّة، المركز القوميّ لمتابعة الأمراض.

غابيزون، روت (1999). **هل يتمخّض الدمج عن المساواة؟ حالة جهاز التعليم في يافا**. رعنانا: مركز دراسات المجتمع العربيّ في إسرائيل، بيت بيرل.

غابيزون، روت وَعصام أبو ريا (محرّران) (1999). **الشرخ اليهوديّ- العربيّ في إسرائيل- مميّزات وتحدّيات**. القدس: المعهد الإسرائيليّ للديمقراطيّة.

الكتاب الإحصائيّ السنويّ لإسرائيل 2006. القدس: دائرة الإحصاء المركزيّة.

كوهين، رفائيلا وَشاؤول يعكوف (1996). "تحليل مقارن للحماية الاجتماعيّة في إسرائيل وفي دول أوروبا"، **استعراض سنويّ 1996/7**، مؤسّسة التأمين الوطنيّ، 209- 226.

نويبرغير، بنيامين (2000). «ديمقراطيّة مع أربع بقع»، لدى دافيد، يوسي (محرّر) **دولة إسرائيل بين اليهوديّة والديمقراطيّة**. القدس: المعهد الإسرائيليّ للديمقراطيّة، 317-311.

هلير، إيلا (2002). **تقرير واستعراض حول نموّ الفجوات الاجتماعيّة في إسرائيل في العقدين الأخيرين**. القدس: الكنيست، مركز الأبحاث والمعلومات.

يفتاحئيل، أورن (2005). "أنموذج "الديمقراطيّة الإثنيّة" وعلاقات اليهود والعرب في إسرائيل: أبعاد جغرافيّة، وتاريخيّة وسياسيّة"، لدى ليسك موشيه وهايلن، نيطاع (محرّران). **فجوات وعدم مساواة في إسرائيل**. رعنانا: الجامعة المفتوحة.

يفتاحئيل، أورن (2000). **الأراضي، التخطيط وغياب المساواة: توزيع الحيّز بين اليهود والعرب في إسرائيل**. تل أبيب: مركز أدفاه.

Annual Report on Equality and Non-Discrimination (2005). Brussels: European Commission, Directorate-General for Employment and Social Affairs.

.Dahl, Robert A. (1998). **On Democracy**. New Haven :Yale University Press

Delhausse, Bernard, Axel Luttgens & Sergio Perelman, (1993). “Comparing Measures of .Poverty and Relative Deprivation,” **Journal of Population Economics**. 6(1), 83-102

Economic Gender Equality Indicators (1997). Canada: Federal Provincial/Territorial .Ministers Responsible for the Status of Women

Guillaume Yaurait, Daniele Meulders and Philip Vanhuynegem, (1995). **Comparison of the Social Protection for old Age, Health-Care and Unemployment System in Twelve Countries of The European Union**. Discussion Paper DP 95/09, DULBEA-ETE, P. 35, .Universite Libre de Bruxelles

Kjeldstad, Randi and Jan Kristiansen. "Constructing a Regional Gender Equality Index: Reflections on First Experience With Norwegian Data", **Statistical Journal of The United Nations Economic Commission For Europe** 18, 41-49, (2001).

Morial, Marc H. (2004). **The State Of Black America 2004: The Complexity of Black Progress**. USA: National Urban Leaque.

Morial, Marc H. (2005). **The State of Black America 2005: Prescriptions of Change**. USA: National Urban Leaque.

Plantenga, Janneke, Hugo Figueiredo, Chantal Remery and Mark Smith, (2003). **Towards an EU Gender Equality Index: Feasibility Study Commissioned by and Presented to the European Commission**. BG: Utrecht School of Economics.

Shorrocks Anthony and Guanghua Wan (2004). **Spatial Decomposition of Inequality**. United Nation University: World Institute for Development Economics Research.

Warren, Clark (2000). **Economic Gender Equality Indicators 2000**. Ottawa: Status of Women Canada.

United Nations Development Programme (2005), "Inequality and Human Development" **Human Development Report 2005**. New York: United Nations Development Programme, 51-71.

Weymark, John A. (2004). The Normative Approach to **The Measurement of Multidimensional Inequality**. USA: Vanderbilt University, Department of Economics.

Zalta, Edward N. (ED.) (1998). **Stanford Encyclopedia of Philosophy**. Stanford, CA: Center for the Study of Language and Information, Stanford University.